مهددات قيم المواطنة وعلاقتها بالانحراف السلوكي

المقدم الدكتور / علي عيسى زمزم

364.2 علي عيسى محمَّد زمزم

- ع ع. م
- المهددات الأمنية لقيم المواطنة وعلاقتها بالانحراف السلوكي من وجهة نظر طلبة الجامعات في دولة الإمارات العربية المتحدة/ دكتور. علي عيسى محمَّد زمزم – الشارقة : شرطة الشارقة، إدارة مركز بحوث الشرطة، 2015م.
- 216 ص ؛ 24 سم. _ (مركز بحوث الشرطة ؛ 184)
- يشتمل على ببليوجرافية
- 1- السلوك ، انحراف 2- المواطنة
- 3- الأمن القومي 4- القيم الإجتماعية
- 5- الاجتماع الجنائي ، علم
- 6- طلبة الجامعات - الإمارات العربية المتحدة
- 7- الجريمة والمجرمون - عوامل اجتماعية أ- العنوان

ISBN978-9948-419-22-8

تمت الفهرسة بمعرفة مكتبة الشارقة

مادة الإصدارات تعبر عن آراء كاتبيها
وليس بالضرورة عن رأي مركز بحوث الشرطة

حقوق الطبع محفوظة لشرطة الشارقة / مركز بحوث الشرطة

الطبعة الأولى 1436هـ – 2015م

ص. ب: 29 ، الشارقة – الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 5982222 – 009716 براق: 5382013 – 009716

E-mail :sprc@shjpolice.gov.ae Website : www.shjpolice.gov.ae

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون

سورة الأنعام / الآية (82)

الخطة الاستراتيجية لوزارة الداخلية

2014 - 2016م

- **الرؤيــة :**

أن تكون دولة الإمارات العربية المتحدة من أفضل دول العالم أمناً وسلامة.

- **الرسالــة :**

أن نعمل بكفاءة وفاعلية لتعزيز جودة الحياة لمجتمع الإمارات من خلال تقديم خدمات الأمن والمرور والإصلاح والإقامة وضمان سلامة الأرواح والممتلكات.

- **القيــم :**

1- العدالة. 2- العمل بروح الفريق. 3- التميـز.

4- حسـن التعامل. 5- النزاهة. 6- الولاء.

7- المسؤولية المجتمعية.

- **الأهداف الاستراتيجية :**

1- تعزيز الأمن والأمان.

2- ضبط أمن الطرق.

3- تحقيق أعلى مستويات السلامة للدفاع المدني.

4- ضمان الاستعداد والجاهزية في الكوارث والأزمات.

5- تعزيز ثقافة الجمهور بفاعلية الخدمات المقدمة.

6- الاستخدام الأمثل للمعلومات الأمنية.

7- ضمان تقديم كافة الخدمات الإدارية وفق معايير الجودة والكفاءة والشفافية.

هذه الدراسة أعدت لنيل درجة الدكتوراه
في علم الاجتماع تخصص علم جريمة من
جامعة مؤتة بالمملكة الأردنية الهاشمية

يقوم مركز بحوث شرطة الشارقة بإصدار ونشر سلسلة من الدراسات في مختلف مجالات العمل الأمني والشرطي.

شــروط النشـــر

1. الأصالة في مجال العلوم الشرطية والأمنية والتخصصات الأخرى ذات الصلة، وأن تكون الدراسة لم يسبق نشرها من قبل.

2. مراعاة قواعد وأصول البحث العلمي من حيث الأسلوب والنظرية والمنهج.

3. أن تتضمـن الدراسـة الرجـوع إلـى المصـادر العلميـة الحديثة.

4. أن تكتب الدراسة وتطبع بلغة عربية سليمة ويرفق معها ملخص باللغتين العربية والإنجليزية وألا يقل حجم الدراسة عن أربعين صفحة.

5. يلتزم الباحث بعدم إرسال دراسته إلى أي جهة أخرى للنشر حتى يصل إليه رد المركز وتعطى الأولوية للنشر حسب الأسبقية الزمنية للتحكيم.

6. لا يلتـزم المركز برد أصل الدراسة سـواء تـم نشــرها أم لا.

7. تخضع الدراسات للتحكيم وتقرر الهيئة العلمية المشرفة على الإصدارات صلاحية الدراسة للنشر بناء على رأي ثلاثة محكمين متخصصين.

هيئة التحرير المشرفة على إصدارات
مركز بحوث شرطة الشارقة :

- المشرف العام: العميد / سيف محمد الزري الشامسي
  قائد عام شرطة الشارقـة

- رئيس التحرير: العقيد الدكتور / عبيـد صالح حسن
  مدير إدارة مركز بحوث شرطة الشارقة

- مدير التحرير: الرائد / عبدالله محمـد المليـح
  رئيس قسم البحث العلمي
  بمركز بحوث شرطة الشارقة

- الإشراف التنفيذي : الرائد / طلال حسـن بـن هديـب
  رئيس قسم التعاون والدعم العلمي
  بمركز بحوث شرطة الشارقة

- الإشراف الفني : الملازم / أحمد نشأت الجابي

أعضاء الهيئة العلمية المشرفة على إصدارات مركز بحوث شرطة الشارقة:

- الرائد / عبدالله محمد المليح — رئيس قسم البحث العلمي
- أ.د. ممدوح عبد الحميد عبد المطلب — رئيس شعبة بحوث العدالة الجنائية
- د. قاسم أحمد عامر — رئيس شعبة الدراسات الإحصائية
- د. نواف وبدان الجشعمي — رئيس شعبة الرصد الأمني
- خبير. صلاح الدين عبد الحميد — رئيس شعبة بحوث الأمن العام
- د. أبو بكر مبارك عبدالله — رئيس شعبة الدراسات المرورية

تقديـــــم

تمثل مناهج البحث العلمي السبيل الرئيسي لإقامة الحضارات واستباق الأمم. كما أنها تعد الأداة الأولى في تطويع تحديات الحاضر واستشراف المستقبل.

ويعد مركز بحوث شرطة الشارقة بالقيادة العامة لشرطة الشارقة أحد المراكز البحثية بالدولة والتي تتطلع بدور مهم في رصد كافة الظواهر الاجتماعية والأمنية وبحث أفضل الآليات للاستفادة من إيجابياتها ووأد سلبياتها لضمان استمرار ركب التنمية والتقدم ، كما يقوم المركز من خلال دراساته في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والقانونية والأمنية وبالتعاون والتنسيق مع المراكز البحثية الأخرى بالدولة وخارج الدولة بتقديم أفضل الحلول والمقترحات لكافة قضايا المجتمع.

وفي هذا الصدد تتعدد صور النشاط العلمي لمركز البحوث ما بين مؤتمرات وندوات وعقد دورات وحلقات ومحاضرات ومنشورات علمية ، وهو الأمر الذي يسهم بلا ريب في إثراء مجالات الفكر العلمي والأمني المختلفة وتقديم المشورة الفاعلة لمتخذي القرار وتوفير قاعدة علمية متميزة لكافة الباحثين والعاملين في مجالات العمل الاجتماعي والقانوني والأمني المختلفة للنهل منها وتقديم كل ما هو نافع ومفيد للحفاظ على مكتسبات المجتمع وأمنه.

والله ولي التوفيق،،،

العميد / سيف محمد الزري الشامسي

قائد عام شرطة الشارقة

توطئـــــة

في إطار تفعيل دور مراكز البحوث الأمنية ، يصدر مركز بحوث شرطة الشارقة مجموعة من الدراسات والبحوث في مجالات الأمن بمفهومه الشامل بهدف تكوين ثقافة أمنية لدى العاملين في الجهاز الشرطي، ودعم الدور المجتمعي في مجالات مكافحة الجريمة ، كما أنها وفي الوقت ذاته تمُد صاحب القرار الأمني بقاعدة بيانات علمية دقيقة تساعده في اتخاذ القرار السليم.

وتتضمن إصدارات عام 2015م عدداً من الدراسات والأبحاث المتميزة التي جاءت استجابة للتحديات الأمنية والمجتمعية وتصدياً للجرائم المستحدثة وملبية للتوجه الوطني والمؤسسي نحو التميز الاستراتيجي مواكبة للتطورات العالمية والمتمثلة في العولمة وإفرازاتها وتعالج قضايا أمنية وإدارية، بالإضافة إلى موضوعات قانونية واجتماعية.

ويسعى هذا الإصدار إلى إبراز تأثير المتغيرات التي تشهدها دولة الإمارات العربية المتحدة على الأوضاع الاجتماعية والأمنية والثقافية لأفراد المجتمع ، والتحول في منظومة قيم المجتمع ، وما نتج عنها من تداعيات أثرت سلباً على قيم المواطنة ، مما نتج عنه انحرافات في السلوك.

نأمل أن تشكل هذه الدراسات بجانب الفعاليات العلمية التي يقدمها مركز بحوث الشرطة زاداً فكرياً ومعرفياً يعود بالنفع على كافة المواطنين والمقيمين في دولة الإمارات العربية المتحدة وفي أرجاء وطننا العربي والمهتمين والمختصين بهذا المجال.

العقيد الدكتور / عبيد صالح حسن

مدير إدارة مركز بحوث شرطة الشارقة

المحتويــــات

مستخلص 19

الفصل الأول : خلفية الدراسة ومشكلتها 27

المقدمــــة 29
مشكلة الدراسة وأسئلتها 31
فرضيات الدراسة 33
أهمية البحث 34
أهداف الدراسة 35
حدود الدراسة 36

الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة 39

قيم المواطنة (المفهوم والأهمية) 41
مهددات قيم المواطنة 57
القيم وعلاقتها بالسلوك 71
مهددات قيم المواطنة وعلاقتها بالسلوك المنحرف 73
أهمية تعلم قيم المواطنة 75
أهمية قيم المواطنة في الوقاية من الانحراف السلوكي 83
النظريات المفسرة لموضوع الدراسة. 85
الدراسات السابقة 96

الفصل الثالث : المنهجية والإجراءات 111

منهجية الدراسة 113
مجتمع وعينة الدراسة. 113
أداة الدراسة 118
اختبارات صدق وثبات أداة الدراسة 119
أساليب المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة 125

الفصل الرابع : عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات 129

عرض نتائج الإجابة عن أسئلة الدراسة 131

اختبار فرضيات الدراسة 146

مناقشة النتائج 189

التوصيات 204

قائمة المراجع والمصادر 205

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوانه	الصفحة
1	التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب الجامعة	116
2	الخصائص النوعية لأفراد عينة الدراسة	117
3	معاملات الارتباط بين فقرات محوري قيم المواطنة والسلوك المنحرف والدرجة الكلية لهما	121
4	معاملات الارتباط بين فقرات محاور (المهددات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، والثقافية لقيم المواطنة) والدرجة الكلية لها	122
5	معاملات الارتباط بين محاور الدراسة والدرجة الكلية للأداة	123
6	معامل الثبات (كرنباخ الفا) للمحور الأول: قيم المواطنة	124
7	معامل الثبات (كرنباخ الفا) للمحور الثاني: السلوك المنحرف	131
8	معامل الثبات (كرنباخ الفا) للمحور الثالث: المهددات الاجتماعية لقيم المواطنة	134
9	معامل الثبات (كرنباخ ألفا) للمحور الرابع: المهددات الاقتصادية لقيم المواطنة	136
10	معامل الثبات (كرنباخ ألفا) للمحور الخامس: المهددات الأمنية لقيم المواطنة	139
11	معامل الثبات (كرنباخ ألفا) للمحور السادس: المهددات السياسية لقيم المواطنة	141
12	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى الالتزام بقيم المواطنة	144
13	التوزيع النسبي والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة نحو أنماط السلوك المنحرف الأكثر انتشارا بين الطلبة	147
14	التوزيع النسبي والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة نحو المهددات الاجتماعية لقيم المواطنة	148
15	التوزيع النسبي والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة نحو المهددات الاقتصادية لقيم المواطنة	150

رقم الجدول	عنوانه	الصفحة
16	التوزيع النسبي والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة نحو المهددات الأمنية لقيم المواطنة	151
17	التوزيع النسبي والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة نحو المهددات الثقافية لقيم المواطنة	152
18	معاملات الارتباط بين مهددات قيم المواطنة والسلوك المنحرف	153
19	معاملات الارتباط بين مهددات قيم المواطنة "الاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية، والثقافية " والالتزام بقيم المواطنة	154
20	نتيجة اختبار (T.test) لاختبار دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى الالتزام بقيم المواطنة لدى الطلبة في الجامعات والتي تعزى إلى اختلاف الجنس	155
21	نتيجة اختبار (T.test) لاختبار دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى الالتزام بقيم المواطنة لدى الطلبة في الجامعات والتي تعزى إلى اختلاف نوع الكلية	156
22	نتيجة اختبار (T.test) لاختبار دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى الالتزام بقيم المواطنة لدى الطلبة في الجامعات والتي تعزى إلى اختلاف الجنسية	157
23	تحليل التباين الأحادي لاختبار دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى الالتزام بقيم المواطنة لدى الطلبة في الجامعات والتي تعزى إلى اختلاف مكان الإقامة	158
24	نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر مكان الإقامة في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى الالتزام بقيم المواطنة لدى الطلبة في الجامعات	159
25	تحليل التباين الأحادي لاختبار دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى الالتزام بقيم المواطنة لدى الطلبة في الجامعات والتي تعزى إلى اختلاف مستوى الدخل	160
26	نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر مستوى الدخل في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى الالتزام بقيم المواطنة لدى الطلبة في الجامعات	161
27	تحليل التباين الأحادي لاختبار دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى الالتزام بقيم المواطنة لدى الطلبة في الجامعات والتي تعزى إلى اختلاف السنة الدراسية	162

رقم الجدول	عنوانه	الصفحة
28	نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر السنة الدراسية في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى الالتزام بقيم المواطنة لدى الطلبة في الجامعات	163
29	نتيجة اختبار (T.test) لاختبار دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو درجة انتشار أنماط السلوك المنحرف لدى الطلبة في الجامعات والتي تعزى إلى اختلاف الجنس	164
30	نتيجة اختبار (T.test) لاختبار دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو درجة انتشار أنماط السلوك المنحرف لدى الطلبة في الجامعات والتي تعزى إلى اختلاف نوع الكلية	165
31	نتيجة اختبار (T.test) لاختبار دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو درجة انتشار أنماط السلوك المنحرف لدى الطلبة في الجامعات والتي تعزى إلى اختلاف الجنسية	165
32	تحليل التباين الأحادي لاختبار دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو درجة انتشار أنماط السلوك المنحرف لدى الطلبة في الجامعات والتي تعزى إلى اختلاف مكان الإقامة	166
33	نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر مكان الإقامة في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو درجة انتشار أنماط السلوك المنحرف لدى الطلبة في الجامعات	167
34	تحليل التباين الأحادي لاختبار دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو درجة انتشار أنماط السلوك المنحرف لدى الطلبة في الجامعات والتي تعزى إلى اختلاف مستوى الدخل	168
35	نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر مستوى الدخل في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو درجة انتشار أنماط السلوك المنحرف لدى الطلبة في الجامعات	169
36	تحليل التباين الأحادي لاختبار دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو درجة انتشار أنماط السلوك المنحرف لدى الطلبة في الجامعات والتي تعزى إلى اختلاف السنة الدراسية	170
37	نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر السنة الدراسية في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو درجة انتشار أنماط السلوك المنحرف لدى الطلبة في الجامعات	172
38	نتيجة اختبار (T.test) لاختبار دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مهددات قيم المواطنة والتي تعزى إلى اختلاف الجنس	173

رقم الجدول	عنوانه	الصفحة
39	نتيجة اختبار (T.test) لاختبار دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مهددات قيم المواطنة والتي تعزى إلى اختلاف نوع الكلية	174
40	نتيجة اختبار (T.test) لاختبار دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مهددات قيم المواطنة والتي تعزى إلى اختلاف الجنسية	175
41	تحليل التباين الأحادي لاختبار دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مهددات قيم المواطنة والتي تعزى إلى اختلاف مكان الإقامة	176
42	نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر مكان الإقامة في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو المهددات الاجتماعية لقيم المواطنة	177
43	نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر مكان الإقامة في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو المهددات الاقتصادية لقيم المواطنة	178
44	نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر مكان الإقامة في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو المهددات الثقافية لقيم المواطنة	179
45	تحليل التباين الأحادي لاختبار دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مهددات قيم المواطنة والتي تعزى إلى اختلاف مستوى الدخل	180
46	نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر السنة الدراسية في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو المهددات الاجتماعية لقيم المواطنة	182
47	نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر السنة الدراسية في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو المهددات الاقتصادية لقيم المواطنة	183
48	نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر السنة الدراسية في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو المهددات الأمنية لقيم المواطنة	184
49	نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر السنة الدراسية في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو المهددات الثقافية لقيم المواطنة	185

مستخلص

هدفت الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف على مهددات قيم المواطنة (الاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية، والثقافية) وطبيعة علاقتها بالانحرافات السلوكية لدى الطلبة في الجامعات في دولة الإمارات العربية المتحدة، وللكشف عن طبيعة هذه العلاقة تم طرح العديد من الأسئلة والفرضيات التي تقدم مؤشرات واضحة يمكن الخروج منها بقراءة علمية لجوانب عديدة عن العلاقة بين مهددات قيم المواطنة والانحراف السلوكي لدى الطلبة في الجامعات.

وتأتي أهمية هذه الدراسة في الوقت الذي يشهده مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة من تقدم وانفتاح في شتى مناحي الحياة، وما أفرزه هذا الانفتاح من تغير على الأوضاع الاجتماعية والأمنية والثقافية لأفراد المجتمع، والتحول في منظومة قيم المجتمع، والعولمة وثورة التكنولوجيا ووسائل الاتصال، وتنامي دور وسائل الإعلام الرقمي، والطفرة الاقتصادية الهائلة التي أدت إلى مزيد من الرفاهية الأسرية التي استغلت بطريقة سلبية نجم عنها الكثير من اضطرابات في القيم والمعايير وبروز أنماط سلوكية غير مألوفة اجتماعياً، وأدت إلى العديد من المشكلات على المستوى الفردي والمجتمعي.

ولتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي المسحي، واستخدام أداة الاستبيان كأداة رئيسة لجمع البيانات الميدانية، والتي تم التأكد من ثباتها وصدقها. وتم تصنيف إجابات فقرات محاور الدراسة وفقا لمقياس ليكرت الخماسي (trekiL) وحدد بخمس إجابات حسب أوزانها رقمياً، وتكون مجتمع الدراسة من الطلبة في الجامعات الحكومية والخاصة في دولة الإمارات العربية المتحدة لمرحلة الدرجة الجامعية الأولى (البكالوريوس)، وقد بلغ عدد أفراد عينة الدراسة 1290 طالب وطالبة تم اختيارهم بطريقة عشوائية منتظمة من جامعتي الإمارات العربية المتحدة وجامعة الشارقة. واستخدمت الدراسة أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي لتحليل البيانات باستخدام مقاييس النزعة المركزية وأجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (AVONA) واختبار شافيه للمقارنات

المتعددة، واختبار "T - Tset" للعينات المستقلة، وتحليل الانحدار المتعدد (Regression).

وقد تمخضت هذه الدراسة عن العديد من النتائج والاستنتاجات، حيث أظهرت النتائج أن المستوى العام لالتزام الطلبة بقيم المواطنة جاء بدرجة مرتفعة، بوسط حسابي (3.764)، وأن من أهم هذه القيم حرص الطلبة ومحافظتهم على مصالح الوطن واستقراره، وأيمانهم بأهمية الوحدة الوطنية في الدولة، والمشاركة بتعزيز الأمن والاستقرار في الدولة، وتقديم مصلحة الوطن على المصالح الفردية. وفي المقابل فقد أظهرت النتائج أن مستوى أنماط السلوك المنحرف بين الطلبة جاء بدرجة منخفضة، بوسط حسابي (2.04)، وأظهرت النتائج أن المستوى العام للمهددات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والثقافية لقيم المواطنة من وجهة نظر طلاب الجامعات قد جاءت بدرجة مرتفعة، وتمثلت المهددات الاجتماعية في سوء استخدام وسائل الاتصال الحديثة، وزيادة معدلات العمالة الوافدة، والاعتماد عليها في رعاية وتربية الأبناء، وارتفاع معدلات حالات الطلاق في الأسر، والتعصب الديني والقبلي، وتضاؤل دور الأسرة في الضبط الاجتماعي للأبناء. أما المهددات الاقتصادية لقيم المواطنة فتمثلت في التباين الكبير في مستويات الدخل بين المواطنين، وارتفاع مستوى متطلبات المعيشة وكمالياتها، والاعتماد على القروض البنكية لتلبية الاحتياجات. وأظهرت النتائج أن من أكثر المهددات الأمنية لقيم المواطنة تتمثل في عدم الامتثال للأنظمة والقوانين، وزيادة خطر الجماعات المتطرفة والإرهابية على الشباب، وتفشي جرائم العمالة الوافدة في المجتمع، وزيادة جرائم الاحتيال الالكتروني. أما أكثر المهددات الثقافية فتمثلت في قلة الوعي بالأخطار المحيطة وأبعاد السياسات الأجنبية تجاه الدولة، والدعوة لأفكار التعددية السياسية والفكرية، وتعدد الثقافات، وانتشار ثقافة الاستهلاك بين أوساط الشباب في المجتمع، والدعوة للتطرف والإرهاب، والعولمة والتغيرات العالمية المصاحبة لها، وتراجع دور المؤسسات التعليمية والتربوية في غرس القيم والمعايير الأخلاقية، وتدني مستوى الوعي بأخطار مواقع التواصل الاجتماعي على الإنترنت، والجهل بجهود الأجهزة الأمنية في المحافظة على أمن الوطن، وانتشار ثقافة جنسيات العمالة الوافدة بين أفراد في المجتمع. وكشفت النتائج عن وجود علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة إحصائية بين مستوى المهددات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والأمنية لقيم المواطنة ومستوى الالتزام بقيم المواطنة. ووجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين مستوى المهددات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والأمنية لقيم المواطنة ومستوى انتشار السلوكيات المنحرفة بين الطلبة.

وبناءً على نتائج الدراسة فقد تم صياغة عدد من التوصيات، من أهمها: ضرورة قيام الجامعات بتدعيم منظومة قيم المواطنة لدى الطلبة في الجامعات، والأخذ بالاتجاهات المعاصرة في التربية على المواطنة على أسس الديمقراطية والمشاركة وقيم العدل والمساواة، وزيادة التعاون بين الجامعات والجهات الأمنية في الدولة لتقديم البرامج والدورات التدريبية للطلبة لتدريبهم على مفاهيم قيم المواطنة والتربية الأمنية، بالإضافة إلى توعيتهم بأخطار السلوكيات المنحرفة وخاصة في مجال تعاطي المخدرات والتطرف والعنف، مع تنفيذ برامج وأساليب مساعدة لضبط سلوكيات الطلبة السلبية والحد منها.

المهددات الأمنية لقيم المواطنة وعلاقتها بالانحراف السلوكي
من وجهة نظر طلبة الجامعات في دولة الإمارات العربية المتحدة

Security Threats to Citizenship Values and Their Relation to Behavioral Delinquency From the Viewpoint of University Students in UAE

In order to explore the relation between behavioral delinquency among university students and the security threats to citizenship values، study raised numerous questions and put forward a host of hypotheses. Significance of the study emanates from the fact that UAE society has progressed and became more open which engendered social، security and cultural changes in addition to a change in society values. Although، globalization، technological revolution; communication means; the wide use of digital media and the tremendous economic progress have led to social welfare، however، as a result of misuse of such means، many unfamiliar behaviors have reared their ugly heads leading to a wide array of problems in both individual and society levels. Study used descriptive analytical survey approach with questionnaire being the main tool for garnering field information. Responses were classified as per Likert Scale، and the respondents who comprised ٩٢١ were chosen from both private and government universities (B.A degree) in UAE. Respondents were chosen from UAE and Sharjah universities and study used ANOVA، Independent Sample and Multiple Regression tests. According to results، level of students' commitment to citizenship values was high with an arithmetic mean of 3.467

Delinquent behavior level among students، according to results، was low (٤٠,٢). Results have also shown that level of social، economic and security threats to citizenship values، according to the viewpoint of students، was high. Social threats included misuse of modern communication means; increase of foreign labor، etc. Economic ones included huge difference in income among locals; high living costs، etc. The most serious security threats to citizenship values according to students was non-abidance by rules; extremist groups، e. fraud etc. Economic threats included unawareness of potential dangers; spread of consumption culture among youths; ignorance of efforts made by security bodies to maintain national security etc. Results have also shown a statistically significant inverse correlation between the level of social، economic، cultural and security threats and the level of commitment to citizenship values and also a statistically significant direct correlation between level of such threats and level of delinquent behaviors among students. Study summed up with numerous recommendations، the most important of which is that universities should boost citizenship values among students; fostering cooperation between universities and security bodies through providing students with programs and training courses on citizenship and security education as well as raising their awareness to risks of delinquent behaviors particularly drug abuse، extremism and violence. Finally، study recommended that special programs should be implemented so as to control and curtail delinquent behaviors.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدّمة :

قبل البدء في توضيح تعد قيم المواطنة اللبنة الأولى في بناء شخصية الفرد وتأكيد ذاته وهويته الثقافية والسياسية وتكيفه الايجابي مع ظروف الحياة لأداء دوره الحضاري المنشود (الكواري، 2004)، وتشكل قيم المواطنة الأساس الصلب للبنية الاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمع، والتي تشكل خط الدفاع الأول في مواجهة التفكك وعدم الانضباط الاجتماعي، وهي أداة تحصين اجتماعي ووطني للفرد داخل المجتمع، ومعزز للمواطنة الصالحة والامتثال لمبادئ الحرية والمساواة والمشاركة والديمقراطية، وتعزيز هذه القيم يقود إلى اندماج الأفراد وتكاملهم الاجتماعي. وبالتالي فضعف قيم المواطنة يعد مهدداً أمنياً للأمن الإنساني والسلام الاجتماعي في أي مجتمع (العوامرة، 2014).

إن اختلال منظومة القيم وعلى رأسها قيم المواطنة على اختلاف صورها وأشكالها يمثل مشكلة كبرى تواجه المجتمعات الحديثة، وخطرا حقيقياً يهدد مستقبل أجيالها، لذا فقد زاد حرص المجتمعات المتطورة على تعليم قيم المواطنة لأبنائها وترسيخ مفاهيمها، بهدف مواجهة تنامي مشكلات الانحراف والعنف والتفكك في العلاقات، وصراع المصالح، ولتدعيم منظومة القيم وقواعد السلوك الرشيد في المجتمع، وهذا الحرص ليس بمحض اختيارها، بل هو واجب وطني، ذلك أن مثل هذا الحرص هو من أهم الضمانات لتكامل المجتمع وبقائه (الرشيدي، 2013).

وبنظرة فاحصة إلى واقع الشباب في المجتمع نجدهم يواجهون غزوا فكريا وثقافيا وأخلاقيا، حيث يستخدم أعداء الأمة الإسلامية والعربية كل الوسائل والطرق التي تهدف إلى اضطراب فكر الشباب وانحلال أخلاقهم وانحراف سلوكهم والقضاء على هويتهم الوطنية (أسعد وشراب، 2005)، وتبرز أهمية قيم المواطنة من أجل الحفاظ على الهوية الخاصة بكل مجتمع وأمنه واستقراره، وصيانته من التهديدات والتحديات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية محلياً وإقليميا وعالميا، ومن ثم فإن

مختلف الأطراف الرسمية وغير الرسمية في الدولة يجب أن تدعو إلى تبني فلسفة يتم من خلالها إكساب الأفراد المعارف والقيم والاتجاهات والمهارات التي يستطيعون من خلالها تمثل قيم المواطنة وممارستها في حياتهم اليومية، ولا تتم هذه العملية إلا من خلال تربية المواطنة التي تهدف إلى تنمية فهم الأفراد لمضامين قيم المواطنة وتعميق إحساسهم بالقضايا الوطنية، واكتساب كفايات المشاركة المجتمعية الفعالة (المجادي، 2009). ولنا أن نتصور كيف أن مجتمعاً كمجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة على الرغم من الاختلافات العرقية والدينية واللغوية والاجتماعية والاقتصادية فيه يمكن أن يشكل مجتمعاً قوياً وهوية موحدة وشخصية اجتماعية في غياب قيم المواطنة التي جعلت منه مجتمعاً قوياً متماسكا.

ولعلنا نرى في الآونة الأخيرة أن قيم المواطنة تواجه بعض المهددات والتي تعد مؤشراً على ضعف المواطنة الصالحة بين أفراد المجتمع الإماراتي، والتي تنعكس على المجتمع بأشكال كثيرة منها على سبيل المثال: زيادة أنماط السلوك المنحرف بين الشباب، والمشاكل الأسرية، وعدم انضباط الأفراد وتقيدهم بالأنظمة والتعليمات، وضعف المشاركة السياسية.

وعلى الرغم من حرص القيادة السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة ممثلة في صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان والحكومة والمؤسسات الأمنية ومؤسسات المجتمع المدني على الاهتمام بالهوية الإماراتية، والأمن في المجتمع، وتعميق قيم المواطنة في المجتمع الإماراتي، إلا أن الواقع الاجتماعي في دولة الإمارات يشهد مشكلات شبابية تتمثل بوضوح في تزايد ألوان الانحراف، وانتشار صور من السلوك لم تكن مألوفة من قبل مما يهدد الأمن والاستقرار الاجتماعي، والتي انبثقت من التحديات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي تهدد وتزعزع قيم المواطنة والولاء والانتماء للوطن، والتي من أهمها: (الغباش، 2010).

1. تعدد الجنسيات والانتماءات العقائدية أو القبلية أو الطبقية مما يخلق تصدعاً في تركيبة الدولة ويهدد روابط الوحدة الوطنية.
2. تغير منظومة القيم وتجاهل كثير من القيم المجتمعية المتوارثة التي تدعو إلى تقديم المصالح العامة على المصالح الفردية.
3. تأثير ظاهرة العولمة في مختلف المجالات الثقافية والاقتصادية والسياسية والفكرية على الخصوصية الثقافية والدولة الوطنية والحدود والسيادة.
4. محاولات اقتباس أو تطبيق نماذج وسلوكيات لدول أو مجتمعات لا تتوافق ثقافياً ودينياً واجتماعياً وتاريخياً لا تصلح أبدا للتطبيق في المجتمع الإماراتي.

وبالنظر إلى تهديدات قيم المواطنة وتأثيراتها في المنظومة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في ظل العولمة، والانفجار المعرفي، وثورة الاتصالات، فإن الأمر يستوجب التصدي للمهددات التي أفرزتها التغيرات الحديثة التي يعيشها المجتمع، بأسلوب علمي وذلك يحتم على الجامعات والمراكز البحثية في ظل الواجبات المناطة بها، والأدوار المتوقعة منها، تكثيف الدراسات واستثمار الوسائل المتوفرة لديها لتحديد مهددات قيم المواطنة وتأثيراتها المختلفة على أفراد المجتمع، باعتبار هذه المهددات من أهم العوامل المؤثرة على استقرار وأمن الأفراد في المجتمع، وحتى لا تندثر قيم المواطنة بتأثير تزايد مهدداتها على كافة الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والأمنية، تأتي هذه الدراسة كعمل متواضع ليسد نقصا قائما في مجال الدراسات الاجتماعية التي تهتم بالمواطنة وتربيتها وقيمها.

2.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها :

في ظل ما يشهده مجتمع الإمارات العربية المتحدة من تقدم وانفتاح في شتى مناحي الحياة، وما أفرزه هذا الانفتاح من تغير على الأوضاع الاجتماعية والسياسية

والأمنية والثقافية لأفراد المجتمع، وقد تمثلت هذه التغيرات في التحول في منظومة قيم المجتمع، والعولمة وثورة التكنولوجيا ووسائل الاتصال، وتنامي دور وسائل الإعلام الرقمي في المجتمع، والطفرة الاقتصادية الهائلة التي أدت إلى مزيد من الرفاهية الأسرية التي استغلت بطريقة سلبية نجم عنها الكثير من اضطرابات في القيم والمعايير وبروز أنماط سلوكية غير مألوفة اجتماعيا، يقوم بها أفراد ينتمون إلى فئات عمرية متباينة، تبدأ من مرحلة المراهقة حتى مرحلة النضج الاجتماعي، وتؤدي هذه الأنماط إلى العديد من المشكلات على المستوى الفردي والمجتمعي، وتتجسد هذه السلوكيات بصفة عامة في عدم التكيف والاغتراب وضعف الانتماء والهوية الوطنية، وفي ارتكاب العديد من السلوكيات المنحرفة، مثل عدم التقيد بالأنظمة والتعليمات في الجامعة، والنزوع إلى العنف والاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة، والإدمان على المسكرات والمخدرات، والتحرش الجنسي، والاعتداء على الآخرين بالضرب والقتل، وغيرها.

وقد تبلورت فكرة الدراسة ومشكلتها كمحاولة لمعرفة مهددات قيم المواطنة وعلاقتها بالانحراف السلوكي لدى طلبة الجامعات في دولة الإمارات العربية المتحدة، في محاولة قد تكون الأولى عل حد علم الباحث في تركيزها على متغيرات جديدة لم يتم تناولها في الدراسات والأبحاث السابقة لتحديد العلاقة بين مهددات قيم المواطنة (الاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية، والثقافية) وأنماط السلوك المنحرف لدى الطلبة في الجامعات الإماراتية.

وتكمن مشكلة الدراسة في الإجابة عن مجموعة من الأسئلة والتي تتمثل بسؤالها الرئيس:

ما ممهددات قيم المواطنة وما طبيعة علاقتها بالانحراف السلوكي لدى الطلبة في الجامعات في دولة الإمارات العربية المتحدة؟

ويتفرَّع من هذا السؤال الرئيس التساؤلات التالية:

1. ما مستوى الالتزام بقيم المواطنة لدى الطلبة في الجامعات في دولة الإمارات العربية المتحدة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة ؟
2. ما أنماط السلوك المنحرف الأكثر انتشارا بين الطلبة في الجامعات في دولة الإمارات العربية المتحدة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة ؟
3. ما المهددات الاجتماعية لقيم المواطنة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟
4. ما المهددات الاقتصادية لقيم المواطنة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟
5. ما المهددات الأمنية لقيم المواطنة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟
6. ما المهددات الثقافية لقيم المواطنة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

3.1 **فرضيات الدراسة :**

تحاول الدراسة اختبار الفرضيات الإحصائية التالية:

- **الفرضية الأولى:** لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مهددات قيم المواطنة (الاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية، الثقافية) وأنماط السلوك المنحرف.
- **الفرضية الثانية:** لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مهددات قيم المواطنة (الاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية، الثقافية) ومستوى الالتزام بقيم المواطنة.
- **الفرضية الثالثة:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى الالتزام بقيم المواطنة لدى الطلبة في الجامعات والتي تعزى إلى اختلاف المتغيرات (الجنس، نوع الكلية، السنة الدراسية، الجنسية، مكان الإقامة، الدخل الشهري).

- **الفرضية الرابعة:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو انتشار أنماط السلوك المنحرف لدى الطلبة في الجامعات والتي تعزى إلى اختلاف المتغيرات (الجنس، نوع الكلية، السنة الدراسية، الجنسية، مكان الإقامة، الدخل الشهري).
- **الفرضية الخامسة:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة نحو مهددات قيم المواطنة (الاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية، الثقافية) والتي تعزى إلى اختلاف المتغيرات (الجنس، نوع الكلية، السنة الدراسية، الجنسية، مكان الإقامة، الدخل الشهري).

4.1 أهمية الدراسة :

تبرز أهمية الدراسة في المجالين العملي والعلمي فيما يلي:

1. محاولتها إلقاء الضوء على مهددات قيم المواطنة وعلاقتها بأنماط السلوك المنحرف، حيث تحتلّ قيم المواطنة أهميّة بالغة، باعتبارها تحقّق أمن واستقرار المجتمع من خلال التصدّي للمؤثرات والانحرافات الفكرية، ومن هذا المنطلق تتضح أهمية دراسة هذه الظاهرة ومعالجتها.
2. إن تعميق قيم المواطنة وتحديد مهدداتها مسؤولية مجتمعية عامة يشترك في الحفاظ عليها وتأسيس وتصويب مفاهيمها عدة جهات، لذا كان لا بد أن تتناولها الدراسات العلمية المتخصصة في الجريمة.
3. إن تقديم دراسة تطبيقية من واقع الطلبة في الجامعات عن موضوع مهددات قيم المواطنة وعلاقتها بالسلوك المنحرف هو واجب وطني لدعم جهود الأجهزة الأمنية في العمل الوطني الكبير الذي تقوم فيه، وكذلك هو العمل الذي يجب أن يقوم به

الباحثون في تقديم التصورات والرؤى والأفكار لتكون الأساس الذي يستند عليه متخذو القرار في قراراتهم.

4. تعد هذه الدراسة نقطة صغيرة في رد الجميل لهذا الوطن الذي احتضن أفراده صغارا، وكبارا، وعلمنا، وتعلمنا من قيادته الحكيمة معنى المواطنة الصالحة، ومعنى التضحية في سبيل الوطن، وأن العمل والإخلاص فيه هو طريق المواطنة الصالح.
5. اهتمام الباحث الكبير بموضوع الدراسة من أجل تأسيس تربية مواطنة سليمة في الدولة، وأن تكون هذه الدراسة إضافة هامة للمكتبة العربية التي تفتقر إلى دراسات علمية حديثة وشاملة في مجال قيم المواطنة ومهدداتها وعلاقتها بالانحراف السلوكي لدى الطلبة في الجامعات.
6. على الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت قيم المواطنة، إلا أنه لا توجد دراسات في المجتمع الإماراتي قد تناولت مهددات قيم المواطنة وعلاقتها بالانحراف السلوكي لدى الشباب الجامعي.
7. تأتي هذه الدراسة كوقاية وعلاج من الأخطار التي تهدد قيم المواطنة في المجتمع، ولقد عرف التاريخ اندثاراً لأمم كثيرة، وضياعاً لمجدها ووجودها وهيبتها بين الدول حين فقدت هويتها ولم تحافظ على قيمها الوطنية.
8. قد تفيد هذه الدراسة الوزارات المعنية مثل وزارة التربية والتعليم، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة الداخلية من حيث التعرف على مهددات قيم المواطنة وكيفية التعامل معها في مجال الوقاية من السلوك المنحرف لدى الطلبة.

5.1 أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف على مهددات قيم المواطنة وطبيعة علاقتها بالانحراف السلوكي لدى الطلبة في الجامعات في دولة الإمارات العربية المتحدة ، كما ترمي إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1. التعرف على مستوى الالتزام بقيم المواطنة لدى الطلبة في الجامعات في دولة الإمارات العربية المتحدة.
2. التعرف على أنماط السلوك المنحرف الأكثر انتشارا بين الطلبة في الجامعات في دولة الإمارات العربية المتحدة .
3. التعرف على المهددات الاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية والثقافية لقيم المواطنة.
4. التعرف على العلاقة بين مهددات قيم المواطنة (الاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية، الثقافية) وأنماط السلوك المنحرف.
5. التعرف على العلاقة بين مهددات قيم المواطنة (الاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية، الثقافية) ومستوى الالتزام بقيم المواطنة.
6. الكشف عن الاختلاف في متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى الالتزام بقيم المواطنة لدى الطلبة في الجامعات والتي تعزى إلى اختلاف المتغيرات (الجنس، نوع الكلية، السنة الدراسية، الجنسية، مكان الإقامة، الدخل الشهري).
7. الكشف عن الاختلاف في متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة نحو درجة انتشار أنماط السلوك المنحرف لدى الطلبة في الجامعات والتي تعزى إلى اختلاف المتغيرات (الجنس، نوع الكلية، السنة الدراسية، الجنسية، مكان الإقامة، الدخل الشهري).
8. الكشف عن الاختلاف في متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة نحو مهددات قيم المواطنة (الاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية، الثقافية) والتي تعزى إلى اختلاف المتغيرات (الجنس، نوع الكلية، السنة الدراسية، الجنسية، مكان الإقامة، الدخل الشهري).

6.1 حدود الدراسة :

- **الحدود الموضوعية:** اقتصرت الدراسة الحالية على دراسة العلاقة بين مهددات قيم المواطنة والانحراف السلوكي بين الطلبة في الجامعات الإماراتية.

- **الحدود البشرية:** اقتصرت الدراسة على طلبة مرحلة البكالوريوس الدارسين في الجامعات الرسمية والخاصة في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- **الحدود المكانية:** أجريت هذه الدراسة على الجامعات في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- **الحدود الزمنية:** تم تطبيق الدراسة الميدانية خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2013–2014م.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري :
قيم المواطنة (المفهوم والأهمية):

قبل البدء في توضيح الإطار المعرفي لقيم المواطنة وعلاقتها بمتغيرات الدراسة، يتوجب التعرف على مفهوم القيم واتصالها بعدد من المتغيرات ذات العلاقة أولاً، وذلك لإعطاء صورة أوضح للمفهوم وبشكل دقيق.

أولاً: مفهوم القيم

لغةً واصطلاحاً: تعددت معاني كلمة القيم في معاجم اللغة العربية وكانت في معظمها تتمحور حول مفهوم الاعتدال والاستقامة والعدل والثبات.

فنجد في المصباح المنير ما يشير إلى مفهوم القيم في: "قام المتاع لكذا أي تعدلت قيمته به والقيمة الثمن الذي يقام به المتاع أي يقوم مقامه (الفيومي ، 2012)، ونجد أيضا في مختار الصحاح "القيمة": مفرد "قيم" لغة" من "قوم" و"قام المتاع بكذا أي تعادلت قيمته به" (الرازي محمد، 2010)، وفي لسان العرب تعني القيم الاستقامة، واعتدال الشيء واستواؤه(ابن منظور، 1997) وفي المعجم الوسيط تعني القيم قيمة الشيء، قدره، قيمة المتاع: ثمنه (الساعدي، 2010).

وفي القرآن الكريم تأتي "القيم" بمعنى الاستقامة والاعتدال يقول تعالى "إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم "(سورة الإسراء: آية 9) أي يهدي للأمور الأكثر قيمة أي للأكثر استقامة واعتدالاً. وقد ورد في "صحيح البخاري ومسلم" : من حديث أبي هريرة عن النبي "صلى الله عليه وسلم" أنه قال: "الإيمان بضع وستون أو بضع وسبعون شعبة أعلاها قول: لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من شعب الإيمان".

إن ما يميز القيم في الإطار الإسلامي عن القيم في الإطار المجتمعي هو أن الأولى إلهية المصدر وثابتة لا تتغير وهدفها محدد، بينما هي إنسانية في الثاني

وغير ثابتة نسبيا وأهدافها تتغير حسب المكان والزمان. والقيمة في الإطار الإسلامي كبقية القيم مكون نفسي معرفي ووجداني وأدائي، يوجه السلوك ويدفعه، ولكنه إلهي المصدر، ويهدف إلى إرضاء الله تعالى دائما (غبان، 2009).

معنى " القيم " اصطلاحاً:

نظرا لأن مصطلح القيم يدخل في كثير من المجالات فقد تنوعت المعاني الاصطلاحية له بحسب المجال الذي يدرسه وبحسب النظرة إليه وقد عرف الباحثين القيم اصطلاحاً علي النحو التالي :- عرفها (عبد الفتاح، 2001) بأنها " المثاليات التي تسود في الأفراد وتتغلغل في نفوسهم ويتوارثها الأجيال ويدافعون عنها قدر الإمكان ". وعرفها (الحولي، 2003) بأنها " الصفات الشخصية التي يفضلها أو يرغب فيها بعض الناس في ثقافة معينة ". وعرف (المجادي ، 2009) القيم: بأنها الحكم الذي يصدره الأفراد على شيء ما، مهتديا بمجموعة من المبادئ والمعايير التي وضعها المجتمع الذي يعيش فيه، والذي يحدد المرغوب فيه وغير المرغوب، وعرف (المعمري، 2006) القيم بأنها " المثاليات التي تسود بين الأفراد وتتغلغل في نفوسهم، وتتوارثها الأجيال وتدافع عنها قدر الإمكان"، والقيم عبارة عن معارف وجدانية إزاء شعور الإنسان بجوانب انفعالية قوية وعامة تتصل بالمستويات الخلقية التي تقدمها الجماعة ويتمثلها الفرد من بيئته الاجتماعية الخارجية ويقيم فيها موازين يبرر بها أفعاله ويتخذها هادياً ومرشداً وتنتشر هذه القيم في حياة الأفراد وتحدد لكل منهم أخلاقه وأصحابه وأعداءه (البنهاني، 2007). ومن الناحية الموضوعية يطلق لفظ القيمة على ما يتميز به الشيء من صفات ومزايا تجعله جديرا بالتقدير قل ذلك التقدير أو كثر (صليبا، 2000).

وتكشف التعاريف السابقة للقيم على خصائص هامة للقيم فهي معتقدات مصدرها الثقافة والتفاعل الاجتماعي بين الأفراد، وأهم ما يميز هذه المعتقدات أنه في ضوئها

يتحدد نمط تفضيل الأشخاص لأفعال معينة، وبذلك تشمل القيم على ثلاث عناصر هي: معرفية وشخصية وسلوكية، كما تتميز القيم أيضا بالاستمرار النسبي والقابلية للتغير إذ لا يمكن أن نتصور القيم في أي مجتمع دائمة أو ثابتة، وإلا أصبح التغير الاجتماعي والثقافي للمجتمعات أمرا نادرا ومستحيلاً.

ومما سبق يلاحظ بأن القيم هي مجموعة السلوكيات والتفضيلات الفطرية والمكتسبة، المبنية على أسس تربوية واجتماعية وسياسية، تشكل لدى الأفراد قناعة وإدراكا بأهميتها بصورة تجعل منها مرجعا لديهم، تحدد تفاعلهم وسلوكهم مع المحيط المكاني الذي يعيشون فيه، وهي من الوسائل الهامة في التمييز بين أنماط الأفراد والجماعات.

وعلى الرغم من الاختلاف الكبير في القيم وأولوياتها بين المجتمعات المعاصرة، نجد أن لكل مجتمع ثقافته الخاصة التي تميزه عن المجتمعات الأخرى، والقيم إحدى مكونات الثقافة، فإن هناك قيما تمثل القاسم المشترك بين مختلف المجتمعات وأغلب الثقافات، ومنها: (حب الوطن، المساواة، العدل، النظام، الالتزام، الحرية، المشاركة، الانتماء والولاء، والمسؤولية) فهذه القيم تمثل الجانب الإنساني والعالمي لمفهوم المواطنة، التي في النهاية تهدف إلى الاستقرار والرقي والرفاهية على مستوى الدولة والشعوب (غبان، 2009).

وتمتاز القيم بعدد من الخصائص لعل من أهمها الإنسانية كونها مرتبطة بالإنسان، والهرمية فبعض القيم تهيمن على غيرها وتخضعها لها، فكل فرد يحاول أن يخضع القيم الأقل قبولا عند الناس للقيم الأكثر قبولا (ناصر، 2002). والقيم بمجملها متعلمة ومكتسبة يتعلمها الفرد عن طريق مؤسسات التنشئة الاجتماعية، ونسبية بحيث تختلف من مجتمع لآخر تبعا لاختلاف المكان والزمان والثقافة وعوامل أخرى عدة. لذلك فهي قابلة للتغيير بتغير الظروف الاجتماعية لأنها انعكاس لطبيعة العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ونتاج لها. وتتضمن القيم نوعا

من الرأي أو الحكم على الفرد في المجتمع، والقيم ثنائية فلها جانبان أحدهما إيجابي والآخر سلبي (مكروم، 2004).

ويلاحظ مما سبق وبعد تعريفات القيم أن هناك مجموعة من السمات التي يمكن أن تحدد أهمية القيم على مستوى الأفراد فيما يلي (ناريان، 2004؛ عقل، 2006 ؛ الزيود، 2006) :

1- تساعد في بناء حياة الفرد وتشكيل شخصيته، وتحديد غاياته وأهدافه ووسائل تحقيق هذه الغايات، فالقيم مسألة خلافية بين الأفراد والجماعات فكثيرا ما يواجه الفرد بمواقف يكون عليه فيها أن يختار بين عدة بدائل وبالتالي فان ما يختاره يكون مستندا إلى قيم معينة .

2- معيار تفضيلي يمثل إطار مرجعيًا يحكم تصرفات الأفراد في حياتهم العامة والخاصة، بحيث يمكن التعرف على ما يمتلكه الفرد من القيم من خلال ما يصدر عنه من أقوال أو أفعال في كل موقف.

3- تمثل القيم أحكاما معيارية، فهي معايير يعتمدها الفرد في تقييم سلوكياته وسلوكيات الآخرين، وفي الحكم علي الأفكار والأشخاص والأعمال والمواقف من حيث أنها مرغوبة إيجابية أو غير مرغوبة سلبية.

4- تعمل القيم علي وقاية الفرد من الانحراف، فالقيم الحميدة التي يتبناها الفرد تحميه من الوقوع في الخطأ، فهي تعمل كعامل ردع للانحراف السلوكي.

6- تلعب القيم دورًا رئيسًا في حل الصراعات واتخاذ القرارات عند الأفراد، على اعتبار أن النظام القيمي مجموعة من المبادئ المتعلمة تساعد الفرد علي اتخاذ قراراته وإنهاء صراعاته بما يحقق بعض قيمه.

أما بالنسبة لطبيعة القيم، فيشير (عاصي، 2010) بأن هناك ثلاثة اتجاهات في تفسيرها:

- **الأول:** الاتجاه الذاتي، ويمثله "أميل دوركهايم" الذي ينظر إلى القيم نظرة ذاتية، أي أن قيمة الشيء لا توجد في الموضوع نفسه بل في ما يحققه هذا الشيء من أثار تنشأ عنه حسب تقدير الذات، وهذه الذات ليست الذات الفردية بل الذات الجماعية.
- **الثاني:** الاتجاه الموضوعي: وحسب هذا الاتجاه، فإن قيمة الشيء كامنة وكائنه فيه فعلاً وتعبر عن طبيعته، بمعنى آخر إن قيمة الشيء موضوعية مستقلة عن ذات الإنسان ومشاعره، وتحدد بمعزل عن خبراته في الحياة الواقعية ولهذا فإن القيم ثابتة لا تتغير. ويعد أفلاطون وأستاذه سقراط من أنصار هذا الاتجاه، بل هما من حدداه، وقد تحدث أفلاطون بالمثل العليا الثلاثة: الحق والخير والجمال. وقد جعل أفلاطون الحق في جانب العلم والمعرفة، والخير في جانب الأخلاق والسلوك، والجمال في جانب الفن والتناسب.
- **الثالث:** النظرية العامة للقيمة: ومن أشهر منظري هذا الاتجاه الفيلسوف الاجتماعي "رالف بري" "Ralf Perry"، ويتخذ هذا الاتجاه مفهوم الاهتمام محورا لتفسير القيم، ومؤدى هذا الاتجاه أن أي اهتمام بأي شيء يجعل لهذا الشيء قيمة، أي أن القيمة تنبع من الاهتمام والرغبة، ولا ينبع الاهتمام والرغبة من القيمة.

وتتجلى أهمية القيم من خلال وظائفها، حيث تعد الدعامة الأساسية للمجتمع، فهي تحافظ على البناء الاجتماعي وتماسكه وانتظامه داخل الدولة، والقيم رموز في عقول الأفراد فهي توجه سلوكهم وتقودهم إلى أخذ مواقف معينة من القضايا الوطنية، وتساعد القيم الأفراد في اختيار وتفضيل أيديولوجية سياسية على الأخرى، وأخيراً القيم تستمر خلال التاريخ ومن ثم تعمل وتحافظ على هوية الأفراد في الدولة (دسوقي، 2000).

والخلاصة فإن القيم في الفلسفات الحديثة، تتميز بأنهـا متغيـرة غيـر ثابتـة، وإنسانية يضعها الفرد أو المجتمع أو الفرد والمجتمـع معـاً، ومتنوعـة الأهـداف والغايات.

ثانياً: المواطنة

المواطنة في اللغة مشتقة من كلمة الوطن، وهو المنزل الذي يقيم فيه الإنسـان والجمع أوطان، ويقال وطن بالمكان وأوطن به أي أقام أوطنه اتخذه وطناً وأوطـن فلان ارض كذا، أي اتخذها محلاً ومسكناً بقيم فيه. (ابن منظور، 1999)

والمواطنة في الاصطلاح تشير على انتماء الإنسان إلى الدولة التي ولد فيها أو هاجر إليها وخضوعه للقوانين الصادرة عنها وتمتعه بشكل متساوٍ مع بقية المواطنين بالحقوق والتزامه بأداء الواجبات، وهي بذلك تمثل العلاقة بين الفرد والدولـة كمـا يحددها قانون تلك الدولة (سامح، 2007). وهناك من الباحثين من تناول المواطنة على أنها مفهوم يشمل عدة أبعاد هي: سياسية، ومدنية، واجتماعية، وبيئيـة، حيـث عبر مارشال (Marshall, 1994) عن هذه الرؤية في دراسـته التـي بعنـوان " المواطنة والطبقة الاجتماعية" حيث قام بتعريف المواطنة بأنها المكانـة الممنوحـة للذين يتمتعون بالعضوية الكاملة في الجماعة، وأن جميع من يتمتعون بهذه المكانـة هم متساوون من ناحية الحقوق والواجبات.

وتعد "المواطنة" من الموضوعات الهامة التي شغلت وما تزال تشغل العديد من علماء الاجتماع والسياسة، ومما ساعد على المزيد من الاهتمام بها ما يشهده العـالم من اهتمام بمسألة نشر الديمقراطية في دول العالم، والدعوة إلى العولمة من جهـة، ومن جهة أخرى موجات العنف والصراعات الدموية التي اجتاحت كثيراً مـن دول العالم والقائمة على أساس التفرقة العنصرية والعرقية أو المذهبية بين أبناء الـوطن الواحد، مما حدا بالمنظمة الدولية لحقوق الإنسان إلى العمل علـى إحـلال السـلام

العالمي بإقرار ميثاق مبادئ حقوق الإنسان الذي نصت الفقرة (2) من المادة (26) (إن التربية تهدف إلى إنماء شخصية الإنسان إنماء عاقلا، والى تعزيز واحترام الإنسان والحريات السياسية، وتنمية التسامح والتفاهم والصداقة بين الشعوب والجماعات العنصرية أو الدينية)، بالإضافة إلى التركيز على جملة من القيم والتي أهمها قيم العدل المساواة، وعدم التمييز، والتي تهدف إلى حماية الإنسان من الظلم والقهر (Grady, 2003).

وعند الحديث عن رؤية الإسلام للمواطنة فيرى (عمارة، 2005) على أنه حين اكتفت مذاهب وفلسفات تحديد حدود الوطن بجغرافية الأقاليم أو العرق أو اللغة، فإن الإسلام قد وحد ديار الإسلام بالعقيدة والشريعة، رغم التمايز في القبائل والشعوب والأوطان والأقوام فاجتمعت في منظومته كل من العالمية والأممية مع الوطنيات والقوميات، دونما تناقض أو تعارض أو عداء، وهذه الحقيقة في علاقة الإسلام بالوطنية هي التي جعلت الوطن والوطنية المقام العالي في ظل الانتماء الإسلامي، الذي لا يقف عند حدود وطن بعينه، فالقرآن الكريم يتحدث عن حب الإنسان لوطنه كمعادل وقرين لحب هذا الإنسان للحياة.

قيم المواطنة:

بعد العرض السابق لمفهومي القيم والمواطنة يمكن القول بأن قيم المواطنة هي مجموعة القيم التي تعكس الشعور بالهوية الوطنية وتساهم في إعداد الفرد تجاه المشاركة السياسية داخل المجتمع والمرتبطة بالمواطنة الصالحة وشعور الفرد بالولاء لوطنه واعتزازه بالانتماء إليه، واستعداده للتضحية من أجل الوطن وإقباله طواعية على المشاركة في أنشطة وإجراءات وأعمال تستهدف المصلحة العامة (الساعاتي، 1999). وقد ارتبط مفهوم قيم المواطنة بالتطور في حق المشاركة في النشاطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بفاعلية ومسؤولية، فضلاً عن المساواة

أمام القانون، ويذكر (أبو حشيش، 2010) أن هناك خمسة جوانب رئيسة لقيم المواطنة تتمثل في الانتماء إلى الوطن، والإخلاص والشعور الداخلي بوجوب الاهتمام بمن يعيش ضمن نطاق الوطن، والاحترام لآراء الآخرين ووجهات نظرهم، علاوة على تقبل القوانين والأعراف السائدة في المجتمع.

فقيم المواطنة كما عرفها (مبارك، 2008) : بأنها كل ما ثبت واستقر، ولم تتغير في الوطن، كالدين، واللغة، والتاريخ، والمبادئ التي تؤمن بها الأمة وكل ما له قيمة في هذا الوطن، بمعنى كل ما له ثبات ودوام فهو من قيم المواطنة.

وتعد قيم المواطنة مطلباً أساسياً لبناء الدولة المنفتحة والمتطورة لتحقيق مرتكزات المواطنة، والتي من أهمها: الوعي السياسي والاجتماعي والتربية الوطنية والمشاركة السياسية، وذلك لبناء أفراد في المجتمع قادرين على الدفاع عن الوطن وأمنه، وترتبط قيم المواطنة بالمواطنة الصالحة، والتي لا بد من توافرها حتى تكون المواطنة حقيقية نابعة من داخل الأفراد (سعد الدين وميهوبي، 2014)، ومن أبرز قيم المواطنة في القرن الحادي والعشرين، ما يلي:

أولاً: قيم المساواة والعدل

تعد المساواة من القيم الأساسية للمواطنة، وهي من المرتكزات الجوهرية للمواطنة في الدولة المتقدمة، حيث تتيح للأفراد التمتع بحقوقهم والقيام بواجباتهم، أي يجب أن يتمتع أفراد المجتمع الواحد بحقوق وواجبات متساوية من حيث الجنسية فرص التعليم والتوظيف، والمعاملة المتساوية أمام القانون، والمساواة في الدخل والأجور على أساس المؤهلات والخبرات. وقيمة العدل مرتبطة بقيمة المساواة وهي تسبقها، فلا يمكن تحقيق المساواة إلا من خلال تحقيق العدل بين الأفراد، فمن خلال المساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين يسود المجتمع قيمة العدل ليتساوون جميعاً أمام القانون (جرار، 2011).

ويمكن القول بأنه كلما طُبّقت قيمة العدل في المجتمع، تعزّز الاستقرار والأمن بين الأفراد، وعمل على تماسك المجتمع، وتفانيهم في التضحية والدفاع عن الوطن، يقول تعالى ﴿لاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُواْ اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ (سورة المائدة، الآية: 8). فقيمة العدل تعمّق الاعتزاز والتضحية لدى المواطن للنهوض في تقدم ورفعة وطنه ومجتمعه وتعمل كوقاية له من الانحراف السلوكي، وعكس ذلك في حال تغييت قيم المساواة والعدل أو تدني مستواها في المجتمع، فإنه يخلق حياة تفتقر للأمن والاستقرار والتضحية والمشاركة لدى الأفراد في المجالات المختلفة كافة المتعلقة بالمصلحة العليا للوطن (محافظة، 2008).

ثانياً: قيم الانتماء والولاء

تعد قيم الانتماء والولاء بصفة عامة، وموضوع الانتماء والولاء للوطن بصفة خاصة من الموضوعات الهامة التي شغلت وما زالت تشغل علماء الاجتماع والسياسة، ومرجع هذا الاهتمام يعود إلى اتجاه العالم نحو الديمقراطية، والغزو الثقافي والاستقطاب الفكري والسياسي بين الدول، وبروز العولمة ومحاولاتها في السيطرة والهيمنة على المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية (وطفة، 2002).

1- قيم الانتماء: الانتماء لغة: مأخوذ من النماء أي الزيادة والارتفاع والعلو، والولاء لغة: طاعة ولي الأمر بمعنى من ولى ولياً، أي اقترب منه، تبعه من غير فصل، وهو الخضوع للسلطة أو النظام السياسي أو القبيلة أو العشيرة. والانتماء تعبير صادق لحب الأفراد بكل فئاتهم للأرض التي يعيشون عليها، والتضحية من أجلها تضحية نابعة من شعورهم للوفاء للوطن الذي ينتمون إليه.

وتمثل قيمة الانتماء السلوك والعمل الجاد من أجل صالح الوطن، والتفاعل مع جميع أفراد المجتمع على اختلاف اعتقاداتهم وتطلعاتهم، وهو سلوك يرمي إلى معنى واحد من حيث العطاء والارتقاء والخدمة الخالصة للوطن والشعب. ويمثل الانتماء شعور داخلي يجعل المواطن يعمل بحماس وإخلاص للارتقاء بوطنه وللدفاع عنه، ومن مقتضياته أن يفتخر الفرد بوطنه فالانتماء هو إحساس إيجابي تجاه الوطن (الحبيب، 2005) ويرتبط الانتماء بالانتساب إلى الجماعة والوطن ومؤسسات المجتمع المدني. والانتماء كما تعرفه (الشويحات، 2003) "بأنه الانتساب الحقيقي للوطن الذي يعني الشعب والأرض فكراً وتجسده الجوارح عملاً والرغبة في تقمص عضوية ما لمحبة الفرد لذلك والاعتزاز بالانضمام للوطن والذي يعبر عن الصلات والعواطف والروابط التي تربط المواطن بوطنه". أما (المعمري، 2006) فيرى أن الانتماء هو "الشعور بالارتباط بالجماعة السياسية وتمثل أهدافها، والفخر بحقيقة أن الفرد جزء منها".

ويكون الانتماء الصادق للوطن بعدّة وسائل يمكن إجمالها بما يلي (عاصي، 2010؛ الحجار، 2008):

أ. التضحية من أجل الوطن في أوقات الشدة والرخاء، والسلم والحرب، وكل زمان ومكان، وهذا يدل على الانتماء الحقيقي.

ب. أن يلتزم الأفراد بالقيام بواجباتهم في كافة الأعمال الموكلة لهم بصدق وأمانة ونزاهة؛ ليكون دليلاً على حرصهم على رفعة الوطن وتقدمه.

ج. الاشتراك بالمؤسسات المجتمعية التطوعية والقيام بالأعمال الخيرية التي تصب لصالح الوطن والمواطن والمجتمع بالنفع والفائدة.

د. التقيد بالسلوك السليم في التعامل مع الآخرين، والمحافظة على العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية والتراث الثقافي في المجتمع.

وعلى صعيد آخر يحقق الانتماء السعادة للفرد فهو ضرورة لحياة الفرد والمجتمع، فالانتماء تحكمه الشروط العقلانية والتفكير المستنير وبذلك فهو لا يتعارض مع مصالح الفرد والجماعة والمجتمع، ذلك أن الفرد والجماعة ملزمين بالعمل وفقاً للعقد الاجتماعي والسياسي والقانوني والعقائدي الذي اتفقت عليه الجماعة (الشراح، 2001)، وللانتماء عدة أبعاد، يمكن إجمالها بالأبعاد التالية: (العامر، 2005 ؛ مكروم، 2004).

1. الهوية، وتتمثل في وجود الفرد و يسعى الانتماء إلى توطيدها.
2. الجماعية، وتشتمل على تعاون وتكافل وتماسك الأفراد في المجتمع الواحد، وهي بذلك تعزز ميل الأفراد إلى المحبة والتفاعل المتبادل.
3. الولاء، وهو جوهر الالتزام، ويدعم الهوية الذاتية من جهة ويقوي الجماعية بين الأفراد من جهة أخرى.
4. الالتزام، ويتضمن التمسك بالنظم والمعايير الاجتماعية بما فيها الالتزام بمعايير الجماعة وتجنب النزاع.
5. الديمقراطية، وتمثل أساليب التفكير والقيادة وتعبر عن إيمان الفرد بعناصر ثلاثة هي: تقدير قدرات الفرد وإمكاناته، حاجة الفرد إلى التفاهم والتعاون مع الآخرين، وإتباع الأسلوب العلمي في التفكير.

2- **قيم الولاء:** تعد قيمة الولاء اشمل وأوسع من الانتماء، إذ تتضمن قيمة الولاء في مفهومها الواسع الانتماء، فالانتماء لا يتضمن بالضرورة الولاء وقد يمتزج مفهوم الولاء مع مفهوم الانتماء حتى يصبح من الصعب الفصل بينهما، فالولاء يعبر عن الصدق في الانتماء ولا يولد مع الإنسان وإنما يكتسبه بالتنشئة الاجتماعية والتربوية من مجتمعه (الحبيب، 2005)، ويذكر (الشراح، 2001) بأن الولاء يعبر عن مجموعة المشاعر التي يحملها الفرد تجاه الكيان الذي ينتمي إليه، فعندما يشعر

الفرد بأنه جزء من نظام اجتماعي ما، فإنه يدين بالولاء لهذا النظام حتى يصبح هذا الولاء مشاعر وجدانية عميقة قوية.

فالولاء صفة أساسية للالتزام ويعمل على تقوية هوية الفرد الذاتية ويرمي إلى تأييد الفرد لجماعته ويعكس مدى انتمائه لهذه الجماعة، ويعمل الولاء على تعميق اهتمام الفرد بحاجات أفراد الجماعة و يهدف إلى حمايتها (العامر، 2005).

وتتمثل بعض المظاهر العامة للسلوك الدال على قيمة الولاء كقيمة من قيم المواطنة، بما يلي (هلال، 2000):

1. المشاركة في المناسبات والأعياد الوطنية والمحافظة على التراث الوطني.
2. العمل على رعاية الممتلكات العامة والمحافظة عليها وحسن استخدامها.
3. تطبيق الأنماط والسلوكيات التي ترشد الاستهلاك والالتزام بالسلوكيات المهذبة في التعامل بين الأفراد.
4. احترام القانون والالتزام به والمحافظة على البيئة وتشجيع الصناعات الوطنية.
5. التعرف على التحديات التي تواجه الوطن ومحاولة المساهمة في تقديم الحلول المناسبة.
6. الإيمان بالوحدة الوطنية والتحرر من كافة أشكال التعصب.

ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن قيم الانتماء والولاء للوطن تعلو فوق الارتباطات القبلية والعشائرية ولا تنحصر في مجرد الشعور بالانتماء، وما يخرج عنها من عواطف، بل تتجلّى في جانب الروح والوجدان، وإدراك الفرد أنها واجبات نحو الوطن، وأنه لا بد لكل مواطن من خدمة وطنه وأن يرفع من شأنه ويحمي مقوماته ومعتقداته الدينية والثقافية والحضارية، وأن يكون مسئولاً عن تحقيق النفع العام، ويدافع عن القضايا الوطنية، ويتضامن مع المؤسسات الأخرى لمواجهة الأخطار والطوارئ التي قد تهدد الوطن الذي ينتمي إليه.

والولاء والانتماء لا يقتصران على الأفراد المقيمين داخل حدود الوطن، بل يبقى في وجدان وضمير سلوك الأفراد المقيمين خارج الوطن؛ ولا بد من حمايته والدفاع عنه من أي خطر، وهنا يبرز معنى الانتماء والولاء للوطن.

ومن جانب آخر فإن قيم الولاء والانتماء تواجه مشكلات علـــى صـــعيد الأفـــراد والجماعات، ومن أهم ما يهدد قيم الانتماء ويحولها من رابطة إنسانية اجتماعية إلى شر يعصف بالأفراد والجماعات، هو تحولها إلى مشاعر من التعصب والإقليمية بمستوياتها المختلفة، حيث بات الإنسان العربي في بعض الأقطار العربية التي تعيش صـــراعات داخلية مؤلمة يتعرض لكل أشكال الاضطهاد والتمييز والتسلط، ويعاني من مختلف ألوان التعصب والقهر، حيث بدأت قيم الولاء والانتماء للوطن تسجل غيابا كاملا، وتترك مكانا لقيم التعصب الديني الطائفي حينا والعشائري أحيانا أخرى.

ثالثاً: قيم المشاركة السياسية

يعرِّف (الزيات، 2003) المشاركة السياسية على أنها " عملية طوعية رسمية تتم عن سلوك منظم مشروع ومتواصل، يعبر عن اتجاه عقلاني رشيد، ينبع عن إدراك عميق لحقوق المواطنة وواجباتها، من خلال ما يباشره المواطنون من أدوار فعالـــة ومؤثرة في الحياة السياسية". وتمثل قيمة المشاركة التطبيق العملي للولاء والانتماء، حيث لابد من المشاركة الحقيقية لأفراد المجتمع في صنع القرار فـــي المجتمعـــات الديمقراطية، من خلال الانتخابات أو المشاركة في الفعاليات الوطنيـــة والسياســـية ليتحمل أفراد المجتمع المسؤولية بجانب الدولة في مواجهة الأزمات والتحديات التي تواجه المجتمع والدولة في مختلف المجالات(الشوربجي، 2010)، وهذا يتطلب من أفراد المجتمع أن يكون لديهم الاستعداد الحقيقي للمشاركة فـــي الانتمـــاء للـــوطن، والمشاركة في الحياة العامة والتفاعل في جميع المجالات السياســـية والاجتماعيـــة والثقافية، بحيث تكون متاحة أمام الجميع دون التمييز فـــي الحقـــوق والواجبـــات

(Barber, 2009) ، فعندما تتاح الفرصة للمشاركة في هذه المجالات؛ يكون المجال مفتوحاً للجميع للتنافس النوعي الذي يضمن الفعالية السياسية والاقتصادية وخلق مواطنة مسئولة تجاه المجتمع والوطن.

ومما لا شك فيه أنه عندما تكون قيم المشاركة مطبقة على أرض الواقع بين أفراد المجتمع والدولة ممثلة بأجهزتها المختلفة، فإن ذلك سيسهم في تعزيز الأمن والاستقرار والسلامة والعامة والوقاية من الانحراف بصورة لم تكن تتحقق في غياب المشاركة والتفاعل. وتتمثل قيمة المشاركة في بعض المظاهر السلوكية، والتي من أهمها: المشاركة في الانتخابات، والحوار، والتعبير الحر، ومعرفة الحقوق والواجبات، والمشاركة الفاعلة في التعاون من أجل تحقيق الأمن في مختلف المجالات، والمشاركة في الحفاظ على الممتلكات العامة، والتقيد بالقوانين والتعليمات الوقائية، بمعنى أدق القيم اللازمة في سياق الإعداد السياسي للمواطن (الرشيدي، 2006). فالمشاركة بفعالية في هذه الأنشطة دليل على الاهتمام بالوطن، والإحساس بأن الوطن هو للمواطن، وعلى المواطن أن يراعي مسئوليته تجاه وطنه.

ويشير (العزام والهزايمة، 2008) إلى أن قيمة المشاركة ترتبط بالثقافة السياسية للأفراد، وأن الثقافة السياسية أحد المحددات الهامة في تحفيز ودفع الأفراد للمشاركة السياسية، فكلما زادت الثقافة السياسية كان مستوى المشاركة أكثر، وقد حدد (العبدلي، 2003 ; الكلابي، 2009 ; العواملة والشنيكات، 2012) مضمون الثقافة المؤثرة في المشاركة السياسية في ثنائيات متعارضة على النحو التالي:

1- الحرية والإكراه: بمعنى أن الثقافة السياسية الديمقراطية المبنية على الاقتناع وحرية الاختيار، تؤدي إلى المشاركة السياسية المؤثرة في الأحداث، وأن لهذه المشاركة قيمة في المجتمع. أما الثقافة السياسية المبنية على الخوف والرهبة وطاعة السلطة العمياء فتؤدي إلى المشاركة بدافع الإكراه ولا يكون لها قيمة في المجتمع.

2- الشك والثقة: إن عنصر " الشك والثقة" هو أحد العناصر الثقافية السياسية، ويؤثر على قيمة المشاركة من حيث أنه كلما زادت الثقة بالسلطة زادت إمكانية التعاون والمشاركة والعكس صحيح، ولا بد من وجود توازن مقبول بين الشك والثقة حتى تستمر عملية المشاركة السياسية.

3- المساواة والتدرج: إن الثقافة السياسية التي تؤكد على المساواة بين الأفراد في المجتمع تؤثر بشكل إيجابي على مستوى مشاركتهم السياسية، أما الثقافة التي تركز على التفرقة بينهم على أساس الدين والجنس والعرق فقد تؤثر سلبا على مستوى المشاركة السياسية.

4- الولاء المحلي والولاء القومي: يعد الولاء من أهم مؤشرات وحدة وتماسك المجتمع السياسي، فإن المجتمعات التي تسودها ثقافة سياسية حديثة يتجه فيها الأفراد بولائهم نحو الدولة والمصلحة العامة، أما المجتمعات التي تسودها ثقافة سياسية تقليدية فيتجه ولاء أفرادها نحو القبيلة أو الأسرة أو الجماعة المحلية ومن ثم يترتب على ذلك غياب الشعور بالمسئولية العامة نحو المشاركة السياسية؛ إذ ترتبط المصلحة الوطنية العامة بالولاء للوطن وليس للقبيلة أو أي مكونات تقليدية أخرى.

رابعاً: الديمقراطية

تعد المواطنة مفتاح لفهم الديمقراطية فقد أكد باتريك (Patrick, 1999) على المدخل الديمقراطي للمواطنة من خلال احترام المواطنين لحقوق الآخرين، والدفاع عن حقوقهم، وأن يمارس المواطنين حقوقهم بحرية، ويرى باتريك أن ممارسة هذه الحقوق تتمثل في: المهارات التفاعلية وتشمل: مهارات الاتصال والتعاون التي يحتاجها الفرد لممارسة العمل المدني والسياسي، ومهارات المراقبة، وأخيراً مهارات التأثير والتي تتضمن المهارات التي يحتاجها الفرد للتأثير في نتائج

الحياة السياسية والمدنية. ويتألف النموذج الديمقراطي في التربية الوطنية من المكونات التالية: (الشوربجي، 2010؛ الكواري، 2004؛ نصيف، 2011)

1. **المعرفة الوطنية**، وتشتمل على عمليتي التعليم والتعلم ومجموعة المبادئ الشاملة التي يمكن من خلالها تعلم الديمقراطية، وتتضمن مفاهيم ومبادئ الديمقراطية والقضايا المتعلقة باستخدامها، والتعرف إلى تاريخ الديمقراطية وممارسة الديمقراطية وأدوار المواطنين، إضافة إلى القرارات المتعلقة بالسياسة العامة.
2. **المهارات العقلية**، وتشتمل على: تحديد المعلومات المتعلقة بالحياة السياسية وتحليلها وتفسيرها، وتقييم الموضوعات والأحداث العامة، والتفكير الناقد بشأن ظروف المواطنة والحياة السياسية والتفكير البناء بشأن كيفية تحسين الحياة المدنية السياسية.
3. **مهارات المشاركة المدنية**، وتشتمل على: التفاعل مع الآخرين، والمشاركة في الأحداث العامة، واتخاذ القرارات بشأن قضايا السياسة العامة، وتأثير القرارات السياسية على القضايا العامة، تطبيق القرارات السياسية على القضايا العامة، واتخاذ الأعمال المناسبة لتحسين الحياة المدنية والسياسية.
4. **النظام المدني**، وتشتمل على: التأكيد على المساواة وكرامة الفرد، احترام وحماية حقوق الأفراد، المشاركة المسئولة في الحياة المدنية، المشاركة الداعمة للحكومة، تعزيز صلاح الحياة العامة.

ومن الممكن أن يؤدي استخدام هذه المكونات إلى تمكين المواطنين من فهم المبادئ والمفاهيم الديمقراطية بشكل عميق. بالإضافة إلى تقوية التزامهم اعتماداً على الأسباب المقنعة، والقدرة العالية على استخدام هذه المكونات بحرية في تحليل وتقييم واتخاذ القرارات بشأن قضايا ومشكلات الحياة المدنية والسياسية.

من هنا يمكننا أن نعد الديمقراطية ثقافة تقوم على قيم وأخلاق المواطنة، وذلك من خلال غرس قيم المواطنة في عقول ومشاعر الشباب، وذلك للعمل على

مشاركتهم في الحياة السياسية السلمية، وعدم لجوئهم إلى استخدام أساليب العنف المختلفة في التعبير عن أفكارهم وآرائهم عن طريق تعزيز ثقافة الديمقراطية في داخلهم.

ويشير (علوان، 2009) بأن بناء ثقافة ديمقراطية من أهم التحديات التي تتعرض لها الدول؛ لأنها من الأسس التي تسهم في بناء المجتمعات، وتعمل على تحقيق المواطنة فيها، وتقوم الثقافة الديمقراطية على أساس رابطة المواطنة التي تؤدي إلى الحياة السياسية، وتنقل المواطن من حالة خضوع سياسي إلى مواطن مشارك فعال في المجتمع، يعمل على الثقة والتوازن بين جميع أفراد المجتمع في الدولة الواحدة.

2.2 مهددات قيم المواطنة

تزداد المشاكل تعقيدا بالنسبة لشباب المجتمعات التي تتعرض لتغيرات سريعة كالمجتمع الإماراتي الذي يمر بمرحلة تكاد تغطي كافة جوانب حياته، وبسرعة مذهلة؛ جعلت معظم أفراده يعانون من آثار هذه التغيرات، التي تظهر على شكل صراعات اجتماعية وقيمية، تحد من استثمار طاقاته الشابة. وهناك مهددات تعيق امتثال الشباب لقيم المواطنة في الإمارات العربية المتحدة وليس من السهولة بمكان حصرها؛ لأن هذه المهددات جاءت نتيجة عدة مصادر حياتية نظراً للوضع الخاص الذي تتميز به دولة الإمارات كدولة تعتبر من أكثر الدول نموا في مختلف أوجه التنمية مما ضاعف من مسؤولياتها وأعبائها ودورها الذي يتطلب منها أن تكون أنموذجا للوسطية والاعتدال في شتى سياساتها ونشاطاتها وممارساتها اليومية على مختلف الصعد والمستويات، ويمكن تقسيم مصادر تهديد قيم المواطنة وبما يتناسب مع الأوضاع العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة بالمهددات التالية:

أولاً: المهددات الثقافية لقيم المواطنة

تعد العولمة من أكثر مهددات القيم، ويبرز خطرها بشكل كبير في المجال الثقافي، فالدول الغربية التي تمتلك وسائل الاتصال القوية وتهيمن على القنوات الفضائية والإنترنت لها تأثير على القيم الأخلاقية. فهذا التهديد الثقافي الذي ينطلق ويتدفق ليجتاح كل بلدان العالم الثالث على شكل صور وكلمات وقيم أخلاقية وقواعد قانونية ومصطلحات سياسية وغيرها عبر الإذاعة والتلفزيون، والأفلام والكتب، والقنوات الفضائية، والانترنت، هذا الفيض من المعلومات قد يؤثر على قيم المستقبلين وعلى سلوكهم، حيث تسيطر الدول الغربية على (65%) من تدفق هذه المعلومات (مشرف، 2009).

ويرجع أهمية العولمة كمهدد رئيس لقيم المواطنة وذلك إلى تباين أبعادها وتشعب آثارها، إذ لم تقتصر انعكاساتها على مجرد التأثير على واقع العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية فحسب وإنما جاوزت ذلك لتشمل التأثير على حياة الإنسان وسلوكه ووضعه النفسي (منصور،2010).

ويذكر (حنفي، 1999) أن العولمة قد أدت إلى تزايد انتشار بعض المشكلات النفسية الاجتماعية التي يتجاوز تأثيرها حدود الدولة الواحدة لتمتد إلى عدّة دول أخرى مكتسبةً بذلك طابعاً عالمياً ومهددة في الوقت نفسه مصالح الشعوب وأمنها، ومن تلك المهددات: زيادة مشكلة التطرف والإرهاب، والجريمة المنظمة، والفقر، وتدمير البيئة، والهجرة، والتعصب، وتجارة الأسلحة، والاتجار بالأعضاء البشرية وغيرها من هذه المشكلات. وفي هذا الصدد أشارت دراسة (Sagar & Sharma, 2010) إلى وجود آثار سلبية أخرى للعولمة، حيث أدت إلى تزايد الاضطرابات السلوكية في محيط الأسرة مثل عنف الأزواج، والعنف ضد الأطفال والمسنين، كذلك توصلت دراسة (Richard & James, 2008) إلى وجود علاقة طردية بين ارتفاع معدلات الجريمة وزيادة هيمنة القيم الفردية المفرطة كقيمة من قيم العولمة.

وفي مجال قيم المواطنة، يذكر (Arnett, 2002) أن ظاهرة العولمة أدت إلى الصراع ما بين الهوية الوطنية والهوية العالمية، مما سبب تشتتاً واضطراباً في الشخصية، وخاصة لفئة الشباب من الفئة العمرية (18–25) عاما، فبعض الشباب يفضلون الثقافات الأجنبية، ويرفضون الثقافة الوطنية، وبعضهم يفضلون الثقافة المختارة ذاتيا مع أفراد متشابهين معهم في التفكير ويتمردون على ثقافتهم الأصلية.

ومن جانب آخر نجد أن البيئات الثقافية الرصينة التي يتحلى أفرادها بالولاء لقيمها الوطنية، ومعاييرها الاجتماعية يصعب على أي نموذج ثقافي مغاير لقيمها وعاداتها، أن يتغلغل فيها، أو يجد أرضا خصبة لزرع بذوره فيها، أو أن يؤثر في أفرادها فيضعف من التزامهم بثقافتهم الوطنية (غباش، 2010).

وعلى الصعيد المحلي في الإمارات العربية المتحدة، يعيش المجتمع حالة من عدم الاستقرار الثقافي؛ نتيجة شيوع حالة من التناقض والازدواجية في بعض مظاهر الحياة الاجتماعية والثقافية والديموغرافية (ممدوح، 2005)، وبالتالي فإن الشاب الذي ينشأ في مجتمع يحفل بهذه التناقضات، لابد أن يواجه المعاناة القيمية وأن يعيش هذه الفوضى الفكرية، مما يؤدي إلى وقوعه في أزمة مع القيم (حميد، 2013). ويعتبر الانفجار المعرفي المتسارع، والثورة التقنية المتجددة، وما أحدثته من وسائل وعلاقات جديدة، وطرق في العمل لم تعرفها البشرية من قبل، وما فرضته ثورة الاتصالات من سرعة بالغة وسعة المعلومات وتشابكها، وإلغاء الأبعاد وترابطها ونقلها بسرعة فائقة، أشكالا ونماذج متعددة من الأفكار والثقافات من مجتمع لآخر، وكلها أدت إلى أشكال مختلفة من التغيرات في الحياة الفكرية، ومظاهر العادات والقيم الاجتماعية والتي تتمثل في صراع الأجيال وتزاوج الأفكار والثقافات وفي الغزو والتتابع الثقافي، وفي هذا الصدد يذكر (السليحات، 2014؛ العمر، 2004) بأن ثورة المعلومات عملت كهجمة ثقافية على جيل الشباب وهو في بداية تطلعه لتراثه المحلي والقومي، لقد خطفته إلى فضاء واسع فضاع ثقافيا، وبات

فقيراً في تراثه، وأمسى غنيا في معارفه الأجنبية، فأصبح غريبا ثقافيا عن مجتمعه، فالشباب غير قادرين على الانصهار في ثقافة مجتمعهم لأنهم يحلمون في الحصول على إنجازات العلم والتكنولوجيا منفصلة عن النظام القيمي الذي سمح بتطويرها.

وعلى الرغم من التحول الكبير في سياسات التعليم في دولة الإمارات العربية والتي تضمنت إيجابيات تتمثل في تطوير طرق التعليم، وتحديث وسائله، والاستعانة بمصادر التعلم المتنوعة التي تتصدرها المصادر الإلكترونية والشبكة العالمية، إلا أن آثارها السلبية لا تخفى على أحد، خاصة فيما يتصل بالمحافظة على الهوية الوطنية واللغة العربية والتماسك الاجتماعي وتقدير الخصوصية التاريخية والتراثية، والتمسك بالقيم والتقاليد الإسلامية، فقد بدأت هذه القيم تتراجع تراجعا واضحا في السياقات التعليمية المختلفة، رغم بعض الجهود التي تحاول أن تحفظ لها مكانتها وتماسكها. لقد نتج عما يسمى بعولمة التعليم في المجتمعات العربية، وغيرها من المجتمعات النامية، "انسحاب حضاري" للعناصر الجوهرية التي تشكل هوية المتعلمين وخصوصيتهم التاريخية والقومية والإنسانية (النجار، 2009؛ منصور، 2008).

ودولة الإمارات العربية ليست بمنأى عن هذه المهددات الثقافية، بل إن النمو الاقتصادي الهائل الذي تشهده الدولة، والانفتاح الكبير على العالم الآخر، والنسبة المتزايدة للأجانب الذين باتوا يتقلدون مناصب مهمة سواء على الصعيد التعليمي أو في المجال الاقتصادي المتمثل في الشركات والمؤسسات التجارية الكبرى أو في البنوك والمراكز الاستثمارية المختلفة- كل ذلك يشكل عوامل ضغط داخلية قوية على الثقافة المحلية، بالإضافة إلى العوامل الخارجية الأخرى نحو اعتماد اللغة الإنجليزية لغة للتعليم والتعامل الرسمي والتجاري في الدولة. وعلى الرغم من أن كثيراً من التصريحات الرسمية تؤكد حرص الدولة على اللغة العربية إلا أن ترجمة هذا الحرص إلى واقع لم ير النور حتى اليوم. بل إن المرء ليفاجأ بكثير من الوقائع التي تقع في الدولة وتظهر تجنيا واضحا على اللغة العربيّة من غير أن يكون هناك

رد فعل واضح يحفظ للعربية مكانتها التي تستحقها (مطر، 2005). ولا يقتصر هذا التوجه إلى اللغة الإنجليزية على المؤسسات الرسمية والخاصة منها، بل إنه أصبح يتسرب إلى عامة الناس، فعدد الأسر التي تتجه نحو المدارس والجامعات الخاصة يزداد ازديادا ملحوظا، خاصة في السنوات الأخيرة، وحين يسألون عن سبب ذلك، فإن الإجابة الأولى هي "من أجل تعلم اللغة الإنجليزية. وعلى الرغم من أن كثيرين من أولياء الأمور يظهرون حرصهم واهتمامهم باللغة العربية إلا أنهم يرون أن اللغة العربية لا تقدم إلى أبنائهم بالمستوى الذي تتقدم فيه اللغة الإنجليزية، وهم يجمعون على أن اللغة الإنجليزية تجذب المتعلمين من كل الأعمار لأسباب كثيرة منها طبيعة المنهج وبساطته وجاذبية الكتاب، وطريقة التدريس، ووجود روافد كثيرة من وسائل التّعليم المختلفة التي تجعل المتعلم يستمتع وهو يتعلم، في مقابل شعور بالملل والصعوبة وعدم الجدوى حين يكون الحديث عن اللغة العربية (النجار، 2009).

ويشير (عابد، 2009) إلى أن الثورة التكنولوجية قد أسست لمعظم التحولات والتغيرات في عالمنا المعاصر في المجالات الاجتماعية والفكرية (الثقافية) والاقتصادية والسياسية، وهي التي جعلت العالم أكثر اندماجا، وجعلت التحولات سريعة ومذهلة في سرعتها، كما ساهمت في انتقاء المفاهيم والقناعات والمفردات والأذواق فيما بين الثقافات والحضارات، وهي التي نقلت العالم من مرحلة الحداثة إلى ما بعد الحداثة، وبالتالي دخوله إلى عصر العولمة. ولقد أوجدت الحواسيب والانترنت عالما إلكترونيا يتجاوز العالم الواقعي، وهي تشكل نوع من الانتماء الكوني الجديد من خلال التأثر والتأثير والتفاعل المستمر معها. هذه الانتماء الكوني هو مصدر تنميط الأذواق والتفضيلات والتوجهات، من خلال مفاهيمها ولغتها ومصطلحاتها وآرائها ورموزها، فعلى سبيل المثال فإن ألعاب برامج الحاسوب تعتمد على صور ورموز ودلالات تنمي الثقافة الغربية، كما تفيض بالعنف وتعلي من شأن القوة، ومن قيم الاستهلاك والروح الفردية، كذلك الحال بالنسبة لمواقع شبكة

الانترنت التي تنشر الصور والأفلام الإباحية (سمير، 2002 ؛ أبو لبدة، 2005). وفي هذا الإطار يجب التنويه لتأثير المحطات الفضائية على قيم الشباب حيث تعمل هذه الفضائيات على ترويج القيم والأفكار والآراء والمواقف التي لها تأثيرات سلبية على قيم وسلوكيات وأخلاق وثقافة المجتمع (المصري، 2013). ومنها على سبيل المثال: الفردية والقسوة والعنف والتعصب والعدوانية والخيانة والسرقة والخداع، وأن بعض هذه الفضائيات وخاصة الأجنبية منها تروج باستمرار للجوانب الانحلالية كإقامة علاقات جنسية غير مشروعة بين شباب الجنسين (الشافعي، 2006)، ويمكن القول بأن معظم الموضوعات المقدمة في تلك القنوات تتعارض مع القيم الاجتماعية والدينية والثقافية في الدول العربية.

وفي المحصلة لا بدَّ من الإشارة هنا إلى أنه من الصعب سواء في دولة الإمارات العربية أو أية دولة أخرى أن تعزل نفسها عن العولمة الثقافية في هذا العالم الذي هي جزء منه، وتقف مغلقة في مشاكلها بلا سيطرة عليها، ولهذا لابد من الإعداد الجيد للشباب وللأجيال القادمة لمواجهة التيارات الفكرية والوافدة من الخارج وتفحص ما يتلاءم منها مع قيمنا وعقائدنا وتقاليدنا الإيجابية، وما هو غير ذلك. لذلك سيكون دور التربية وخصوصا تربية المواطنة الصالحة مضاعفا في تأكيد الهوية الوطنية وإعطاء حيز في المناهج الدراسية لما يجري في العالم من تغيرات ثقافية خطيرة، ولن يتم ذلك إلا من خلال تعزيز دور المؤسسات المجتمعية –الأسرة، والمدرسة والمسجد والجامعة والإعلام وغيرها– وتدعيمها بكل المقومات التي تمكنها من أداء ذلك الدور. وتعد فئة الشباب من أكثر الفئات التي يمكن أن تنساق وراء القيم والسلوكيات التي تقدمها وسائل الاتصال الحديثة (الانترنت، الفضائيات، مواقع التواصل الاجتماعي) وذلك لكونهم يتطلعون إلى معرفة ما يجرى في العالم ومحاولة التقليد وإتباع العادات والخروج عن المألوف بما قد يشكل خطورة كبيرة على أفراد المجتمعات العربية والإسلامية (المصري، 2013) لاسيما الشباب

الإماراتي الذي يقع على كاهلهم مسئوليات تفوق الكثير من مسئوليات الشباب العربي في الأقطار الأخرى، نظراً لحاجة المجتمع الإماراتي إلى الحفاظ على عاداته وتراثه ومعتقداته وقيمه التي تشبث بها منذ مئات السنين والتي تأثرت بالأعداد الضخمة من العمالة الوافدة (المطوع، 2007)، مما يستوجب ضرورة توفير كافة السبل للمحافظة على القيم والعادات وحمايتها من الاندثار والضياع من خلال تكاتف الجهود لكافة المؤسسات المجتمعية لتعزيز القيم وترسيخ هذه القيم في نفوس الشباب.

ثانياً: المهددات الديموغرافية (قيم المواطنة والخطر الديموغرافي)

يبرز الخلل في التركيبة السكانية في دول الخليج العربي بشكل عام وفي دولة الإمارات العربية بشكل خاص بسبب ارتفاع أعداد السكان من الجنسيات الوافدة بنسب أكبر من المواطنين، الأمر الذي أثار اهتمام الجهات المختصة في الدولة، وخاصة عندما تصل نسبة الوافدين إلى أكثر من 87 % من حجم السكان في الدولة (غباش، 2010؛الخريف، 2009). وقد تضاعف عدد سكان الإمارات العربية المتحدة في الفترة الأخيرة، إذ ارتفع من 4.1 مليون نسمة في عام 2005 إلى 8.2 مليون نسمة في عام 2010، وبلغ عدد المواطنين 950000 نسمة، فيما بلغ عدد الوافدين 7300000 نسمة، بنسبة (1 : 13) (المركز الوطني للإحصاء، 2012)، ويمكن القول بأنه بلا شك أن لهذا العدد الضخم من العمالة الوافدة تأثيرات سلبية على الوضع الأمني وعلى الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للأفراد في المجتمع. وتمثل العمالة الوافدة في الوقت الحالي في دولة الإمارات وضعاً مهدداً ومقلقاً، إذ تطورت نسبة العمالة الوافدة بمعدلات كبيرة جدا خلال العقود الخمس الماضية، (المشهداني، 2013). ولطالما أثارت هذه النسب المرتفعة قلقاً متزايداً لدى سلطات الدولة التي تعرضت لضغط متصاعد جراء العديد من المشكلات الاجتماعية المترتبة على زيادة العمالة الوافدة، والتي يمكن إرجاعها إلى عوامل اقتصادية، مثل تدني

الأجور وثباتها لمواطني الدولة، والمصحوبة بارتفاع مطرد بارتفاع الأسعار، وغلاء المعيشة في مختلف مناطق الدولة. ونتيجة لذلك، لم تعد الدولة في الإمارات العربية تنظر إلى قضية العمالة الوافدة على أنها مجرد قضية اقتصادية واجتماعية وحسب، بل أصبحت تعد قضية أمن قومي، حيث أصبحت لهذه المعضلة تداعيات سياسية وأمنية واجتماعية وثقافية ودينية من شأنها أن تعرقل عملية تعزيز الهوية الوطنية الإماراتية" (الصباح، 2009). ومن المهددات الأمنية للعمالة الوافدة في دول الخليج العربي هو ما أشارت إلية دراسة (الزهراني، 2007) و (العتيبي، 2011) و (الفخري، 2008) هو إحداث ضغوط كبيرة على عمل المؤسسات الأمنية، وقضية حفظ الأمن الداخلي في الدولة.

وتتعدد المهددات الأمنية للعمالة الوافدة على قيم المواطنة، فعلى المستوى الثقافي تؤثر العمالة الوافدة تأثيراً خطيراً على ثقافة المجتمع وقيمه وعاداته، ويتمثل ذلك في تأثيرها على النسق القيمي في المجتمع، وشيوع المفردات الأجنبية في اللغة والقيم الدخيلة على الثقافة المحلية (وطفة، 2007). وعلى المستوى الاجتماعي تؤثر العمالة الوافدة على قيم المواطنة من حيث أن العمالة الوافدة لها أنماط من السلوك والعادات والتقاليد والقيم المغايرة للمجتمع الأم. ومن المشاكل الاجتماعية الكثيرة والمتنوعة التي ترافق العمالة الوافدة والتي تؤثر على أفراد المجتمع وسلوكه الاجتماعي، هو أن كثيراً من العمالة الوافدة تتمايز دياناتها وعاداتها وتقاليدها وثقافاتها مما يساهم في تفاقم معدلات الجريمة بين صفوفهم، وارتكاب أنماط مستحدثة من الجرائم غير مألوفة في المجتمع (الزهراني، 2007؛ العليمي، 2005).

وبناءً على ما سبق، يمكن القول بأن خطورة التركيبة السكانية في دول مجلس التعاون الخليجي وفي دولة الإمارات بشكل خاص ليس في تأثيرها على جوانب المواطنة وقيمها وحقوقها فحسب، وإنما يمتد إلى جوانب الهوية الوطنية، فضلا عما تشكله من تهديد لسيادة الدولة الوطنية التي تخطت البنية الجيوسياسية، والتطورات

في الاتصال والنقل، وبروز التكتلات الاقتصادية الكبرى، والشركات متعددة الجنسيات، فضلا عن ظهور المنظمات والهيئات غير الحكومية، والجماعات المخالفة للدولة ومقاومة سلطتها، وزيادة الجماعات والأشخاص الباحثين عن المكاسب المادية السريعة غير المشروعة والمخالفة لقانون الدولة وأنظمتها، وعصابات تجارة المخدرات وترويجها، وتجارة الأسلحة والعتاد وغيرها من العصابات المتخصصة في السطو المسلح وعمليات الاختطاف.

وتشير (غباش، 2010) بأن توافر مثل هذه المهددات قد يؤدي إلى تقويض سلطة الدولة الوطنية وذلك بسبب انقلاب علاقات القوى لمصلحة التنظيمات العالمية، وفقدان الدولة لمعنى السيادة الذي يؤدي بصورة مباشرة إلى فقدان الأفراد هويتهم في حال حدوث كوارث أو تطورات سياسية عالمية غير متوقعة، أو في حال بروز مشاكل داخلية قد تثير هذه العرقيات المختلفة.

ثالثاً: المهددات الاقتصادية لقيم المواطنة

تنشأ المهددات الاقتصادية لقيم المواطنة من عدم التوازن في التنظيم القيمي للمجتمع كنتيجة طبيعية للتغيرات السريعة والمتباينة، حيث يحدث تغيّر في ترتيب القيم بالنسبة للأفراد وأهميتها كموجهات لسلوكهم. فقد تسيطر القيم المادية على سلوك كثير من الأفراد أو تحتل مكانة اجتماعية أعلى من السابق في سلم القيم المركزية. ويرى (زيدان، 2008) أن التغيرات الاقتصادية السريعة والمتلاحقة وغلاء الأسعار قد أسهمت في تحول بعض القيم الاجتماعية في المجتمع، وانتشار القيم المادية والاستهلاكية. وأشار (السيد، 2004) بأن سيطرة القيم المادية على الأفراد تدفعهم للحصول على الثروة والنفوذ والمراكز الاجتماعية الهامة في المجتمع بصرف النظر عن المصدر والوسيلة لتحقيق ذلك، وهذا بدوره يؤثر في النواحي

الروحية والأخلاقية مما يتعارض مع قيم المجتمع المركزية مثل الأمانة والعدالة وتكافؤ الفرص والسعي للنجاح وغيرها من القيم المهمة لأفراد المجتمع.

كما أن تطبيق اقتصاد السوق في عصر العولمة أدى إلى انعكاسات خطيرة على الأنظمة الاجتماعية والثقافية والسياسية، في معظم بلدان العالم الثالث ولاسيما في دول الوطن العربي، تتجلى هذه الانعكاسات في زيادة حجم ونسبة الفقر من خلال ارتفاع الأسعار وتقليص الدعم للسلع الأساسية إضافة إلى التقسيم الطبقي للمجتمع، وذلك بوجود فئة ذات نفوذ اقتصادي وهي الطبقة العليا، وانحسار الطبقة الوسطى وزيادة حجم الطبقة الفقيرة وانسحاب الدولة وانحسار مساهمتها في الضمان والحماية الاجتماعية وخاصة في مجال الصحة والتعليم، الأمر الذي أدى في كثير من الأحيان إلى اضطرار أبناء الطبقة الفقيرة لترك مقاعد الدراسة ليصبح التعليم مقصوراً على الفئة الغنية في المجتمع، كما اتجهت الحكومات المعاصرة إلى خصخصة العديد من المرافق والخدمات كالاتصالات والكهرباء، وغيرها الكثير مما انعكس على شريحة الشباب في المجتمع فزادت البطالة بجميع أشكالها (الشويحات، 2003) وفي دولة الإمارات العربية المتحدة تظهر المهددات الاقتصادية لقيم المواطنة من خلال تزايد نسبة البطالة بين مواطني معظم إمارات الدولة، والتي وصلت في بعضها إلى نسب غير مسبوقة، حيث بلغت نسبة البطالة 2.1 % عام 2001م، وارتفعت إلى 3 % عام 2004م، إلى أن وصلت إلى نحو 3.8% عام 2012م (المشهداني، 2013). كما أن مشكلة بطالة خريجي الجامعات والمعاهد والكليات التطبيقية والتي جاءت نتيجة لمجموعة من الأسباب، وعلى رأسها العمالة الوافدة الرخيصة، والتي تعد من أحد الأسباب الرئيسة لظهور بعض الظواهر السلبية في المجتمع.

وقد شكلت البطالة قاسماً مشتركاً أعظم بين العوامل التي تقود إلى السلوك المنحرف، وسواء كان ذلك بالطريق المباشر أو غير المباشر، حيث تشير بعض

الدارسات التطبيقية إلى أن البطالة تحتوي على بذور الانحراف السلوكي بذاتها لأنها تتضمن العناصر الانحرافية التالية في طبيعتها وفي مضمونها (الجبارة، 2006) :

1. عدم استقرار العلاقات الاجتماعية للعاطل عن العمل وتقلبها زمنيا ومكانياً.
2. تحلل أساليب الرقابة وموانع الجريمة الذاتية في داخل العاطلين عن العمل.
3. تركز عوامل الضياع وعدم التأكد وعدم الاستقرار، ومن ثم طغيان شعور
4. خيبة الأمل، والإحباط بالنسبة للعاطل.
5. ابتعاد العاطلين عن العمل عن مجتمعهم وقيمه السائدة نتيجة شعورهم بالوحدة والعزلة والنبذ وهذه كلها عوامل تؤدي تحت ظروف معينة إلى ارتكاب السلوك المنحرف.

رابعاً: المهددات السياسية:

يعاني قطاع واسع من الشباب من حالة الهامشية وضعف المشاركة الواعية من قبلهم في صنع أحداث مجتمعهم في حاضره ومستقبله؛ نظرا لتحجيمهم وإبعادهم عن المشاركة في مسيرة مجتمعاتهم، أدى إلى شعورهم بخيبة أمل ومزيد من الإحباط. فعلى المستوى الرسمي هناك عزوف ولامبالاة وانخفاض في معدلات المشاركة السياسية. واتسمت علاقة الشباب مع هذه الحكومات بأنها علاقة مبتورة في معظم الأحيان، ولم تحاول هذه الحكومات أن تنمي لدى الشباب وعيا حقيقيا بالواقع الذي يعيشونه ومن ثم بالدور الذي يتعين عليهم أن يضطلعوا به. وإزاء هذا الواقع راح الشباب يتلقى ثقافته ويجمع معلوماته مما يجري عالميا وحتى محليا من مصادر متعددة، مما أوقعهم في الاضطرابات والتشتت والصراع فهم لا يعرفون من يصدقون وبمن يثقون (كنعان، 2004)

ويذكر (السليحات، 2014) بأن تغييب الشباب عن المشاركة السياسية هو السبب في انفجار الربيع العربي الذي أطاح بعدد من الأنظمة العربية، وهذا ما توقعته

الدراسة التي أجراها المعهد الدولي للدراسات المستقبلية في فرنسا واشــترك فيهــا ثلاثمائة عالم وخبير وقد توقعت أن هناك صراعا قادما بين ذوي الشعر الأسود وهم الشباب وذوو الشعر الأبيض وهم الشيوخ في التسعينيات من القرن الماضي بســبب الإحباط الشديد الذي سيشعر به الشباب من جراء كبحهم عن الإبداع والتــأثير فــي صناعة القرار. وعلى صعيد آخر فقد ساهمت وسائل الإعلام في تعزيــز الصــراع القيمي لدى الشباب فهي تقدم ازدواجية المعايير في السياسة الأمريكيــة والغربيــة عموما ففي الوقت الذي تدّعي فيه أنها تنشر وتحمي الحرية والديمقراطية والعدالــة، فإنها تمارس غرس الكبت والحصار والضغط على البلاد العربية (أبو لبدة، 2010).

وفي هذا السياق فإن الحديث عن المشاركة السياسية الفاعلة لا يتم إلا في نطاق مجتمع مدني حديث، ودولة وطنية حديثة، تبدو لمواطنيها من الــداخل دولــة حــق وقانون لا دولة حزب أو نخبة أو فئة أو طبقة، لأن الأولى تتيح المشاركة السياســية للجميع، أما في الحالة الثانية فتجعل المشاركة السياسية مقتصرة على أعضاء الحزب أو النخبة السياسية، وتستثني الآخرين من المشاركة، الأمر الذي يعمق الفجوة بــين الأفراد والسلطة الحاكمة (الملا، 2005)

ورغم كل محاسن المشاركة السياسية إلا أنها في الواقع تشــهد أزمــة تــرتبط بالتخلف السياسي، حيث يتم توجيه المواطنين نحو ممارسة المشاركة السياسية بنوع من الاختلال، كما نجدها إما مشاركة منعدمة أو شكلية، يتسبب فيها ميــل القيــادات السياسية إلى تركيز السلطة وقبضتها، وإقامة نظم تسلطية وتقيد مشاركة المــواطنين في الحياة السياسية (وهبان، 2003)

وعلى صعيد آخر يشير (الشهراني، 2012) بأن منطقة الخليج العربي شــهدت العديد من الحروب والأزمات السياسية المتتالية، مثل: الحرب العراقيــة- الإيرانيــة، التي استمرت قرابة عقد من الزمان، والاحتلال العراقي لدولة الكويــت، ثــم حــرب تحرير الكويت، والحرب الأمريكية البريطانية على العراق في عام 2003 التي انتهت

بإطاحة نظام الرئيس الراحل صدام حسين وتفكيك أجهزة الدولة العراقية ومؤسساتها، وأخيراً أحداث البحرين، وكل حدث من هذه الأحداث يتضمن العديد من الأسباب والحيثيات والتي تعد كمهددات للاستقرار السياسي لدول مجلس التعاون الخليجي.

خامساً: المهددات الاجتماعية

شهد مجتمع الإمارات العربية المتحدة تغيرات اجتماعية واضحة المعالم خلال العقود الخمس الماضية، قل أن يمر بها مجتمع من المجتمعات البشرية، ومن العوامل التي أسهمت في إحداث هذه التغيرات السريعة تسخير عائدات النفط المالية ومشروعات التنمية والعمل على تحول المجتمع نحو دولة الرفاهية من خلال تقديم خدمات متعددة سواء في مجال التعليم أو الصحة أو المواصلات أو الكهرباء والماء أو الطرق وغيرها مع توفير فرص عمل للمواطنين وتأكيد رعاية الأسرة والطفولة، والشيخوخة من خلال البرامج المختلفة التي تقدمها مؤسسات ووزارات الدول المختلفة (غباش، 2010). إن هذه الطفرة الاقتصادية وما واكبها من تطورات وتغيرات عديدة أثرت في منظومة القيم الاجتماعية بشكل واضح، وأسهمت في عملية التغير الاجتماعي سواء من حيث عدد السكان أو عدد العاملين أو متوسط دخل الفرد، وازدياد عدد المتعلمين مما يؤثر في المجتمع، سواء من ناحية القيم أو بروز مشكلات ناجمة عن تلك العوامل مجتمعة أو منفردة (أسعد وشراب، 2005). بشكل عام قد أسهمت تلك التغيرات في بروز مشكلات اجتماعية، ولعل الاتجاه نحو التحول من الأسرة الكبيرة الممتدة إلى الأسرة النووية نتيجة العديد من العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية نجم عنها العديد من المشكلات الاجتماعية. وتذكر (جرار، 2011) بأن المخاطر الاجتماعية تشكل تهديداً أمنيا للسلام المجتمعي والأمن الإنساني وخاصة في مجالات التمكين الاقتصادي والاجتماعي والتربوي والسياسي، مما ينعكس سلباً على قيم المواطنة والانتماء الاجتماعي وخاصة في مجالات الحقوق

الاجتماعية والسياسية والتشريعية للمواطن، مما يضعف الاندماج الاجتماعي ويشيع قيم عدم الانضباط والخروج على القانون والشعور بالعدائية.

وتجدر الإشارة هنا، بأن التغير في أي مجتمع يكون أسرع في الجوانب المادية عنه في الجوانب الأخرى، حيث أن العناصر المادية "التكنولوجيا، النقل، الإسكان، وغيرها" تتغير على نحو سريع جداً، في حين أن عناصر الثقافة اللامادية "القيم، المعايير، العادات، الأعراف، القوانين، وغيرها" التي تشكل الأساليب الضرورية اللازمة للتلاؤم والتوافق مع التغيرات في الجوانب المادية تتغير على نحو بطيء ما يؤدي إلى حدوث ما يسمى بالهوة الثقافية، وهنا تنشأ في المجتمع حالة من عدم الاستقرار القيمي أو ما يسمى " صراع القيم" حيث تبرز إلى السطح قيم وعادات وأعراف جديدة تحاول فرض نفسها وزحزحة القيم والعادات والتقاليد القديمة التي لا تستسلم بسهولة بل تحاول الصمود في وجه كل ما هو جديد.

ومن جانب آخر تؤدي مؤسسات التنشئة الاجتماعية في المجتمع دوراً هاماً في توجيه أفراد المجتمع سلوكياً وقيمياً، وبمقدار ما يكون هذا التوجيه متكاملا ومتناسقا بقدر ما ينعكس على الفرد بشكل إيجابي، وبمقدار ما يكون ضعيفاً ومتناقضاً يكون ذا أثر سلبي على الفرد والمجتمع، ومن هنا يأتي التأكيد على أهمية وسائط التنشئة الاجتماعية في تكوين اتجاهات الفرد القيمية وحمايته من الأزمات القيمية والمهددات القيمية. وفي هذا الصدد يؤكد (خليفة، 2004؛ أبو شاور، 2007) أن الشباب العربي عموما يتعرض لعملية تنشئة اجتماعية تختلط فيها توجيهات وتوجهات متنافسة وفي بعض الأحيان متناقضة ومتصارعة، ومما يزيد المشكلة تعقيدا شعور الشباب بأن الأسرة كمؤسسة تربوية واجتماعية لم تعد في كثير من الأحيان قادرة على تنشئة الشباب اجتماعيا وتربويا وتأهيلهم للقيام بأدوارهم وتحمل مسؤولياتهم في الحياة، وقد أدى هذا الواقع إلى أن يعيش الشباب حالة من الازدواجية والتناقض والضبابية، فانعكس هذا الواقع على سلوكياته التي تتسم بالحيرة والتردد في كثير من الأوقات،

فهو يعيش في حالة من الجدل والمقارنة بين واقعهم المليء بالضوابط الاجتماعية وكلها تقف حائلا دون تحقيق ما يتمنونه، وواقع الشباب في العالم الغربي الذي يباح لهم كل شيء، حيث أصبح الشباب العربي يعيش حالة من الصراع بين قيمه وأهدافه الخاصة، وقيم وأهداف المجتمع الذي يعيش في إطاره، الأمر الذي أدى إلى سيادة القيم المادية والسلبية واللامبالاة واللامعيارية، وضعف الموجهات السلوكية والفكرية، وعدم الرغبة في العمل المفيد، وعدم الصدق والأمانة في التعامل، والتبعية في السلوك والأفعال إلى كل ما هو غربي.

3.2 القيم وعلاقتها بالسلوك

عني الكثير من علماء الاجتماع بدراسة القيم وعلاقتها بتحديد سلوك الأفراد وأفعالهم في المواقف المختلفة، ودراسة أهمية القيم في تحليل السلوك الاجتماعي للأفراد، حيث نجد مثل هذه العناية عند كثير من العلماء، أمثال: "إميل دوركايم"، و"تالكوت بارسونز"، و"روبرت ميرتون" ، الذين ركزوا في دراساتهم على إبراز الجانب المعنوي كمدخل إنساني لدراسة السلوك. ويؤكد العالم "جي روشير" Guy Rocher على نواحي التماثل بين الوجود السلوكي والقيمي، فالقيم بالنسبة إليه هي التي تحدد إطار الفعل كشيء مثالي مرغوب فيه، وبذلك فالقيم على حد تعبير " جي روشير" تضاهي الوجود الحقيقي للسلوك والأفعال (Rocher, 1970). ويستدل من ذلك على أن القيم تماثل السلوك، وإذا كانت القيمة مثالية فإنها ليست أقل واقعية من السلوك أو من الأفعال التي تتجسد فيه وتعبر عنها، حيث تؤثر القيم في السلوك التي تتجسد فيها وتعبر عنها، حيث تتعمق القيم في السلوك وتتجسد فيه بطريقة قد تتجاوز حدود رمزيتها. ويؤكد ذلك تعريف العالم "موريس" Morisse للقيم، والموثق في دراسة (نوصير، 2010) حيث يعرف "موريس" القيم بأنها : التوجه أو السلوك المفضل والمرغوب بين عدد من التوجهات أو الخيارات المتاحة. وضمن هذا السياق

يرى "البورت وفيرنون" (Allport & Vernon, 1961) أن القيمة هي المعتقد الذي يسلك الإنسان لمقتضاه السلوك الذي يفضله، وعلى ذلك قام "البورت وفيرنون" بدراسة من أشهر الدراسات في هذا المجال، إذ قاما بتطبيق مقياس للقيم على عينة تتكون من 1163 رجلا و 1592 امرأة ، وأكدت نتائج دراستهما على أن هناك تأثيرا واضحا للمجتمع والجنس وطبيعة المهنة في فهم القيمة والتمسك بالسلوك الدال عليها، وأن هناك فروق دالة إحصائيا بين النساء والرجال في النمط ألقيمي السائد بينهما، حيث ترتفع القيم الاجتماعية والدينية عند النساء، وتنخفض هذه القيم لدى الرجال، بينما ترتفع لدى الرجال القيم الاقتصادية والسياسية.

وتجدر الإشارة حول العلاقة بين القيم والسلوك إلى مفهومي "النسق القيمي" و "التوجيه القيمي"، حيث يشير مفهوم النسق القيمي إلى المعايير التي يتبناها أفراد المجتمع كموجهات لسلوكهم، أو هي مجموعة المبادئ التي تساعد الفرد والأفعال المجتمعية في إطار التقاليد على الارتباط بهوية المجتمع، والتي تقوم بدور أساسي في تنظيم العلاقات بين الأفراد بطريقة تتضمن التوازن والوحدة، كما أنها تحقق التماسك وتمنح الفعل الاجتماعي شكلا وتعطيه معنى ضمن إطار المجتمع (عبد المعطي والهواري، 2005). ويعرف (التابعي، 2008) النسق القيمي بأنه عبارة عن نموذج منتظم ومتكامل من التصورات والمفاهيم الدينامية الصريحة أو الضمنية يحدد ما هو مرغوب فيه اجتماعيا، ويؤثر في تحديد الأهداف والطرق والوسائل والأساليب الخاصة بالفعل في جماعة والطرق والأساليب والوسائل الخاصة بالفعل في جماعة أو مجتمع ما، وتتجسد مظاهره في اتجاهات الأفراد والجماعات، وأنماطهم السلوكية ومثلهم ومعتقداتهم ومعاييرهم. ورموزهم الاجتماعية ويرتبط ببقية مكونات البناء الاجتماعي يؤثر فيها ويتأثر بها. أما مفهوم "التوجيه القيمي" فيشير إلى قيمة ترتبط بالفرد، وتؤثر بشكل مباشر على سلوكه وأفعاله، وقد تم التمييز بين "التوجيه القيمي" و "القيمة" على أساس أن التوجيه القيمي يركز على

الفرد، بينما تشير القيمة إلى الجماعة (غيث، 2009)، وبذلك يمكن القول بأن أعضاء جماعة معينة يشتركون في قيمة ما، ولكن إذا أشير إلى قيمة ترتبط بشخص معين من الجماعة، أو وجهة نظره بدلا من الجماعة ككل، فيستخدم مصطلح التوجيه القيمي، وبهذا المعنى يمكن التفريق بين التوجيه القيمي والقيمة.

4.2 مهددات قيم المواطنة وعلاقتها بالسلوك المنحرف

قبل البدء في التعرف على العلاقة بين مهددات قيم المواطنة والسلوك المنحرف، يجب توضيح مفهوم السلوك المنحرف، وكذلك الإشارة إلى تعريف "السلوك المشكل" إذ أن هناك فروقاً أساسية بين السلوك المشكل والسلوك المنحرف، فالسلوك المشكل هو بداية للسلوك المنحرف، ذلك أن السلوك المشكل هو تصرف اجتماعي مرفوض وغير مرغوب فيه لأنه يتعارض مع السلوك السوي الذي يقره المجتمع ويثمنه الأفراد وتؤكده القواعد السلوكية والأخلاقية التي يقبلها المجتمع، ويجسد السلوك المشكل في عدة سلوكيات تتقاطع مع القيم والسلوك السوي السائد في المجتمع كاللامبالاة والإتكالية والكذب والنميمة والنفاق والتملق وغيرها، والسلوكيات التي يرفضها المجتمع ويدينها، غير أن خطورة السلوك المشكل على الأفراد والجماعات والمجتمع أقل درجة من خطورة السلوك المنحرف لأن السلوك المنحرف هو أقرب إلى السلوك الإجرامي من السلوك المشكل (البيومي، 2013).

أما مفهوم السلوك المنحرف فهو كما يعرفه ليمرت في كتابه "المرض الاجتماعي" بأنه "أي تصرف يجلب إدانة الناس وغضبهم عليه لأنه يخرج عن القواعد والضوابط السليمة التي يقرها ويقبلها المجتمع (الحسن، 2008م)، ووضح (البيومي، 2013) السلوك المنحرف وعلاقته بالقيم بالتصرف الخاطئ الذي يتنافى مع ضوابط وقيم المجتمع، وأنه كل فعل أو نشاط أو تصرف فيه خروج عن القيم الدينية والوطنية والأخلاقية والتربوية التي يقرها المجتمع ويتبناه. والسلوك المنحرف

وفقا لذلك يحمل في طياته عدم التوافق مع القيم السائدة في المجتمع، ويتجسد السلوك المنحرف في عدة ممارسات خاطئة ومنحرفة مثل الإخلال بالآداب العامة والإضرار بممتلكات الغير والشجار مع الآخرين وترويج الإشاعات المغرضة، وتقليد المجرمين وتقمص شخصياتهم والانحرافات الجنسية والأخلاقية وغيرها.

وأخيرا يمكن القول بأن السلوك المنحرف هو تصرف ينكث القواعد الأخلاقية ويتحدى الأنظمة والقوانين المرعية في الدولة مما يتطلب تدخل المجتمع بقيادة الدولة وأجهزتها الأمنية بوضع حد ونهاية سريعة له لكي لا يعم وينتشر في المجتمع.

وتتضح العلاقة بين قيم المواطنة والسلوك المنحرف في كون القيم تهيئ اختيارات معينة للأفراد، تحدد السلوك الصادر عنهم، وتحدد شكل الاستجابات، فهي بهذا تؤدي دورا في تشكيل الشخصية الفردية، وتحديد أهدافها في إطار معياري صحيح (الحديد، 2006) وتحقق القيم للأفراد في المجتمع الإحساس بالأمان، وتعطي لهم الفرصة في التعبير عن أنفسهم، بل وتساعدهم على فهم العالم المحيط بهم، وتوسع إطارهم المرجعي، وتوجهه نحو الخير والسلوك الحسن، وللقيم دور مهم في توجيه ميول الشباب واهتماماته، نحو أيديولوجية سياسية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية معينة، فهي الوسيلة التي من خلالها يعبر الأفراد عن أنفسهم، وهي التي تساعدهم على الابتعاد عن السلوكيات والاعتقادات والاتجاهات والتصورات غير المقبولة اجتماعيا(الزبون، 2013) وتعين القيم على الحفاظ على تماسك أفراد المجتمع، وتحدد لهم أهداف حياتهم ومثلهم العليا ومبادئهم الثابتة والمستقرة، مما يحفظ للمجتمع التماسك والثبات اللازمين لممارسة حياة اجتماعية سليمة (الحديد، 2006).

وتشير (عليوة، 2004) أن للعوامل السياسية دوراً هاماً في أزمة القيم عند الشباب حيث تمثلت هذه العوامل في : قلة اهتمامهم بالأمور السياسية، وتدنى نسبة المشاركة في الانتخابات. فانشغال الشباب بالمشكلات الحياتية وأعباء المعيشة وهمومهم الشخصية تجعلهم لا يهتمون بالأمور والقضايا السياسية، وبالتالي تقع

خارج اهتمامهم، وأن تأثير ذلك على سلوكيات الشباب تجاه العمل السياسي في الاتجاه السلبي حيث يشعرون بحالة من الاغتراب وزيادة حدة العنف والتطرف والانصراف نحو البحث عن طرق للعيش والمتعة وتمضية أوقات الفراغ، حتى لو كان ذلك بطرق غير مشروعة مما يزداد معه السلوك المنحرف.

5.2 أهمية تعلم قيم المواطنة

تواجه التربية الحديثة قضية هامة وخطيرة وهي قضية تعليم القيم، فهناك العديد من الآراء التي تنادي بزيادة الاهتمام بمنظومة القيم باعتبارها أساس وجوهر الوجود الإنساني خاصة بعد أن سيطرت المادة على حياة الأفراد، والتي أصبحت توجه ممارستهم اليومية، مما أدى إلي تفشي العديد من الظواهر السلبية في المجتمع (زهران، 2003)، فنحن بحاجة إلي الاهتمام بتعديل السلوك الأخلاقي وترسيخ معايير وقيم الاحترام والفضيلة والرقابة الذاتية لدى الأفراد في المجتمع، فلا معني لحياة الأفراد بلا قيم تحكم سلوكهم وتجدد مسارات تفكيرهم خاصة بعد انتشار العديد من الجرائم والسلوكيات والظواهر السلبية (عقل، 2006)، وفي الوقت الحاضر تسعى المؤسسات التربوية والتعليمية الحديثة إلى بناء شخصية المتعلم من خلال عملية التفكير الذي يسهم في تعديل السلوك بهدف خلق توازن في سلوكه الشخصي، وعليه فإن تعليم القيم يقوم علي فهم طبيعتها وخصائصها وسماتها الفاعلة في الذات الإنسانية، لأن تعليم القيم يبدأ من مرحلة الطفولة ثم تتعمق في مرحلة المراهقة ثم تستمر في الثبات أو التغير حسب ما يتعرض له الفرد من خبرات وتجارب حياتيه مختلفة (الجسار، 2009).

وترجع أهمية تعليم قيم المواطنة إلى الوظائف التي تؤديها، وبمقدار ما تترك من آثار وخبرات سلوكية تنعكس على أعمال الطلبة، وما تحدثه من تغيير وتطوير على شخصية الطالب وفهمه للنظام الاجتماعي والسياسي في الدولة، وعلمه للمخاطر

المحيطة به ليعود بثمار هذه العملية على المجتمع عامة، ويجب التأكيد هنـا علـى أهمية اختيار المادة الدراسية في كتب التربية الوطنية، التي يجب اختيارهـا علـى أسس معيارية محددة واضحة ومعبرة عن أهداف المرحلة الدراسية المعد لها (حامد، 2003). ومن جهة أخرى يشير (عليمات، 2006) إلى أن كتب التربية الوطنية تمثل الوجه التطبيقي لاكتساب الثقافة السياسية، وهي الإطار المكاني المتحرك الذي يحمل صورة حيه لتعلم قيم المواطنة. وتعد كتب التربية الوطنية مصدرًا رئيسًا لنقل ثقافـة وقيم المجتمع إلى الطلبة، مما ييسر للطالب عملية الاحتكاك، والتكيف السليم معهـا، بالإضافة إلى أنها تتيح المقارنة بين ثقافة مجتمعه وثقافـات المجتمعـات الأخـرى للتعرف على تجارب الآخرين وجهودهم، لتقدير مجتمعه وثقافته (اللقـاني، 1990). وتسعى كتب التربية الوطنية في دولة الإمارات العربية المتحدة إلـى تنميـة قـيم المواطنة لدى الطلبة، من خلال تعزيز انتماء الطالب للـوطن، وتعميـق إحساسـه بعضويته فيه، وإعداده ليكون لبنةً صالحةً في بناء مجتمعه، متمسكاً بدينه، مسهماً في تنمية وطنه، محافظاً على منجزاته، عاملاً من أجل رفعته والنهوض به، وقد كانـت مادة التربية الوطنية لفترة من الزمن تعطى فقط للصف الثالث الإعدادي فقط، ولكن في إطار التجديد التربوي الذي شهدته الدولة تم إعداد مادة جديدة في التربية الوطنية تعرف " بوطني الإمارات" تدرس من الصف الأول الابتدائي وحتى الصف الثالـث الثانوي، والمنهج الجديد يهدف إلى تعليم الطلبة الالتزام بالسلوك الإسـلامي القـويم خاصة معاملة الآخرين بالحسنى واحترام الأكبر سنا والتسامح والتعـاون والتـآخي وكف الأذى ورد السلام وحب الخير، وتنمية روح الإنجاز والجد والإخـلاص فـي أداء الواجب واحتـرام الوقـت (وزارة التربيـة والتعلـيم، 2014). ومـن أهـم الموضوعات التي تناولتها كتب التربية الوطنية: مكانة الدولة فـي العـالم العربـي ودورها الريادي، والجهاد والدفاع عن الوطن، وإطاعة ولاة الأمر، والتنمية والإنتاج

الوطني، والحث على العمل وأهميته، والعمل التطوعي، والاتصال وتبادل المعلومات وأهميتها في العصر الحديث.

إن غرس وتعميق قيم المواطنة في نفوس الطلبة، يتطلب تضافر الجهود التربوية، وهي في جميع الحالات في حاجة إلى التكامل والتواصل المستمر مع مؤسسات المجتمع الأخرى. وفي هذا الصدد، فإن أحد أهم المشكلات التي تواجه المجتمعات العربية تتمثل في بناء المواطنة بمفهومها المعاصر، مما يتطلب زيادة الاهتمام بدور النسق التربوي في مجال إكساب قيم المواطنة للطلبة، أو ما يطلق عليه "التنشئة السياسية الاجتماعية" التي تعتبر أهم وسائل بناء المواطنة.

كما أن تعليم قيم المواطنة لدى الطلبة لا يتحقق بمجرد إدراجها ضمن الأهداف التربوية، بل إن تحقيق الأهداف يتطلب ترجمتها إلى إجراءات عملية وسلوكية وتضمينها في المناهج والكتب الدراسية التي من شأنها تعزيز هذه القيم، فقد أشارت جدث (Judith, 2002) في دراستها التي هدفت إلى التعرف على دور المدرسة في تعزيز المواطنة لدى الطلبة، بأن المدرسة تساهم بشكل فعال في تسريع المشاركة الوطنية للطلبة، عندما تستند مهمة تعليم المواطنة إلى محتوى نظري يتضمن قيم المواطنة والمهارات العملية اللازمة لتحقيقها، بجانب توفر أجواء حرة للنقاش والحوار توفرها المدرسة.

ومن أهم القيم التي يحب على المؤسسات التربوية والتعليمية أن تعمقها في نفوس الطلبة، ما يلي:

القيم الدينية: وتشمل قيم العدل والإنصاف والتسامح وطاعة الولاة والصدق والأمانة. حيث ينبغي على المدرسة أن تعمل على تأكيد المقومات الأساسية للشخصية القومية، وان تعتني بغرس القيم والاتجاهات الدينية في نفوس الطلبة حتى تتعمق بين الدين والدنيا ويتصل ماضي المجتمع بحاضرة ومستقبله في تكامل حي خلاق.

القيم الوطنية: وتشمل قيم الاعتزاز بالانتماء للوطن والمحافظة على مكتسباته ومنجزاته، احترام القوانين والتشريعات في الدولة، وتقدير أهمية المحافظة على الوحدة الوطنية، والوعي بالواجبات تجاه الوطن والاستعداد لأدائها، تقدير جهود أجهزة الدولة في خدمة المجتمع (الرشيدي، 2013). ويذكر (لورنس، 2002) بأن المدرسة تؤدي في المجتمع الحديث دوراً هاماً في تعليم الاتجاهات والمفاهيم والمعتقدات المتعلقة بالنظام السياسي، بحيث تعطي المدرسة الطلاب المحتوى والمعلومات والمفاهيم التي من شأنها توسيع وصقل مشاعر الطلبة المتعلقة بالارتباط بالوطن، كما تضع تأكيداً أعظم على الامتثال للقانون والسلطة ولوائح المدرسة. هذا الدور الخاص بتوجيه الطلاب نحو النظام الاجتماعي والسياسي القائم، وتعظيم احترامه، لا شك في أنه إحدى الطرق التي تعمل فيها المدرسة كمنظمة للتنشئة الاجتماعية لنقل العديد من القيم والاتجاهات السياسية للطلاب من خلال ممارستهم للحياة المدرسية،مثل تحية العلم، وترديد النشيد الوطني، وتمجيد البطولات، والاحتفال بالأعياد الوطنية.كما يتعلم الطلاب احترام السلطة وطاعة القانون وإتباع النظام .

القيم الاجتماعية: وتتضمن: تقدير قيمة العمل الجماعي والانخراط به، تنمية قيم التضامن بين الأفراد، والوعي بالعادات والتقاليد والأنظمة والقضايا والمشكلات السائدة في المجتمع، والوعي بضرورة الالتزام بقواعد الآداب السليمة في التعامل مع الآخرين، إدراك طبيعة النظم الاجتماعية والثقافية للمجتمع والعلاقات التي تربط بين أفراده (سامح، 2007). وحيث إن قيم المواطنة تدخل ضمن مبادئ حقوق الإنسان فإن عملية التنشئة الاجتماعية على هذه القيم ليست عملية حشو معلومات، بل هي عملية "تهدف إلى تأسيس هذه القيم، والتي هي ذات صلة بواقعهم اليومي يستخدمونها في مرحلة لاحقة من أعمارهم على المستوى المعرفي والوجداني والسلوكي. وبناء على ما سبق يمكن القول بأن المواطنة كقيمة لها مكون اجتماعي يتمثل في كون

الإنسان كائن ذو صبغة إنسانية اجتماعية لا يستطيع العيش بمفرده بل هو في حاجة ماسة لأن يعيش وسط مجتمع يحقق فيه الشعور والإحساس بالانتماء، فعلى المدرسة أن تنمي هذا الانتماء في نفوس الطلبة وأن تخلق لهم جملة من الأنشطة التي تمكنهم من معرفة قضايا مجتمعهم والاهتمام بها والمساهمة في الأنشطة المجتمعية من خلال الاتصال مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية (لورنس، 2002).

القيم السياسية : وتتضمن القيم التي تعكس الشعور بالهوية الوطنية والانتماء للوطن وتساهم في إعداد الفرد تجاه المشاركة السياسية داخل المجتمع كالديمقراطية أو الشورى، والطاعة، والعمل، والعدل، والجهاد، والتضحية، وتتضمن القيم السياسية اهتمام الفرد بالنشاط السياسي والعمل السياسي وحل مشكلات المواطنين (الخطاب، 2004)

القيم الشخصية: وتتضمن: تنمية القدرة على التمسك بالحقوق المشروعة، والثقة بالنفس وتحمل المسئولية، والتسامح فكراً وسلوكاً، وتوظيف المعارف والمهارات المكتسبة في مواقف جديدة، والحوار البناء، والوعي بالحقوق الشخصية. (بن خميس، 2004). وتجدر الإشارة إلى أنه من الضرورة بمكان أن تعمل المدرسة على تشكيل الشخصية على أساس ديمقراطي، ولا يتأتى ذلك إلا إذا اتخذت المدرسة من الفرد وقدرته واستعداداته محوراً للعملية التربوية، ويتطلب بناء الإنسان العصري غرس مجموعة من القيم والاتجاهات في نفوس الطلبة على اختلاف مستوياتهم التعليمية وتزويدهم بحصيلة من المعارف والمهارات تمكنهم من المساهمة الإيجابية في صنع المستقبل وتهيئة المناخ العلمي الذي يساعدهم على البحث والتجديد والابتكار (البيومي، 2013).

وتعد المواطنة من أهم القيم التي تعمل المؤسسات التعليمية على تنميتها وتعزيزها في نفوس الطلاب خاصة وأن القيم هي موجهات السلوك، وهي التي تحدد أنماط السلوك للطلاب وتحركه باعتباره مرجعا في الحكم على أفعالهم، وفي هذا الصدد فقد أشارت نتائج دراسة (مرتجي ومحمود، 2011) حول تقييم محتوى كتب ومناهج

التربية الوطنية في المدارس والجامعات، بأن كتب التربية الوطنية بشكل خاص، ومقررات الدراسات الاجتماعية بفروعها المختلفة التاريخ والجغرافيا واللغات والدين وغيرها بشكل عام، يجب أن تتضمن معلومات وقيم عن النظام السياسي ومؤسسات الدولة، والحقوق والواجبات الوطنية، والانتماء والولاء للوطن، وتعزيز الوحدة الوطنية، بالإضافة إلى مفاهيم المساواة في الحقوق والواجبات، والعدل الاجتماعي، والتعاون والتسامح، وتقبل الاختلاف في الآراء والتعددية والمشاركة. كما يجب أن تعكس واقع المجتمع وآماله وتطلعاته وماضيه وحاضره ومستقبله.

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن من المهام التي يجب أن تضطلع بها المؤسسات التعليمية بكافة مستوياتها وخاصة الجامعات الرسمية في إطار تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة ما يلي (القواسمة، 2014؛ العوامرة والزبون، 2014):

1. إتاحة تكافؤ الفرص التعليمية أمام جميع أفراد المجتمع.
2. احترام شخصية المتعلم والاعتراف بأن له قيمة في ذاته.
3. تهيئة الفرص أمام الطلبة للنمو حسب استعداداتهم وقدراتهم.
4. تعليم وتدريب الطلبة على العمل التعاوني المشترك وعلى التضامن والتعاون فيما بينهم.
5. تشجيع الطلبة على تطبيق الديمقراطية في تنظيم حياتهم المشتركة ونشاطاتهم المختلفة مع الآخرين.
6. إفساح المجال أمام الطلبة لممارسة المسئولية المشتركة عن طريق المشروعات الجماعية والأعمال التطوعية في المجتمع.
7. الأخذ بمبدأ العدالة والمساواة وتطبيقه في حياة الطلاب والمدرسين ونشاطاتهم داخل المؤسسة التعليمية.
8. تعزيز روح المبادرة لدى الطلبة وتقوية حسهم النقدي وإذكاء روح الحوار فيما بينهم.

9. تنمية الثقافة التي تبرز حرية المواطن وحقه في ممارسة حقوقه السياسية والمدنية.
10. مراعاة أن التعليم ينبغي أن يبنى على قدرات الطلاب العقلية واستعداداتهم الفطرية للدراسة.
11. تعويد الطلاب على التفكير الناقد، والتشجيع على الابتكار والتفكير الإبداعي والمناقشة.
12. تهيئة الظروف اللوجستية بتوفير القاعات والمكتبات والمختبرات العلمية التي تساعد الطلبة على التطبيق العلمي للمعارف التي يتلقونها.

كما ويشير (أبو حشيش، 2010) إلى أهم قيم المواطنة التي تسعى الجامعات بجميع مكوناتها إلى تدعيمها وتنميتها لدى الطلبة ومنها: قيم المساواة، قيم المحبة والتسامح، قيم حرية التعبير عن الرأي، قيم التعاون، قيم الولاء والانتماء، قيم الحداثة والأصالة، قيم العدالة والكرامة، قيم الريادة والإنجاز، قيم الوسطية والاعتدال، قيم السلام، قيم الحوار والنقد البناء الإيجابي، محاربة العنف المجتمعي، قيم الالتزام والتوازن.

ونظراً لأهمية البيئة التربوية في تنمية قيم المواطنة فأشار (الشراح، 2001) بأن مؤسسات التعليم الغربية تبنت عملية تطوير البرامج وأساليب التعلم التي تهدف إلى تحقيق الكفايات الأساسية للمواطنة الفعالة، وكان من بين أهداف التربية التي ارتكزت عليها سياسة التعليم الأمريكية: فهم النظام الاجتماعي والتعرف على الأوضاع الاجتماعية غير المرغوبة بالنسبة للمجتمع من أجل تصحيح وتعديل مواطن الخلل. بالإضافة إلى احترام التباين في آراء المواطنين، وتقدير معتقدات وأساليب حياة الآخرين، ونشر الوعي بين المواطنين بشأن الوسائل الدعائية المضللة التي تضر بالمجتمع. وحماية البيئة والمحافظة على موارد الأمة الطبيعية، وأخيراً

دعم مشاركة المواطنين في كافة مجالات التنمية، وإرساء مبادئ السلام والتعاون الدولي والمساهمة في حماية الوطن عند نشوب الأزمات والكوارث.

ولا يختلف الحال بالنسبة للدول العربية من حيث اعتبار التربية الوطنية وظيفة أساسية من وظائف التعليم الأساسية؛ فالتربية الوطنية السليمة هي التي تجعل الفرد يدرك أنه جزءً من مجتمعه وأمته. ورغم تباين الفلسفات التربوية في البلاد العربية، إلا أنها اتفقت من حيث اعتمادها على أن التربية حق لكل مواطن، وعلى احترام كرامة الفرد، وإعداده للحياة الأفضل، والدعوة إلى تقديس القيم الروحية والمثل العليا العربية، والحث على التقدم العلمي، وبث روح التفاؤل والتسامح والحث على الخير ومحبة الإنسانية (ناصر، 2002). وقد تبنت سياسات التعليم في الدول العربية الاهتمام بتربية المواطنة والسعي لتكوين المواطن الصالح المنتمي لبلده وأمته، فعلى سبيل المثال ركزت المملكة العربية السعودية على تربية المواطن المؤمن ليكون لبنة صالحة في بناء الأمة، بالإضافة إلى تنمية إحساس الطلبة بتحديات المجتمع في المجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وإعداد الطلبة لكي يكونوا قادرين على المساهمة في التغلب على هذه التحديات، ومن أهم الإجراءات على هذا الصعيد: (الحبيب، 2005).

1. تزويد الطلبة بفهم إيجابي وواقعي للنظام السياسي في مجتمعهم.
2. تعليم الطلبة في المجتمع القيم وأهمية مشاركتهم في القرارات السياسية.
3. فهم الطلبة لحقوقهم وواجباتهم.
4. فهم الطلبة للنظام التشريعي في مجتمعهم واحترام وتقدير القوانين والأنظمة.
5. التعرف على القضايا العامة التي يعاني منها المجتمع.
6. الإيمان بالمساواة بين الرجل والمرأة.
7. معرفة وسائل المشاركة في النشاطات الوطنية والقومية.

8. احترام دستور الدولة، والالتـزام بمبـادئ الحريـة والديمقراطيـة والعدالـة الاجتماعية، وتعزيز توجه الطلبة فـي المجتمـع نحـو المواطنـة الصـالحة، والاعتزاز والانتماء والولاء للأمة.

6.2 أهمية قيم المواطنة في الوقاية من الانحراف السلوكي

لقد استخدمت بعض المجتمعات وسائل تقليدية متنوعة للوقاية مـن الانحـراف السلوكي أبرزها القوانين الجزائية، والعقوبات والتدخل الأمني، والقضائي والإصلاح العقابي، ومع أهميتها إلا أنها لم تحل دون انتشار ظاهرة الانحراف السلوكي وكـان المأخذ عليها بأنها اعتمدت على المفعول الرادع للعقوبات، وعلى تدابير ناتجة عـن قرارات رسمية وليس عن دراسة الواقع، ولا تشكل سياسة اجتماعية عامة ذات بُعد أمني شامل. (عمران،2001).

والدور الوطني الوقائي ضد السلوك ألانحرافي يتجسـد فـي خطـط وبـرامج ومقررات دراسية موجهة نحو الأفراد لتنشـئتهم وفـق سـلوك اجتمـاعي سـليم، وتحصينهم بالمبادئ والقيم الوطنية، وتنمية شعورهم بالانتماء والـولاء والواجـب، وصقل شخصيتهم الإنسانية، وتأهيلها وتعويدها على الالتزام بالوسطية والاعتـدال، والسلوك الاجتماعي المسؤول. وهذا العمل لا يمكن أن ينجح إلا إذا تعاونت علـى تحقيقه الأسرة والمدرسة وأجهزة وسائل الإعلام، ورعاية الشباب وكافـة الجهـات الرسمية والأهلية التي تعمل في ميدان البناء التربوي والاجتماعي والوطني. وهـذا هو صمام الأمان لوقاية المجتمعات من الانحراف السلوكي وكافـة الجـرائم التـي تتصاعد نسب معدلاتها عاماً بعد عام(الجنحي، 2007)

ومن هنا عمدت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى استحداث وثيقة قيمية تحـدد فيها سلوكيات المواطن الإماراتي تحت ما يسمى وثيقة قـيم وسـلوكيات المـواطن الإماراتي، وفيما يلي نبذة عن الوثيقة:

تم اعتماد وثيقة قيم وسلوكيات المواطن الإماراتي من مجلس الوزراء بتاريخ 27 نوفمبر 2012 . وتهدف الوثيقة إلى تنشئة جيل إماراتي واعٍ بمسؤولياته وواجباته تجاه وطنه ومجتمعه وتضم أهم الخصائص والسلوكيات والقيم والمهارات التي ينبغي أن يتحلى بها المواطن الإماراتي، ومن أهمها: (حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، 2014).

أ- التحلي بالأخلاق الحميدة والسلوكيات الفاضلة:

على المواطن أن:

1. يتمسك بالأمانة والشرف في جميع معاملاته اليومية، وأن يتقيد بأخلاقيات المهنة في حياته العملية.
2. يتأدب بالآداب التي تجسد قيم التحضر والرقي والحرص على الذوق العام.
3. يلتزم بالصدق في قوله وعمله، ويعزز من قيمة الشفافية في حياته اليومية ومعاملاته المختلفة.
4. يتحلى بالصبر والحلم عند الشدائد، ويراعي اللين والتسامح في التعامل مع الناس.
5. يتحلى بالكرم في أخلاقه ومعاملاته، ويتخلق بالإيثار مع أقرانه وزملائه.

ب- التقيد بالقيم الإسلامية والتسامح الديني:

على المواطن أن:

1. يلتزم ويعمل وفق القيم والمبادئ الإسلامية.
2. يحترم جميع الديانات الأخرى.
3. ينتهج الاعتدال والتسامح في الدين وفي جميع جوانب حياته، ويبتعد عن التطرف والغلو.

ج – الاعتزاز بالعادات والتقاليد الأصيلة:

على المواطن أن:

1. يكون مطلعاً على العادات والتقاليد الأصيلة للدولة التي كان يتمتع بها مجتمع الآباء والأجداد.
2. يطبق القيم والتقاليد الأصيلة في حياته اليومية، ويعكسها في سلوكياته ومعاملاته مع الآخرين.
3. يقدم أفضل صورة عن الهوية الوطنية للإماراتيين في حياته اليومية وتعامله مع الآخرين.
4. يحرص على التعريف بالعادات الإماراتية وإبراز تقاليدها الأصيلة لغير المواطنين شكلاً ومضموناً.

الولاء للوطن:

على المواطن أن:

1. يكون مخلصاً لدولة الإمارات العربية المتحدة وقيادتها.
2. يحافظ على أمن الدولة وسلامتها.
3. يكون مطيعاً لدستور الدولة وعاملاً بثوابته.
4. يؤدي كامل واجباته بصدق وأمانة.

7.2 النظريات المفسرة لموضوع الدراسة

الاتجاه الاجتماعي:

ينطلق أصحاب هذا الاتجاه أمثال دوركايم "Durkheim" وميرتون "Merton" و تراسلير "Trasler" من أن الانحراف السلوكي عبارة عن ظاهرة اجتماعية موجودة في كل المجتمعات وفي مختلف الأزمان، وبالتالي فإنه يمكن تعلم السلوك

المنحرف من خلال طرق متعددة مثل التقليد والتعليم والاختلاط بالآخرين، وينطبق على تعلمها ما ينطبق على تعلم أي نوع من السلوك الإنساني.

ويربط أصحاب هذا الاتجاه الجريمة والانحراف بنوعية النظام الاجتماعي والثقافي السائد في المجتمع، ومدى قناعة الأفراد واحترامهم لهذا النظام. ويدلل الكثير من علماء هذا الاتجاه على أن الانحرافات السلوكية تزداد مع تحرر الفرد من قيمه الاجتماعية والأخلاقية والسياسية وعدم الاهتمام بالآخرين وغياب الحس الاجتماعي والوطني والمصلحة العامة، بينما يزداد الأمن الاجتماعي في المجتمعات التي تزداد فيها الروابط الاجتماعية القائمة على الالتزام بالقيم السائدة في المجتمع، وتحظى الثقافة الاجتماعية باحترام كبير، ويقدرون القيم الأخلاقية والفضيلة التي تعتبر أهم ضابط ورادع داخلي للإنسان لعدم اقتراف أي نوع من السلوك ألانحرافي والإجرامي.

ومن أبرز النظريات التي تنضوي تحت هذا الاتجاه "النظرية البنائية الوظيفية" والتي تؤكد على أن التهديد الأمني المجتمعي ما هو إلا حصيلة خلل في البناء الاجتماعي وخلل الوظائف والقيم المجتمعية والاقتصادية والسياسية. هذا الخلل يقود إلى عدم تمكن بعض الأفراد والجماعات من تحقيق إشباع حاجاتهم وتحقيق أهدافهم وطموحاتهم بالطرق التي حددتها الأنساق الاجتماعية مما يدفعهم إلى تحقيق ذلك بطرق غير مشروعة وغير مقبولة، فالأشخاص الذين يرغبون في تحقيق الثروة والمكانة الاجتماعية بالطرق القانونية المشروعة ولكنهم يفشلون في ذلك، ويلجئون إلى طرق ملتوية وسلوكيات غير مشروعة مثل السرقة والتزوير والاحتيال وحتى القتل (الوريكات، 2008).

ويرى ميرتون(Merton, 1961) أن الانحراف والجريمة تحدثان عندما يحصل تعارض وتصارع بين الأهداف والطرق المشروعة لتحقيقها، فبؤرة الاهتمام بالأمن تنبع من الأهداف والطموحات الكبيرة التي تعززها حياة المدينة وعدم القدرة على

تحقيق هذه الأهداف، ويكون ذلك بصورة أوضح من خلال الأحلام والطموحات التي يحملها الأفراد في عملية التحضر والانتقال للعمل في المدن لتحقيق ذلك، وعند الفشل في الوصول إلى تلك الأهداف أو بعضها فإن الأفراد والجماعات تسعى بكل السبل والوسائل غير المشروعة لتحقيق ذلك مما يرفع من معدلات الانحراف والجريمة بين السكان الجدد في المراكز الحضرية مقارنة بالسكان الأصليين.

ومن أبرز الاتجاهات التي ترى أن عملية السلوك المنحرف عملية مكتسبة تتم من خلال عملية التعلم، حيث ترتبط عملية التعلم بالتعزيز الذي يعمل بمثابة الثواب والعقاب، ويرى تريسلر "Trasler" أن الفرد يتعلم كيف لا يكون منحرفا أو مجرما بواسطة عملية تدريبية من خلال وضعه في حالة من القلق والخوف والعقوبة من فعل أي سلوك انحرافي أو إجرامي حيث يرى أن معظم المجرمين لم يعاقبوا بشكل كافٍ أثناء طفولتهم وقد أكد تريسلر على أهمية ربط الأطفال بأسرهم خصوصا الآباء والأبناء. ومن هنا يمكن القول بأن انشغال الآباء والأمهات وابتعادهم عن أبنائهم في المراكز الحضرية وعدم اهتمامهم بتعليم القيم الاجتماعية والوطنية لأبنائهم سوف يعزز لديهم السلوك ألانحرافي والإجرامي (Trasler, 1962).

أما العالم الفرنسي "تارد" Gabriel Tarde (1843-1904) فيرى أن السلوك المنحرف يتعلمه الفرد مثل تعلم أي مهنة عن طريق المحاكاة والتقليد والاختلاط وهو بهذا لا يعتبر الجريمة شيئًا موروثا من السلف للخلف عن طريق الوراثة (Berkowitz, 1980). وقد أيده في ذلك كل من سذرلاند ودونالد كريسي (Sutherland & Cresey, 1974), اللذان أكدا على عملية تعلم السلوك الإجرامي من خلال التفاعل والاتصال خصوصا في الجماعات الأولية والتي تمتاز بكثافة الاتصال من جهة والاتصال المباشر من جهة أخرى. ومن هنا فقد قلل العالمان من الطرق غير المباشرة مثل الأفلام والمجالات والمسلسلات التلفزيونية . كما أشارا إلى أن عملية التعلم تتضمن الطرق والوسائل التي تتم بها الجرائم، بالإضافة إلى

الاتجاهات والمبررات في ارتكاب الجريمة، فالنظرة إلى القيم والقوانين والشرائع تختلف باختلاف النظرة أليها سواء كانت نظرة قبول واحترام أو نظرة رفض وكراهية.

ويرى (إميل دوركايم) Durkheim (1858-1917) عالم الاجتماع الفرنسي أن المجتمع هو الذي يحدد أنماط التصرفات المقبولة وهو الذي يحدد طبيعة الأفعال الإجرامية، وهذه تختلف زمانيا ومكانيًا وتصاحب عملية التغير الاجتماعي. ولا ينكر دوركايم أن السلوكيات الإجرامية هي أشكال مرضية وان الاتفاق الجمعي عليها حدد العقوبات لهذه الأمراض . وينطلق دور كايم في التأكيد على الأصالة الفردية (Johnson, 2005) التي لا بد لها أن تعبر عن نفسها من اجل التقدم المجتمعي فالتعبير عن النماذج الامتثالية لا بد وان يقابل بالتعبير عن النماذج الانحرافية. فالحرية الفكرية في العالم الغربي ما كانت لتتحقق لو لم تخرق القوانين من قبل إفراد كانوا يصنفون في الماضي على أنهم مجرمين ومثال ذلك أن مؤسسي الولايات المتحدة كانوا ينعتون من قبل بريطانيا على أنهم مجرمين .

لقد تناول دوركايم Durkheim في دراسته عن الانتحار مفهوم اللامعيارية (Anomie) والذي يشير إلى شعور الفرد بعدم وجود ضوابط خارجية بمعنى ضعف القيم والمثل والمعايير على تصرفات الأفراد. وتصبح القيم والمعايير دون معنى ويجب التخلص والتحرر منها . فالمجتمعات الغربية والأمريكية مثلا تؤكد على النجاح وأنه يقاس بمدى امتلاك الأفراد للثروة، ولكنه يضع تشريعات يمنع بعض الناس من تحقيق الهدف فبالتالي يلجأ الأشخاص إلى طرق غير شرعية لتحقيق الهدف . كما أن البعض لا يؤمن بهذه الأهداف فيلجأ إلى التدمير والتخريب والعدوان على الآخرين (Simposon, 1971). وأما ميرتون فقد حدد خمسة أصناف ونماذج للتكيف داخل المجتمع الأمريكي على أساس النظرة إلى الأهداف ووسائل تحقيقها بدائها بالنموذج الامتثالي، وهو الذي يؤمن بالهدف ويتبع الطرق

المشروعة لتحقيق الهدف، والنموذج ألابتداعي وهو الذي يؤمن بالهدف ويعجز عن تحقيقه بالوسائل المشروعة ويبتدع وسائل غير مشروعة لتحقيق ذلك، والنموذج الطقوسي الذي لم يؤمن بالأهداف ولكنه حافظ على الامتثال للقيم والمعايير، أما النموذج الرابع فهو النموذج ألانسحابي الذي لا يؤمن بالأهداف والوسائل ولا يفكر أصحابه باستبدالها إنما ينسحبون من المجتمع ولا يشاركون فيه، أما النموذج الخامس والأخير فهم المتمردون والثوريون الذين لا يؤمنون بالأهداف والوسائل ويرفضونها، ويعملون على تغييرها بإيجاد نظام اجتماعي جديد وبذلك فهم يحاولون استبدال الأهداف والوسائل معًا وبشكل عملي وهذا النمط هو أداة التغير الاجتماعي (Light (& Keller, 1975.

نظرية الصراع الثقافي:

جاء أفضل تحليل للعلاقة بين الصراع الثقافي والانحراف والجريمة على يد ثورستين سيللين Thorsten Sellin فى كتابه صراع الثقافة والجريمة 1938م. فقد ذهب سيللين إلى القول بأن تنشئة الفرد تتم من خلال القيم الثقافية السائدة في المجتمع والمحددة للسلوك السوي، ويختلف محتوى ومضمون هذه القيم من ثقافة إلى أخرى. ولما كان المجتمع يتكون من جماعات متباينة الثقافات فإن الجماعة ذات القوة الاجتماعية والسياسية هي التي سوف تتمكن من فرض معاييرها الثقافية على تعريف وتحديد ما هو انحراف أو جريمة .

وهكذا فإن التعريف القانوني للانحرافات السلوكية تمثل معيارا سلوكيا لجماعة اجتماعية بعينها وليس للمجتمع ككل، وبالتالي فإن الناس يكونون في حالة صراع مع التعريفات القانونية للسلوك سواء عن عمد أو مصادفة، فلو كانت الثقافة السائدة أو المسيطرة لا تسمح له بذلك، فإن سلوكهم هنا سوف ينظر إليه باعتباره سلوكا منحرفا وأوضح سيلين Sellin أنه كلما أصبحت الثقافة في المجتمع أكثر تعقيداً زادت

فرصة الفشل في الاتفاق بين معايير هذه الجماعات وحدد سيللين شكلين أساسين من أشكال الصراع (Gennaro & Ronald, 1994)

أ- الصراع الأولي: وهو الصراع الذي ينشأ بين ثقافتين مختلفتين مثل الذي يحدث ما بين الثقافة القائمة والمهاجرين الجدد (الوافدين).

ب- الصراع الثانوي: وهو الذي يحدث داخل ثقافة واحدة تضم ثقافات فرعية مختلفة لكل منها معاييرها الخاصة.

وجدير بالذكر أن الصراع الثقافي ولاسيما المتمثل في الصراع بين القيم عادة ما يكون في أشد حالاته في الثقافات التي تمر بمرحلة انتقالية كما هو الحال في الثقافة العربية حيث يوجد هناك صراع حاد في القيم بين الأجيال المختلفة، وبين الثقافات الفرعية، وبين قيم المتعلمين وغير المتعلمين.

ويرى سيلين Sellin أن قواعد السلوك تتحدد من خلال الجماعة التي ينتمي إليها الفرد، والتي قد يشوب قيمها التنازع والتصارع مع قيم جماعات أخرى تتواجد في محيط الفرد الاجتماعي. وبناء على هذه النظرية يمكن تفسير السلوك المنحرف من خلال الصراع الثقافي الذي يعيشه الأفراد بين القيم المعاصرة والقيم التقليدية، إن هذا من شأنه أن يوجد تباعداً نفسيا وفكريا بين الأفراد، وهذا يدفع بعض الأفراد إلى التجمع معا في شكل يسمى الثقافة المضادة، ذلك النمط أو التضامن الثقافي يتميز بابتعاده المتعمد والمقصود ثقافيا عن النظام الفكري القائم، وأحيانا الهجوم عليه بصور وأشكال متعددة كالعزلة والسلبية واستخدام العنف والجريمة (Clemens & Simon, 1989)

وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن الربط بين التغير الاجتماعي والجريمة من خلال ما يسمى بالتخلف الثقافي الذي يعنى حدوث تغيرات مادية سريعة في حين يكون التغير الثقافي بطيئاً وتظل قيم المجتمع ومعاييره وتقاليده بلا تغير، أو تتغير تغيراً بطيئا لا يلحق بالتغيرات التكنولوجية الحديثة، وهنا تحدث فجوة بين ثقافة المجتمع المادية وثقافته غير المادية (القريشي، 2011).

وفى ضوء مدخل التخلف الثقافي يمكن تفسير السلوكيات المنحرفة بـــالقول أن مرتكبيها قد ترضت قيمهم للتشوه بفعل المؤثرات والتهديدات المختلفة، وأن قـــيمهم ومعاييرهم وتقاليدهم ما زالت جامدة بطيئة التغير فـــي عـــالم يزخـــر بـــالتغيرات التكنولوجية السريعة والمتلاحقة، وفى مثل هذا الموقف لا تسعفهم الطرق الشـــرعية والقيم المستقرة في محاولتهم التوازن مع التغيرات المتلاحقة فيقدمون على ارتكـــاب السلوك المنحرف.

نظرية اللامعيارية "الأنومي":

يمثل مفهوم اللامعيارية مفهوماً أساسياً في التفسير السوســيولوجي للانحـــراف وهو مشتق من الكلمة اليونانية Anomos أي ضعف القانون، وفقدان القدرة علـــى الانضباط. وبالتالي فالمصطلح يعني غياب القيم أو المعايير وفقدان سيطرتها علـــى سلوك الأفراد، وقد جرت العادة على الأكثر باستخدام "الأنومي" ليعني حالـــة مـــن حالات المجتمع تنطوي على عدم اتفاق جوهري بين أفراده على معـــايير ملائمـــة (Clemens and Dinitz, 2010).

ويرى دوركايم Durkheim أن فقدان المعايير في المجتمع يحصل نتيجة لعـــدم اكتمال التحول من التضامن الآلي إلى التضامن العضوي، وحينئذ يكون التقدم فـــي تقسيم العمل في المجتمع قد تحقق بأسرع من تحقق التقدم في الأساس الأخلاقي لهذا التقسيم، ومن ثم تكون بعض جوانب هذا المجتمع منظمة بطريقة غير كافية، وهنـــا يكون فقدان المعايير (السيد، 2004).

وعلى هذا فاللامعيارية أو الأنومي في نظرية دوركايم تشير إلى حالة اضطراب يصيب النظام أو حالة من انعدام الانتظام أو التسيب أو بمعنى آخر هي حالة تكـــون العلاقات فيها بين الأعضاء في عملية تقسيم العمل غير منظمة أو غير متسقة فـــي اتصالها مع بعضها البعض، وفي استمرارها واعتمادها المتبادل، ومن ثم تكشف هذه

الحالة عن مظاهر انحرافية أي تكون مظهراً للانحراف طور هذه النظرية العالم الفرنسي أميل دوركايم (Durkheim)، وترتكز هذه النظرية على رفضها لتفسير الجريمة تفسيرا نفسيا أو بيولوجيا أو أي تفسير يبتعد عن الركن الاجتماعي، وذلك تجنبا للوقوع في التفسيرات الغائية أو الاعتماد على العوامل الدخيلة في تفسير الجريمة، ويؤكد دوركايم على أن الجريمة ظاهرة اجتماعية طبيعية وينتشر وجودها في سائر المجتمعات البشرية، ولكنها في الوقت نفسه ليست سوية، حيث تكمن المشكلة في ارتفاع معدلاتها في زمن معين أو مجتمع ما (Clemens & Dinitz, 2010). وعموما فإن دراسة دوركايم عن التغير الاجتماعي في المجتمعات الإنسانية قد انتهت للقول: بأن كثافة السكان المرتفعة في منطقة معينة بفعل الهجرة الداخلية والخارجية تؤدي إلى تنوع المهن وتعدد الأعمال والأدوار، الأمر الذي يفضي إلى تكوين فئات مختلفة من السكان مغايره نوعيا للتركيبة الاجتماعية الأصلية في المجتمع، وفي هذه الحالة فإن المعايير الثقافية في المجتمع تبدأ بالوهن والتلاشي ويضعف قدرتها على ضبط سلوك الأفراد في المجتمع وتوجيههم نحو القيم والممارسات السائدة في المجتمع، وقد لاحظ دوركايم أن المعايير الثقافية والاجتماعية تفقد ما لها من قوة عندما تتغير الخصائص المميزة للجماعة تغيرا سريعا، مما يخلق حالة من الأنومي التي يصحبها ازدياد في حجم السلوكيات المنحرفة التي يرتكبها أفراد المجتمع (دوركايم، 1988)، والملاحظ أن نظرية دوركايم تقوم على فرضين هما: (Giddens, 2002)

1- كلما زاد التماثل بين أعضاء الجماعة كلما زاد تماسكهم معا.

2- وكلما قوي التماسك في الجماعة زادت مقاومتها للجريمة والسلوك المنحرف.

وتعد نظرية الأنومي (اللامعيارية) من النظريات المهمة التي يمكن أن تساهم في تفسير الظاهرة محور البحث، حيث تفسر هذه النظرية الانحراف والجريمة من خلال المفاهيم المرتبطة بطبيعة العلاقة بين الفرد والمجتمع، والبناء الاجتماعي،

وتقسيم العمل الاجتماعي، وحالة الأنومي. فالمجتمع عندما يزداد تطوراً تزداد درجة تقسيم العمل، ويزداد نظامه تعقيداً، فتنشأ حالة من الافتقار إلى التكامل والتلاؤم المتبادل بين الوظائف المختلفة، وهذا الوضع من شأنه أن يزيد التمايز أو اللاتجانس بين أعضاء المجتمع، وينقص من قدرتهم على تحقيق التضامن وخلق اتصالات ايجابية بينهم، كما يضعف القوى الاجتماعية، ويسلخ عن السلطة الأخلاقية للعقل الجمعي مغزاها في نفوس الأفراد، وهذه هي الحالة التي يصل إليها المجتمع فيما يطلق عليه الأنومي، وهي حالة تتصف عموماً بفقدان المعايير والافتقار إلى القواعد الاجتماعية" (السمري، 2009).

نظرية الضبط / الرابط الاجتماعي :

يرى أنصار هذه النظرية أمثال هيرشي Hirschi عام 1969 و ناي Nye عام 1958. و ثيبوت وكيلي Thibaut & Kelley عام 1959، أن الجريمة والانحراف والجنوح عموما هو نتاج حالة من التحرر النسبي من الارتباط بالقيم والأفكار والمعتقدات الأخلاقية والتي تحكم السلوك والعلاقات أثناء التفاعل الاجتماعي بالمجتمع، وأن ضعف رابطة الفرد بالمجتمع أو تصدع علاقة الأفراد في المجتمع تنتج الأفعال الإجرامية والجانحة، وأن أغلب المنحرفين يعانون من انفصال واعٍ عن معاييرهم الأخلاقية والاجتماعية والفكرية. (القريشي، 2011)

وقد بين ثورستن سيلين (Sellin, 1938) عن جانبا من الأسباب التي تقف وراء الظاهرة الإجرامية والتي تعود إلى ما أسماه "التفكك الاجتماعي Social Disorganization" الذي أصاب المجتمعات المعاصرة، ويدل على ذلك انخفاض معدل الجريمة في الماضي في غالب المجتمعات ذات النزعة الريفية. ففي المجتمع الريفي والبدائي تسود روح التعاون والإخاء وتتوحد مصالح وغايات الجماعة، مما يسهل على الفرد أن يوافق بين سلوكه وبين تقاليد المجتمع. أما في المجتمعات

المتحضرة والمعقدة اجتماعياً وثقافياً فينعدم الأمان وتطغى الماديات وتتضارب الأهواء والمصالح، الأمر الذي يكشف عن قدر من التفكك الاجتماعي والثقافي، يكون بدوره عاملاً وسبباً من أسباب تكون الظاهرة الإجرامية داخل هذه المجتمعات.

وتمثل نظرية الضبط الاجتماعي أحد النظريات المهمة في تفسير السلوك المنحرف، ونجد أن العالم هيرشي (1969) أحد منظري هذه النظرية قد طرح سؤالا مخالفاً للنظريات القديمة، التي تحاول الإجابة عن ارتكاب الجرائم من خلال التساؤل القديم " لماذا يرتكب الناس الجريمة ؟" فيما عكس هيرشي السؤال " لماذا لا يرتكب الناس الجريمة ؟" وكانت الإجابة هي العلاقة بين الفرد والمجتمع، فكلما كانت علاقة الفرد بالمجتمع قوية كلما قلت فرص الانحراف. وترى هذه النظرية أن الرابط الاجتماعي أو العلاقة بين الفرد والمجتمع تتألف من أربعة عناصر، وهي:

الارتباط: إن عدم وجود الإحساس بالارتباط من قبل الأشخاص مع المجتمع يجعلهم يعانون من بعض الأمراض الاجتماعية، ويفقدون الانسجام مع الآخرين، فقبول المعايير الاجتماعية وتطوير الضمير الاجتماعي يعتمد على الارتباط مع الآخرين، وبالتالي فإن عدم الارتباط يعطي الشخص حرية التصرف والانحراف.

الانغماس: يرى العالم هيرشي أن انخراط الشخص أو انغماسه في الأعمال النافعة كالدراسة أو العمل أو الانخراط في أعمال الخدمة الاجتماعية، لا يترك له الوقت اللازم أو الكافي للانحراف.

الالتزام: ويقصد هرشي بهذا الجزء أن الشخص يستثمر جهوده وطاقاته ووقته نحو تحقيق هدف محدد مثل التعليم أو خدمة المجتمع، والانحراف يعني فقدان الشخص لهذا الالتزام وهدم ما بناه وحققه من انجازات، فضعف أو عدم وجود الالتزام يمهد الطريق أمام الانحراف بحيث يصبح الأخير هو البديل.

الاعتقاد: يعد الاعتقاد أو الإيمان بقيم المجتمع الجزء الأخير من الرباط الاجتماعي في نظرية العالم هيرشي، فالإيمان بقيم المجتمع وأخلاقياته وقوانينه

ومعتقداته وسلطاته وتقدير مشاعر وأراء الآخرين يعد عــاملا حــاجزاً أو عــازلاً للانحراف . أما إذا كان هذا الإيمان أو الاعتقاد ضعيفاً أو مفقــوداً فعلــى الأغلــب سينحرف الأفراد (الوريكات، 2008).

وتظهر علاقة نظرية الضبط والمهددات الأمنية للقيم في النواحي التالية:

1- تنمية القدرات العقلية: يتطلب توليد المعرفة في المجتمعات المعرفيــة تنميــة التفكير بكل أنواعه لاسيما التفكير الناقد والإبــداعي واللــذين همــا متطلبــان أساسيان لنقد المعرفة السابقة وبناء معارف جديدة. وإن تعزيز قــيم المواطنــة يسهم في رفع درجة الاعتقاد لدى الأفراد بقيمهم الوطنية وبالأفكــار المعتدلــة كنتيجة لاستخدام قدراتهم العقلية في نقد القيم والثقافة المتطرفة وفــي اعتنــاق القيم بقناعة واعتقاد جازم.

2- وسائل النشر المعرفي: النشر المعرفي يسهم في انغماس الأفراد في المجتمــع في أنشطة مفيدة للمجتمع، مما يعزز جانب ارتباط الأفراد وتعلقهم بمحــيطهم الاجتماعي لاسيما عند انغماسهم في أنشطه تطوعية ثقافية واجتماعية وتعليمية، وغيرها، وهو بلا شك يقلل من درجة الانحرافات السلوكية.

3- التعليم والتدريب: يمثل التعليم والتدريب الركنين الأساسيين في عمليــة نشــر المعرفة ورفع درجة وعي الأفراد ومهارتهم الأساسية وبناء اتجاهاتهم السليمة ويمثلان دعائم أساسية لقيم المواطنة (الشريوفي، 2009).

نظرية ريس (Reiss):

حسب رؤية هذه النظرية يمكن أن ينشأ الانحراف السلوكي نتيجــة ضــعف أو فشل الضوابط الاجتماعية في جعل السلوك أو الفعل متماثلاً مــع القــيم المعــايير والقواعد القانونية للنسق الاجتماعي، ومن مصادر الضــبط الاجتمــاعي ضــوابط المجتمع المحلي والضوابط النظامية التي تشمل الجيرة والحي ومنــاطق الإقامــة،

بالإضافة إلى المدرسة التي تُعد أبرز مصادر الضبط النظامي تأثيراً، والى جانب ذلك هناك الجماعة الأولية كمصدر من مصادر الضبط، فالأسرة هي أكثر المؤسسات غير الرسمية تأثيراً على الأطفال في فترة قبل المدرسة والسنين الأولى للدراسة حيث تُعد الضوابط الشخصية وممارسة الضبط الاجتماعي على الأطفال من أهم وظائف الأسرة، وقد توصل ريس (Reiss) إلى أن هناك أربع حالات تؤدي إلى الانحراف. (Frazier, 1976)

1. انهيار الضوابط التي كانت راسخة في المجتمع سابقاً.
2. غياب المعايير والقيم والقواعد الاجتماعية لدى الجماعات المرجعية المهمة.
3. وجود التعارض بين القواعد الاجتماعية لدى الجماعات المرجعية المهمة.
4. عندما لا يندمج الفرد مع قيم المجتمع ومعايير الضبط المتعارف عليها.

8.2 الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت القيم وعلاقتها ببعض المتغيرات، وهناك بعض الدراسات التي تناولت تحديات ومهددات المواطنة، ومن أبرز هذه الدراسات:

دراسة (سعد الدين وفوزي، 2014) بعنوان " اتجاهات الشباب الجامعي نحو قيم المواطنة في الجزائر"، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين الالتزام بواجبات المواطنة وقيمها فيما يتعلق بالواجبات والحقوق لغرض المحافظة على الهوية الوطنية والاستقرار الاجتماعي وبين حقوق المواطنة لدى الشباب الجامعي، والكشف عن الفروق في الاتجاهات نحو الالتزام بقيم المواطنة والحصول على حقوق المواطنة باختلاف الجنس، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والرصد العلمي للتراث العلمي المتعلق بدراسة المواطنة، وتكونت عينة الدراسة من 303 طالب جامعي من الجنسين، تم اختيارهم بطريقة عشوائية من المركز الجامعي في منطقة غليزان في الجزائر. أظهرت نتائج هذه الدراسة أن قيم المواطنة المتمثلة

في: العدل والمساواة، الحق في العمل، الحق في السكن، الحق في الخدمات التي توفرها الدولة، سهولة الحصول على الحقوق، الحق في المشاركة السياسية تمثل معيقات في سبيل تجسيد ممارسة فعلية للقيم السامية للمواطنة، وأظهرت النتائج أن عدم تكافؤ الفرص في الحصول على الحقوق لدى الشباب الجامعي يؤدي إلى شعورهم بالتهميش والإقصاء مما يحول دون سعيهم للعمل الجاد تجاه وطنهم ومجتمعهم، وخلصت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطيه موجبة دالة إحصائيا بين اتجاهات الشباب الجامعي نحو الالتزام بالواجبات والحصول على الحقوق، وهذا يعني أن إشباع حاجات الشباب يؤدي إلى زيادة التزامهم بواجباتهم تجاه وطنهم ومجتمعهم.

وأجرت (الجهني، 2014) دراسة هدفت إلى التعرف على العلاقة بين مستوى تمثل الطلبة لأبعاد وجوانب المواطنة، والتي تضمنت: (مشاركة الطلبة في الأعمال والنشاطات المدنية في المجتمع، ومستوى المسؤولية الاجتماعية اتجاه المشكلات المجتمعية، ومستوى مشاركة الطلبة في الواجبات والنشاطات الوطنية، ومستوى الالتزام وتقبل القيم الإنسانية، ومستوى المساندة الاجتماعية والإصلاح المجتمعي، ومستوى تمثل الطلبة لسمات المواطنة) و "السلوك المنحرف". اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي واستخدام الاستبانة –الورقية والالكترونية– كأداة رئيسة لجمع البيانات. تكونت عينة الدراسة من 1023 طالب وطالبة من طلبة جامعة تبوك في المملكة العربية السعودية. أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى تمثل الطلبة لأبعاد المواطنة موضوع الدراسة جاءت بدرجة مرتفعة إلى متوسطة، وأن مستوى ارتكابهم للانحرافات السلوكية جاءت بدرجة منخفضة، وكشفت النتائج أن هناك علاقة سلبية بين مستوى المشاركة في الأعمال والنشاطات المدنية، ومستوى تقبل المشاركة والاندماج مع الآخرين والسلوك المنحرف، وأوصت الدراسة بزيادة اهتمام الجامعات بتعزيز مشاركة الطلبة في الأعمال والنشاطات المدنية في المجتمع،

وإدماجهم في المشكلات المجتمعية والإصلاح المجتمعي وسيلة للوقاية من الانحراف.

دراسة (العامري، 2013) بعنوان " دور المرأة الإماراتية في المشاركة السياسية" وهدفت هذه الدراسة إلى بيان مفهوم المشاركة السياسية وأهميتها، وتوضيح المشاركة السياسية للمرأة الإماراتية، استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي، واقتصرت الدراسة على النساء الإماراتيات واللواتي يتمتعن بمواقع سياسية وقيادية، واللواتي ينتمين لمنظمات المجتمع المدني. أظهرت نتائج هذه الدراسة تميز أوضاع المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة من حيث التطور المستمر، وأن البيئة الاجتماعية والثقافية لمكوناتها المختلفة من عادات وتقاليد وقيم هي بيئة حاضنة ودافعة لانطلاق المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ووصولها إلى درجات متقدمة في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والسياسية، وتبين من خلال هذه الدراسة أن درجة نمو الوعي السياسي للمرأة الإماراتية تكمن بأهمية ممارستها لحقوقها السياسية، وذلك من خلال ازدياد فرص التعليم بالنسبة للمرأة، وازدياد قدرتها عل الدخول في مجال العمل وتوليها مناصب قيادية هامة إلى جانب قدرة المرأة الإماراتية على تنظيم نفسها في بناء مؤسسي يدافع عن قضاياها وحقوقها، مما منحها الفرصة على تجسيد قيم المواطنة في المشاركة في إحداث التغيير وحصولها على حقوقها السياسية، وممارستها لهذه الحقوق.

دراسة (الشهراني، 2012) بعنوان " مصادر التهديد الأمني لدول مجلس التعاون الخليجي كما يراها الشباب الجامعي الخليجي الدارسين في الأردن " وهدفت الدراسة إلى التعرف على عوامل ومصادر التهديد الأمني لدول مجلس التعاون الخليجي، وتكون مجتمع هذه الدراسة من جميع الطلبة من دول مجلس التعاون الخليجي الدارسين في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة، البالغ عددهم نحو

9500 طالب وطالب. وتم أخذ عينة عددها (470) طالب وطالبة من مختلف الأقاليم الجغرافية (الشمال والوسط والجنوب) من المملكة الأردنية الهاشمية، تمثل ما نسبته 5 % من مجتمع الدراسة. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لاكتشاف العلاقات والارتباطات بين المتغيرات، وقد أظهرت نتائج الدراسة بأن من أهم عوامل التهديد الأمني لدول مجلس التعاون الخليجي تمثل في التهديد الفكري والتطرف والإرهاب وأن أهم "الأسباب" التي ارتبطت بهذا العامل، تمثلت في التطرف الديني والعولمة وغياب الحرية والجريمة المنظمة والإرهاب وازدياد الجرائم الالكترونية والولاء القبلي والفوارق الاجتماعية وإهمال دور المرأة والضغوط الاجتماعية وانتشار ظاهرة تعاطي المخدرات بين الشباب وضعف الرقابة الاجتماعية.

دراسة (بن منصور، 2010م) بعنوان "دور القيم الدينية في التنمية الاجتماعية" هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية القيم الإسلامية في النظام الاجتماعي وفي تنظيم الحياة الاجتماعية لأفراد المجتمع، وتوجيه السلوك الإنساني نحو الأهداف الحقيقية للتنمية، وقد اعتمدت الدراسة على منهج المسح بالعينة، واستخدام الاستبيان الذي تم تطبيقه على عينة قوامها 500 فرد من مدينة باته في الجزائر، وقد أوضحت هذه الدراسة الدور الذي تؤديه القيم الإسلامية في تحقيق التنمية الاجتماعية، من منطلق أن القيم الإسلامية هي مجموعة من القواعد والمبادئ الإسلامية الاعتقادية، ما يجعلها تتحكم في توجيه السلوك الفردي والجماعي، وأن التنمية الاجتماعية مفهوم مرادف لمفهوم المطالب الضرورية حسب منظور المقاصد الشرعية التي حددها الإسلام، وبالتالي فإن تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية يعني تحقيق هذه المتطلبات الضرورية لكل فرد في المجتمع، في إطار مقاصد الشرع المتمثلة في الكليات الخمس (الدين والنفس والعقل والمال والنسل)، والتي تعد إحدى مكونات التنمية الاجتماعية، واعتمد البحث قيمة الأخوة وقيمة الإيثار وقيمة البر وقيمة العفة وقيمة

صلة الرحم وقيمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كقيم إسلامية خالصة التي هي بمثابة اعتقاد وقناعات دينية لدى أفراد المجتمع، والكفيلة في مجموعها بأن تدفعهم لتحقيق هذه المتطلبات الضرورية، التي تمثل المصلحة الجماعية.

وأجرى (الزيود، 2009) دراسة بعنوان " تأثير العولمة على الثقافة العربية " وهدفت إلى التعرف على تأثير العولمة على الثقافة العربية، اتبعت الدراسة المنهج التحليلي القائم على تحليل الأدب والدراسات النظرية لموضوع العولمة والثقافة والمجتمع العربي. وركزت هذه الدارسة على التأثير السلبي للعولمة على الثقافة العربية، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن العولمة تمثل تحدياً حقيقياً للقيم المجتمعية وللثقافة والهوية الثقافية العربية، عن طريق انتشار الكثير من المظاهر المادية والمعنوية التي لا ترتبط بالثقافة والهوية الثقافية العربية لدى كثير من أبناء الشعب العربي، بالإضافة إلى أن العولمة أدّت إلى صبغ الثقافة العربية بالثقافة الاستهلاكية، وإلى تعميم استخدام اللغة الانجليزية على حساب اللغة العربية من خلال ازدياد استعمال اللغة الانجليزية في الأسرة والمدرسة والجامعة والإعلام والتأليف، إضافة إلى انتشار الجريمة بصور وأشكال متعددة ومتنوعة، فمن الجريمة الأخلاقية إلى الجريمة الاقتصادية وهذه أصبحت جزءاً من واقع الحياة المعاشة في المجتمعات العربية، ويعود ذلك إلى التقليد والمحاكاة وما يبث عبر الآلة الإعلامية الغربية الأميركية التي تنشر ثقافة الجريمة والعنف بهدف السيطرة والربح المادي، الأمر الذي أدى إلى انتشار الكثير من السلوكيات الاجتماعية المنحرفة كالخيانة، والزواج العرفي، وعقوق الوالدين، والعلاقات غير الشرعية بين الجنسين.

وأجرى (الكلابي، 2009) دراسة بعنوان " الثقافة السياسية عند طلبة جامعة بغداد" وبحثت هذه الدراسة في الثقافة السياسية لشريحة مهمة من شرائح المجتمع العراقي وهم طلبة جامعة بغداد، بعد احتلال الولايات المتحدة العراق عام 2003 . ساعيا إلى معرفة اتجاهات الثقافة السياسية ودرجة التسامح التي يتمتع بها الطلبة

تجاه الآخر السياسي والمذهبي والحضاري والقومي، واتجاههم إزاء السلطة، ودرجة التمسك بالهوية الوطنية الشاملة مقابل الهويات الفرعية الأخرى، وسعت لقياس القيم والمعتقدات السياسية الديمقراطية، مثل المواطنة، الحرية السياسية والمساواة السياسية، والتعددية، والفيدرالية، حقوق الإنسان، وخرجت الدارسة بنتائج من أهمها أن الثقافة السياسية التي يتمتع بها طلبة الجامعة هي ثقافة مساهمة ديمقراطية ناشئة، ويتمتع الطلبة بمستوى ايجابي من الإيمان بالقيم والمعتقدات السياسية الديمقراطية، وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية لصالح الذكور في مستوى الاتجاهات السياسية الديمقراطية، وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية لصالح طلبة التخصص الإنساني في مستوى الإيمان بالقيم السياسية الديمقراطية، ويتمتع طلبة الجامعة بمستوى متوسط من المعرفة السياسية.

دراسة (المرهبي، 2008) بعنوان "العوامل المؤثرة على قيم المواطنة لدى طلبة المرحلة الثانوية بمحافظة عمران في الجمهورية اليمنية، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل المؤثرة في قيم المواطنة لدى الطلبة في المرحلة الثانوية بمحافظة عمران، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم تطبيق أداة الدراسة على عينة قوامها 214 طالباً، تم إختيارهم بطريقة عشوائية من المدارس الثانوية للذكور والإناث في محافظة عمران، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن تأثير عوامل التدين جاءت من أهم العوامل المؤثرة على قيم المواطنة وفي الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية، وجاء تأثير العوامل التربوية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية بالمرتبة الثانية والثالثة والرابعة والخامسة على التوالي، وقد أوصت الدراسة بالاستفادة من القائمة المحكمة في وضع تصور للتربية على قيم المواطنة وما يجب أن يتعلم الطلبة في المرحلة الثانوية من الدراسة ووضع برامج تثقيفية تعتمد على الأنشطة غير الصفية للطلبة في المراحل التعليمية المختلفة إضافة إلى ضرورة اهتمام الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني بتنمية قيم

المواطنة ومنتسبيها وأن تضع الدولة إستراتيجية عامة لتحديد الخطــوط العريضــة للتربية على المواطنة وإلزام الجهات ذات العلاقة بها سواء التربية والتعليم أو وسائل الإعلام أو غيرهما.

دراسة (السلطان، 2008) بعنوان "التربية الأمنية ودورها في تحقيــق الأمــن الوطني" وهدفت الدراسة إلى التعرف على الأهداف التي تسعى التربيــة الأمنيــة لتحقيقها، والمعوقات التي قد تواجه تطبيق التربية الأمنية، و دواعي تطبيق التربيــة الأمنية، والتعرف على الآليات والإجراءات التنفيذيــة لتطبيــق التربيــة الأمنيــة، وأظهرت نتائج الدراسة أن تحقيق الأمن الوطني يتطلب تضافر جهود المؤسســات التربوية والأمنية، من خلال المناهج الدراسية والمحاضرات الأمنيــة والتوعويــة، والإدارة التربوية الناجحة، والنشاطات الطلابيــة التطوعيــة. وأوصــت الدراســة بضرورة إقامة لجان وفرق عمل مشتركة بــين وزارة الداخليــة ووزارة التربيــة والتعليم لتخطيط البرامج والأنشطة والفعاليات اللازمة لتنفيذ برامج التربية الأمنيــة، والاستعانة بخبراء متخصصين في مجالات التربية والاجتماع وعلم النفس والشريعة الإسلامية لتطوير برامج التربية الأمنية بما يحقق التكامل والشمولية.

وأجرى (النجار، 2008) دراسة ميدانية تحليلية بعنوان " القــيم التــي تقــدمها المسلسلات المدبلجة المعروضة في القنوات الفضائية العربية ومدى إدراك المراهقين لها" وهدفت إلى الوقوف على القيم الإيجابية والسلوكيات السلبية ومظاهر العنف التي تتضمنها المسلسلات المدبلجة وحجم تعرض المراهقين لمثــل هــذه النوعيــة مــن المسلسلات وعادات وأنماط تعرضهم لها، ومــدى إدراك المــراهقين للقــيم التــي تتضمنها المسلسلات المدبلجة، استخدمت هذه الدراسة منهج المســح الاجتمــاعي بالعينة من خلال توزيع الاستبيان على عينة بلغت 200 طالب من طلبة الجامعــات المصرية الحكومية (جامعة القاهرة) والخاصة (الأكاديمية الدولية للهندسة وعلــوم الإعلام). أظهرت نتائج هذه الدراسة أن نسبة المشاهد التلفزيونية التي تتناول القــيم

الإيجابية المقدمة خلال المسلسلات المدبلجة عينة الدراسة 37 %، بينما بلغت نسبة المشاهد التي تناولت السلوكيات السلبية 65.7 % من إجمالي مشاهد الحلقات، في حين بلغت نسبة المشاهد التي تناولت مظاهر العنف سواء البدني أو اللفظي 62 % من إجمالي مشاهد الحلقات، حيث شغل العنف اللفظي حوالي 34.3 % وشغلت مظاهر العنف البدني 27.8 %.

وأجرى (نبيل، 2005م) دراسة بعنوان "العلاقة بين السلوك العدواني والقيم ومدى تأثرها بعدد من المتغيرات الديمغرافيه. وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين درجة الالتزام بستة أنماط من القيم، والتي شملت القيم الدينية، والقيم المعرفية، والقيم الاجتماعية، والقيم الجمالية، والقيم الاقتصادية، والقيم السياسية، وعلاقتها بالسلوك العدواني لدى الطلبة في الجامعات، وهدفت أيضا إلى معرفة مدى تأثر هذه العلاقة بعدد من المتغيرات النوعية للطلبة، وهي: الجنس، والتخصص، ومكان الإقامة، والمعدل التراكمي، والمستوى الأكاديمي، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الدراسة استبانتين الأولى لقياس السلوك العدواني، والثانية استبانه لقياس القيم، وتكونت عينة الدراسة من (669) طالبا وطالبة من طلبة جامعة اليرموك، وقد تم اختيار أفراد عينة الدراسة بالطريقة العشوائية الطبقية، ولتحقيق أهداف الدراسة تمت المعالجة الإحصائية للبيانات باستخدام معامل ارتباط بيرسون واستخدام تحليل الانحدار المتعدد التدريجي. أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين السلوك العدواني والالتزام بالقيم، كما وبينت نتائج هذه الدراسة عدم وجود اختلاف في مستوى السلوك العدواني والقيم يعزى إلى اختلاف فئات متغيرات: الجنس، والتخصص، والمعدل التراكمي، والمستوى الأكاديمي. ووجود فروق داله إحصائيا في مستوى السلوك العدواني والقيم يعزى إلى اختلاف مكان الإقامة.

كما أجرى (خليفة، 2004) دراسة بعنوان "التغيّر في نسق القيم لدى الشباب الجامعي: مظاهره وأسبابه" وهدفت الدراسة إلى الوقوف على أهم الاتجاهات والقيم السلبية التي ظهرت لدى الشباب الجامعي في جامعة القاهرة، وما طرأ على نسق القيم من تغيّر ومحاولة معرفة أسبابه وأهم مظاهره. وتكوّن مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس وطلبة جامعة القاهرة بمتخلف تخصصاتهم وكلياتهم، وطبقت الدراسة على عينة مكونة من (200) عضو هيئة تدريس و(300) طالب جامعي. ورصدت الدراسة عدداً من القيم والاتجاهات السلبية لكل من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وتوصلت الدراسة إلى أن القيم السلبية التي أقرها أفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس والطلبة تكشف عن خلل واضح في منظومة القيم لدى أفراد مجتمع الدراسة مما يعني حدوث نوع من التخلي عن العديد من القيم الإيجابية وتبني القيم السلبية والتي أثرت بشكل واضح وبشكل سلبي على سلوك الشباب واتجاهاتهم نحو المشاكل التي يعاني منها المجتمع.

أما دراسة (توفيق، 2003) والتي جاءت بعنوان "المكونات العاملية للسلوك العدواني لدى عينات من طلاب المرحلتين الجامعية والثانوية في البحرين" وهدفت الدراسة إلى التعرف إلى المعالم الأساسية للسلوك المنحرف والعدواني لدى طلاب المرحلتين الجامعية والثانوية في البحرين، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليل، باستخدام أداة الاستبيان، وقد تكونت عينة الدراسة من عدد 310 طالب وطالبة من المرحلة الثانوية وعدد 209 طالب وطالبة من المرحلة الجامعية. وأظهرت نتائج المقارنات بين الجنسين في مكونات السلوك العدواني فروقا دالة عند مستوى دلالة 0.05 على عاملي التهور والعدوان البدني، وعلى عاملي العدوان العام، والعداوة والعدوان اللفظي، حيث كانت الفروق لصالح الذكور من طلاب المرحلة الثانوية، وأظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05 بين الجنسين لدى عينة المرحلة الجامعية، وقد كانت الفروق لصالح الذكور

أيضا على متغيري العدوان اللفظي والعدوان البدني، وقد فسرت النتائج على ضوء الأدبيات والدراسات السابقة.

وأجرى (إسماعيل، 2001) دراسة تناولت ظاهرة الاغتراب الاجتماعي عند الشباب الجامعي في مجتمع الإمارات بوصفها حالة من حالات اللاتوافق مع القيم المعيارية السائدة في المجتمع الإماراتي، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام أداة الاستبيان التي تم تطبيقها عينة عشوائية من طلبة جامعة الإمارات تكونت من 464 طالب وطالبة، وبينت نتائج هذه الدراسة أن هناك تراجع في القيم الاجتماعية التقليدية لدى الشباب الجامعي دون تواجد قيم جديدة معاصرة تقوم مقامها، ومن بين القيم التقليدية التي تراجعت: الولاء والاندماج الاجتماعي، أما القيم الجديدة التي ظهرت فهي: الفردية والقيم المادية والمصلحة الشخصية والاهتمام بالذات، وانطلاقا من هذه النتيجة نوهت الدراسة إلى التحديات التي تتعرض لها منظومة القيم في المجتمع من حيث قدرتها على توجيه الأفراد والجماعات وتحديد الأنماط السلوكية المناسبة، الأمر الذي خلق إحساسا بالفراغ والغربة والقلق والانحراف عن معايير المجتمع لدى الشباب بدرجة لم تصل إلى مستوى (الأنوميه) أو اللامعيارية حسب مفهوم دوركهايم.

الدراسات الأجنبية:

أجرى وانج وهايكى (Wang&Heikki, 2012) بدراسة بعنوان "تأثير القيم على تطبيقِ المسؤوليةِ الاجتماعية" وهدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مستوي المسئولية الاجتماعية وعلاقتها بالنسق القيمى لدي طلاب الجامعات الصينية، وتكونت عينة الدراسة من (980) طالبا وطالبة جامعية طبق عليهم مقياس المسئولية لاجتماعية ومقياس النسق القيمي واستمارة بيانات أولية و كشفت نتائج الدراسة عن وجود ارتباط موجب ودال إحصائية بين قيم الإثيارية والمسئولية الاجتماعية

وتوصلت الدراسة أيضا إلى وجود فروق دالة إحصائيا فـي كـل مـن المسـئولية الاجتماعية والقيم الأخلاقية بين الطلاب والطالبات في صالح الطالبات.

دراسة (Reimers, 2010) بعنوان: المواطنة والهوية والتعليم فـي مواجهـة تحديات العولمة، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور المؤسسات التعليمة في الولايات المتحدة الأمريكية في تعميق قيم المواطنة والهوية، مع التركيز على الجنسية وقـيم المواطنة في مواجهة تحديات العولمة، وقد اعتمدت الدراسة على المصادر المكتبية والتحليل الوصفي، وبينت نتائج هذه الدراسة أن المدارس فـي الولايـات المتحـدة الأمريكية ليست في الوقت الحاضر تفعل ما يكفي لتعزيز الكفـاءات الضـرورية لمواجهة التحديات العالمية، وبينت الدراسة أن المصدر الأساسي للصراع في العالم الجديد لن يكون أيديولوجيا أو اقتصاديا في المقام الأول بـل أن مصـدر الصـراع سيكون ثقافي، وأن الدول القومية ستكون أقوى وأكثر فاعلية في الشؤون العالميـة، وأوصت الدراسة بضرورة بذل الجهود لترسيخ قيم المواطنـة وتوظيـف الإعـلام التربوي في المؤسسات التعليمية لمواجه تحديات العولمة، والعمل على دمج التربية على المواطنة في المواد الدراسية كافة باعتبارها مدخلاً ضرورياً للمحافظـة علـى الهوية والخصوصية الثقافية للشعوب.

دراسة (Wood, 2009) بعنوان: الشباب والمواطنـة الصـالحة، وأجريـت الدراسة في "إيست ميدلاند" في بريطانيا، وحاولت هذه الدراسة تقصي العلاقة بـين الشباب والمواطنة الفاعلة، كما حاولت الكشف عن كيفية إظهار الأفراد للمسـؤولية الاجتماعية والديمقراطيات الليبرالية المتقدمة، وحاولت هذه الدراسة أيضـاً تقصـي كيف يعرف ويمارس الشباب المواطنة النشطة والفاعلة في كل يـوم مـن أيـامهم، ومنظومة العالم الحقيقية، ولتحقيق أهداف الدراسة تـم اسـتخدام ورشـات العمـل والمجموعات المركزة مع 93 شاباً تراوحت أعمارهم بين 14-16 عاما، أظهـرت نتائج هذه الدراسة أن المواطنة الفاعلة لدى لشباب متوسطة فيما يتعلق بالمسـؤولية

اتجاه مشكلات المجتمع، والاهتمام بالآخرين، وممارسة الحقوق، وإظهار وتقبل الاحترام، وصناعة القرار وضبط الذات، كذلك كشفت الدراسة أن العلاقة بين الوعي ومستوى الفعالية مفهوم واحد يتطلب اعتبار ما هي العوامل الداعمة والمتناقضة لاختبار المواطنة الفاعلة.

أجرى رايـن (Rayan, 2007) دراسة بعنوان "إدارة صراع القيم" وهدفت هذه الدراسة إلى وصغ إطار لتقييم القيم في المناهج الدراسية في المدارس في الولايات المتحدة الأمريكية، ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الدراسة أداة الاستبيان، وتكونت عينة الدراسة من 2000 طالب تم اختيارهم من المدارس الثانوية في مدينة أورلاندو في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن هناك مجموعة كبيرة من القيم المتضمنة في المناهج الدراسية، وأن هذه القيم تعمل على إلهام وتحفيز الطلاب ليكونوا مواطنين صالحين في المجتمع، كما تسهم القيم في توجيه سلوك الطلبة بشكل إيجابي مع أفراد المجتمع، كما أنها لها تأثير كبير على قراراتهم وتوجهاتهم اتجاه الوطن.

دراسة (Carlsson & Sonnader, 2006) " بعنوان دور المؤسسات التربوية في بناء فكر الإنسان " والتي هدفت إلى معرفة دور المؤسسات التعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية في بناء فكر الإنسان ودورها في إعداده لمواجهة المشكلات الحياتية، حيث أشارت إلى أن المؤسسات التعليمية لها دور كبير في بناء الفكر والوعي الأمني الذي يعول عليه كثيرا في صحة المعتقد والعيش بانسجام داخل نسيج المجتمع الواحد، وأظهرت الدراسة أن الوعي الفكري يهدي الإنسان للسلوك المتوافق مع مصلحته ومصلحة المجتمع، وأن المدارس والجامعات تعد الركيزة الأساسية والمنبع الرئيس الذي يكتسب الإنسان من خلاله العلم والمعرفة، في مراحلها التعليمية المتدرجة تتكامل فروع المعرفة لدى الأفراد وتنمو مهاراتهم الفكرية وتتحسن السلوكيات، وفي المراحل التعليمية المختلفة يكون الطالب على

استعداد فكري لتلقي كل ما من شأنه أن يؤثر إيجابيا في سلوكه وعاداته، وبخاصة ما ينعكس منها على زيادة فرص أمنه الشخصي، وأوصت الدراسة بضرورة تزويد الطلبة بالقيم والأفكار الوقائية التي يراعى فيها التأثير على بناء شخصيته الفكرية، وتشجيع الطلبة على الانتماء والتمسك والالتزام بالنظم والتعليمات السائدة في المجتمع، كما ينبغي على الجامعات تدعيم انتماء الطلبة لثقافة المجتمع من خلال إشراكهم وربطهم بأهداف وقضايا تعمل على تفاعلهم مع القيم الفكرية والثقافية، التي تنعكس على سلوكهم، واختيارهم للجماعات التي ينتمون إليها.

دراسة تارفيد (Tardif, 2005) والتي بعنوان " الحوار الثقافي والأمن المجتمعي في الولايات المتحدة الأمريكية" حيث هدفت الدراسة إلى معرفة الظروف المهددة للثقافة الوطنية والتي تتمثل في اللغة، والدين، والقيم، وقدرة المجتمع في حفظ شخصيته وفكرة في ظل الظروف المتغيرة التي يعيشها العالم، وأظهرت الدراسة أن الأمن بكل جوانبه الفكرية والثقافية والسياسية تتحقق من خلال قدرة المجتمع على الحفاظ على شخصيته الحضارية بالرغم من التغيرات والظروف المتغايرة التي يعيشها الأفراد في ظل الانفتاح الحضاري.

وأجرى جاردي (Gardy, 2003) دراسة بعنوان " مقارنة بين القيم الاجتماعية المختارة لدى طلاب المدارس الكاثوليكية والطلبة في المدارس الرسمية"، وهدفت الدراسة إلى المقارنة بين اتجاهات الطلبة في المدارس الثانوية الدينية والمدارس الثانوية العامة نحو القيم الاجتماعية المتمثلة في : حب الغير، والاعتماد على النفس، والأمانة، وهدفت أيضا الكشف عن العلاقة بين ما يتعلمه الطلبة في المدارس وبين مستوى التزامهم بالقيم الاجتماعية، استخدمت الدراسة استمارة فلسفة الطبيعة الإنسانية التي صممت لقياس الاتجاهات نحو القيم الاجتماعية، وبلغت عدد أفراد عينة الدراسة 60 طالب، منهم 20 طالب من المدارس الدينية الثانوية و 40 طالب من المدارس الثانوية العامة في مدينة إنديانا في الولايات المتحدة، وقد كشفت نتائج

هذه الدراسة عن عدم وجود فروق بين طلبة المدارس الثانوية الدينيـة والمـدارس الثانوية العامة في الاتجاهات نحو القيم الاجتماعية، وعدم وجود علاقة بين ما يتعلمه الطلبة في المدارس وبين ما يتمسكون به من قيم اجتماعية.

دراسة (Ethier & Deaux,1994) بعنـوان: " المحافظـة علـى الهويـة الاجتماعية والاستجابة للتهديد". هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تغيـر البيئـة علـى المحافظة على الهوية الاجتماعية، ومضمون الجهود التي تساهم في المحافظة علـى هوية المجموعة، وتحديد التأثيرات الملاحظة للهوية الاجتماعية على احترام الـذات بالاشتراك مع عضوية المجموعة. تكونت عينة الدراسة من طلاب السـنة الأولـى الأسبانيين في جامعات الأنجلو، استخدم الدراسة مقياس احتـرام الـذات الجـامع، ومقياس معدل النقاط، أظهرت نتائج الدراسة: عدم وجود تغيرات رئيسة فـي عـدد الهويات التي ذكرها الطلاب، حيث تركز الارتباط بالهويـة الأسـبانية أو مسـتوى احترام الذات المرتبط بالهوية العرفية، وجود فرق (نقص) ذو دلالة احصـائية فـي المشاعر السلبية كما هو الحال في استخدام الاتجاهات لتمييـز الهويـة الأسـبانية، وأظهرت النتائج أن الطلاب ذوي الهوية العرفية الأولية تميـزوا بالمشـاركة فـي النشاطات الثقافية وزيادة القوة في هواياتهم، بينما الطلاب ذوي الهويـة الأضـعف يشعرون بتهديد أكبر في البيئة وأظهروا نقص في احترام الذات، وانخفـاض فـي مستوى هويات الجماعة العرفية.

ما يميِّز الدراسة عن الدراسات السابقة:

من خلال عرض الدراسات السابقة وذات الصلة يلاحظ أن معظم الدراسـات قـد وقفت عند زوايا متعددة من قيم المواطنة وعلاقتها ببعض المتغيرات، وهذا دليل علـى أهمية قيم المواطنة في توجيه سلوك الأفراد فـي المجتمـع، وأن ظـاهرة الانحـراف السلوكي هي ظاهرة متعددة الأسباب ومتشابكة الأصول والجذور ولا يمكن أن نعـزو

أسباب ظهور هذه الظاهرة إلى سبب محدد. كما ونلاحظ بأن جميع هذه الدراسات قد تعددت الأهداف ولكنها اشتركت في هدف واحد ألا وهو السيطرة والحد من ظاهرة السلوكيات المنحرفة والتي قد تتعدى هذه المسميات إلى مسميات أخرى منها الإجرام والعنف والخروج عن القانون.

وعلى أثر الاطلاع على الدراسات السابقة العربية منها والأجنبية، تبين وجود نقص في الأبحاث والدراسات مجال هذه الدراسة، وإدراك أهمية المتغيرات والعوامل المرتبطة بمهددات قيم المواطنة والسلوك المنحرف، وشكل ذلك ضرورة في دراسة هذه المشكلة، وشعور بأهميتها وبضرورة بحثها، وشكلت حافزاً قوياً لإنجاز الدراسة.

وتنفرد هذه الدراسة بأنها تناولت مهددات قيم المواطنة كعامل رئيس في الانحراف السلوكي، وتحديد طبيعة المهددات التي تواجه قيم المواطنة، لذا تعد هذه الدراسة الأولى في المجتمع الخليجي بشكل عام، والمجتمع الإماراتي بشكل خاص، والتي تناولت مهددات قيم المواطنة كمتغير رئيس لارتكاب السلوك المنحرف في الجامعات الإماراتية – على حد علم الباحث–.

الفصل الثالث

المنهجيـة والتصميـــم

1.3 منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يدرس واقع المهددات الأمنية لقيم المواطنة ويصفها وصفاً علمياً دقيقاً، ويعبر عنها كميا وكيفياً، وتحديد العلاقات بين مهددات قيم المواطنة والانحراف السلوكي باستخدام التحليل الإحصائي، وذلك للوصول إلى استنتاجات تساعد في فهم العلاقة بين المتغيرات وتقديم توصيات علمية تسهم في تطوير الواقع. وتضمنت منهجية هذه الدراسة أيضاً مسحاً مكتبياً للأدبيات والدراسات التطبيقية والنظرية المتعلقة بموضوعها من المصادر المتوفرة لبناء الإطار النظري للدراسة.

2.3 مجتمع الدراسة وعينتها

يتألف مجتمع الدراسة من الطلبة في الجامعات الحكومية والخاصة في دولة الإمارات العربية المتحدة لمرحلة الدرجة الجامعة الأولى (البكالوريوس). حيث يبلغ عدد الجامعات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة (3) جامعات، هي: جامعة الإمارات العربية المتحدة، وجامعة زايد، وكليات التقنية العليا للبنات، ويبلغ عدد الطلبة المسجلين فيها لمرحلة البكالوريوس للعام الدراسي (2013–2014م) نحو (31610) طالب وطالبة حسب الإحصاءات الرسمية الصادرة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في دولة الإمارات لعام 2014م. أما بالنسبة للجامعات الخاصة فيبلغ عدد مؤسسات التعليم العالي الخاصة والمعترف فيها للتعليم الجامعي لمرحلة البكالوريوس (36) جامعة وكلية، يدرس فيها عدد من طلبة الإمارات ومن دول مجلس التعاون الخليجي، ومن الطلبة العرب والأجانب. ويبلغ عدد الطلبة المسجلين فيها لدرجة البكالوريوس للعام الدراسي (2013–2014م) نحو (37671) طالب وطالبة حسب الإحصاءات الرسمية الصادرة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في دولة الإمارات لعام 2014م. ومن أهم الجامعات الخاصة في دولة

الإمارات العربية المتحدة (جامعة الشارقة، الجامعة الأمريكية، الجامعة البريطانيـــة، الجامعة الكندية، جامعة أبو ظبي، جامعة الإتحاد، جامعة الحصن، جامعة الغريـــر، جامعة باريس السوربون، جامعة دبي، جامعة رأس الخيمة، جامعة عجمان للعلـــوم والتكنولوجيا، جامعة ولونغونغ في دبي، الكلية الأمريكية في الإمـــارات، أكاديميـــة الإمارات لإدارة الضيافة، الكلية الإلكترونية للجودة الشاملة، كلية الخلـــيج الطبيـــة ، كلية الدراسات الإسلامية والعربية).

ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختيار جامعتين بطريقة قصدية من مجتمع الدراسة، هما:

جامعة الأمارات العربية المتحدة: وهي جامعة حكومية، وقد تم اختيـــار هـــذه الجامعة لعدة اعتبارات من أهمها: تعد جامعة الإمارات العربية المتحدة الجامعة الأمّ، حيث تأسست عام 1976م، وتمنح درجة البكالوريوس في 70 تخصصًا، ومن أقدم الجامعات في الدولة، وتضم الجامعة عدة كليات إنسانية وعلمية، وهي: كلية الآداب والعلوم التربوية، والعلوم الاقتصادية والإدارية، وكلية العلوم الزراعية، وكلية الطب والعلوم الصحية. وهذه الجامعة أسست خصيصا للطلبة من مواطني الدولة، إلا أنها تتيح الالتحاق بها ضمن أعداد محددة لأبناء دول مجلي التعاون الخليجي، كما توفر بعض المقاعد الدراسية لبعض الدول والهيئات والمنظمات وأبناء أعضـــاء الهيئـــة التدريسية والإدارية فيها، وتتميز جامعة الأمارات العربية المتحدة باعتمادها اللغـــة العربية كلغة للتدريس للتخصصات الإنسانية، هذا ويبلغ عدد الطلبة المسجلين فيهـــا لمرحلة البكالوريوس للعام الدراسي (2013–2014م) نحو (15610) طالبا وطالبة (جامعة الإمارات العربية المتحدة، 2014).

جامعة الشارقة: وهي جامعة خاصة، وقد تم اختيار هذه الجامعة لعدة اعتبارات من أهمها: تتميز جامعة الشارقة بخصوصية خاصة من الناحية العلميـــة والثقافيـــة والحضارية، حيث جاء في حيثيات تأسيسها عام 1997م أن تكـــون هـــذه الجامعـــة

صرحا تعليميا ومركزا لنشر الثقافة والفنون والآداب والمعارف العلمية للمجتمع الإماراتي وأن تسهم في تنمية الثروات البشرية والمادية للمجتمع، وذلك بهدف تطوير المجتمع المحلي والحفاظ على التراث الوطني والهوية العربية والإسلامية، وتتميز الجامعة بأسلوبها التعليمي الذي يركز على إشراك وإعداد الطلبة لتولي أدوارا قيادية في المجتمع، بالإضافة لكون الجامعة تضم العديد من الكليات الإنسانية والعلمية، وهي: كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية إدارة الأعمال، وطلية القانون، وطلية الاتصال، وكلية الفنون الجميلة والتصميم، وكلية الهندسة، وكلية العلوم الصحية، والكليات الطبية. ويبلغ عدد طلبة الجامعة لمرحلة البكالوريوس خلال الفصل الخريفي من السنة الدراسة (2013-2014م) نحو (12396) طالبا وطالبة (جامعة الشارقة، 2014م).

ولاختيار عينة الدراسة من الطلبة في جامعتي الأمارات العربية المتحدة وجامعة الشارقة تم أولاً تحديد عينة الدراسة بنسبة لا تقل عن 5 % من عدد الطلبة في الجامعتين، حيث تمثل هذه النسبة (1400) طالب وطالبة من عدد الطلبة في الجامعتين البالغ (28006) طلاب. ولسحب عينة الدراسة بطريقة عشوائية تم الاعتماد على قوائم الطلبة المسجلين في الشعب الدراسة ضمن المتطلبات الإجبارية العامة في الجامعة (الثقافة الإسلامية، اللغة العربية، اللغة الإنجليزية الأساسية، تقنية المعلومات، مجتمع الإمارات) ، حيث بلغ عدد الشعب الدراسية في جامعة الأمارات العربية المتحدة (31) شعبة دراسية تضم (1865) طالب وطالبة، حيث تم توزيع أداة الدراسة على هذه الشعب بطريقة عشوائية منتظمة بناءً على كشوف أسماء الطلبة، بحيث يتم تطبيق الأداة على 50 % من الطلبة في الشعبة الواحدة، وبهذه الطريقة تم توزيع ما مجموعة 750 استبانه في جامعة الأمارات العربية المتحدة، وبعد إجراء عملية التطبيق تم استرداد ما مجموعة 732 استبانه، وتم استبعاد 31 استبانه غير مكتملة، وبذلك يكون عدد أفراد عينة الدراسة من جامعة الأمارات العربية المتحدة 701 طالب

وطالب تمثل ما نسبته 93 % من عدد الاستبانات التي تم توزيعها. أما بالنسبة لعملية اختيار أفراد عينة الدراسة من جامعة الشارقة فتم الاعتماد على الطريقة نفسها التي تم إتباعها في جامعة الأمارات العربية المتحدة، حيث يبلغ عدد الطلبة المسجلين في المواد الإجبارية في الجامعة (1410) طالب وطالبة، موزعين على (39) شعبة دراسية، حيث تم تطبيق أداة الدراسة وتوزيع 615 استبانه على الطلبة في هذه الشعب، وتم استرداد (611) استبانه، وتم استبعاد 22 استبانه غير مكتملة البيانات، وبذلك يكون عدد أفراد عينة الدراسة من جامعة الشارقة 589 طالباً وطالبة تمثل ما نسبته 95.7 % من عدد الاستبانات التي تم توزيعها. والجدول (1) يبين عدد أفراد عينة الدراسة ونسبتهم من مجتمع الدراسة الكلي.

جدول (1)

التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب الجامعة

الجامعة	مجتمع الدراسة	العينة	نسبة العينة من مجتمع الدراسة
جامعة الإمارات العربية المتحدة	15610	701	% 4.49
جامعة الشارقة	12396	589	% 4.75
المجموع	28006	1290	% 4.60

والجدول (2) يبين الخصائص النوعية لأفراد عينة الدراسة، ويتبين من خلاله أن الدراسة قد شملت الطلبة من كليات العلوم الطبيعية وكليات العلوم الإنسانية حيث بلغت نسبة أفراد عينة الدراسة من كليات العلوم الطبيعية 42.0%، ومن كليات العلوم الإنسانية 58.0%، وبالنظر إلى توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير الجنس تبين أن الدراسة شملت 598 طالب من الذكور وبنسبة 46.4 %، بينما بلغ عدد الطالبات

692 وبنسبة 53.6 %. أما توزيع مفردات عينة الدراسة وفقا لمتغير مكان الإقامة فتبين أن النسبة الأكبر هي من سكان المدن الذين بلغت نسبتهم 78.1 % في مقابل النسبة الأقل من سكان البادية والقرى البالغة 10.2 % و 11.7 % على التوالي، وتبين من البيانات الخاصة بتوزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير الدخل الشهري للأسرة أن النسبة العظمى 50.5 % من فئة الدخل (10000-20000) درهم إماراتي، تلاها وبنسبة 27.8% من فئة الدخل (أكثر من 20000) درهم إماراتي، ومثلت النسبة الأقل 21.6 % من فئة الدخل (أقل من 10000) درهم إماراتي، وتبين من النتائج أن النسبة العظمى من أفراد عينة الدراسة 71.0 % من الطلبة هم من مواطني الدولة من الجنسية الإماراتية، بينما بلغت نسبة الجنسيات الأخرى 29.0%.

جدول (2)

الخصائص النوعية لأفراد عينة الدراسة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية(%)
الجنس	ذكر	598	46.4
	أنثى	692	53.6
	المجموع	**1290**	**100.0**
الكلية	علوم طبيعية	542	42.0
	علوم إنسانية	748	58.0
	المجموع	**1290**	**100.0**
الجنسية	الإماراتية	916	71.0
	أخرى	374	29.0
	المجموع	**1290**	**100.0**
السنة الدراسية	أولى	501	38.8
	ثانية	330	25.6

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية(%)
	ثالثة	253	19.6
	رابعة فأكثر	206	16.0
	المجموع	**1290**	**100.0**
الدخل الشهري للأسر (درهم إماراتي)	أقل من 10000	279	21.6
	10000 -20000	652	50.5
	أكثر من 20000	359	27.8
	المجموع	1290	100.0
مكان الإقامة	مدينة	1008	78.1
	قرية	151	11.7
	بادية	131	10.2
	المجموع	**1290**	**100.0**

3-3 أداة الدراسة

بهدف جمع البيانات الميدانية من عينة الدراسة المستهدفة استخدمت أداة الاستبيان كأداة رئيسة لجمع البيانات، وذلك لطبيعة الدراسة التي اتبعت المنهج الوصفي المسحي، وباعتبار أداة الاستبيان أكثر ملائمة لتحقيق أهداف الدراسة، وقد تم تصميم أداة الدراسة حسب الأسس العلمية لبنائها وإخضاعها لاختبارات الصدق والثبات وفقاً للخطوات المنهجية التالية:

1- بناء أداة الدراسة: تم تصميم الاستبانة انطلاقا من موضوع الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها، ومن خلال الإطلاع على الأدبيات المتصلة والإطار النظري للدراسة، والدراسات السابقة مثل دراسة (الشهراني، 2012)، و(الجهني، 2014) و(المرهبي، 2008) و(العوامرة والزبون، 2014) و(العزام، 2008) و(القواسمة،

2014)، بالإضافة إلى الاستفادة من آراء الخبراء والمختصين في موضوعات الأمن الفكري والوقاية من الجريمة، وتكونت الاستبانة من ثلاثة أجزاء رئيسة وهي:

الجزء الأول: البيانات الأولية الخاصة بالطلبة أفراد عينة الدراسة وتشمل المتغيرات التالية: اسم الجامعة التي يدرس فيها الطالب، نوع الكلية، الجنس، الجنسية، السنة الدراسية، مكان الإقامة، الدخل الشهري للأسرة.

الجزء الثاني: ويشمل على (20) فقرة ويقيس مستوى الالتزام بقيم المواطنة لدى الطلبة.

الجزء الثالث: ويشمل على (20) فقرة ويقيس درجة انتشار أنماط السلوك المنحرف لدى الطلبة.

الجزء الرابع: ويشمل على (65) فقرة تتوزع على المحاور التالية:

1- المحور الأول: ويتعلق بقياس مستوى المهددات الاجتماعية لقيم المواطنة. ويشمل على (20) فقرة.

2- المحور الثاني: ويتعلق بقياس مستوى المهددات الاقتصادية لقيم المواطنة. ويشمل على (14) فقرة.

3- المحور الثالث: ويتعلق بقياس مستوى المهددات الأمنية لقيم المواطنة. ويشمل على (15) فقرة.

4- المحور الرابع: ويتعلق بقياس مستوى المهددات الثقافية لقيم المواطنة. ويشمل على (16) فقرة.

4.3 اختبارات صدق وثبات أداة الدراسة

للتأكد من صدق أداة الدراسة وثباتها وإمكانية تطبيقها بدرجة مقبولة إحصائياً ، تم إجراء بعض الاختبارات السيكومترية لأداة الدراسة كما يلي:

صدق الأداة :

1- الصدق الظاهري لأداة الدراسة

تم عرض أداة الدراسة في صورتها الأولية على (7) محكمين تم اختيارهم من أعضاء هيئة التدريس من كلية العلوم الاجتماعية من جامعة مؤتة في الأردن، و من كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية من جامعة الشارقة وجامعة زايد في دولة الإمارات العربية المتحدة وذلك لإبداء آرائهم فيما يلي :

أ- تحديد انتماء كل فقرة من فقرات محاور الدراسة للمحور الذي وردت ضمنه أو عدم انتمائها.

ب- صلاحية الفقرات لقياس ما وضعت لأجله.

د- مناسبة سلم التقدير للإجابة عن فقرات محاور أداة الدراسة.

هـ- كفاية عدد الفقرات لتوضيح المحور الذي يتضمنها.

و- وضوح صياغة كل فقرة، وإمكانية تعديل صياغتها، أو حذفها، أو إضافة فقرات جديدة بهدف تحسين أداة الدراسة وجعلها أكثر قدرة على تحقيق الهدف الذي صممت من أجله.

وبعد إجراء عملية التحكيم استبقيت الفقرات التي حصلت على اتفاق (80 %) فأكثر من عدد المحكمين، وحذفت أربعة فقرات أجمع المحكمين على ضرورة حذفها. كما تم تعديل صياغة عدد من الفقرات التي أجمع المحكمين على ضرورة تعديلها. وفي ضوء عملية التحكيم أصبح عدد الفقرات النهائي (105) فقرات.

أ- صدق البناء لأداة الدراسة

للتحقق من صدق بناء أداة الدراسة تم تطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية من أفراد مجتمع الدراسة تكونت من 50 طالب وطالبة، طلب منهم الإجابة على فقرات الاستبانة، وبعد استعادتها تم التحقق من صدق البناء وذلك بحساب معامل

الارتباط Pearson بين الفقرات في كل محور والدرجة الكلية للمحــور، والجــدول (3)، (4)، (5) يبين هذه النتائج.

جدول (3)

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محوري قيم المواطنة والسلوك المنحرف والدرجة الكلية لهما

محور قيم المواطنة		محور السلوك المنحرف	
رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
1	**0.41	1	**0.37
2	**0.33	2	**0.45
3	**0.47	3	**0.55
4	**0.55	4	**0.45
5	**0.47	5	**0.46
6	**0.38	6	**0.65
7	**0.40	7	**0.54
8	**0.50	8	**0.59
9	**0.42	9	**0.62
10	**0.62	10	**0.44
11	**0.44	11	**0.32
12	**0.32	12	**0.52
13	**0.52	13	**0.33
14	**0.33	14	**0.46
15	**0.46	15	**0.50
16	**0.50	16	**0.41
17	**0.41	17	**0.38
18	**0.41	18	**0.69
19	**0.37	19	**0.54
20	**0.45	20	**0.37

**دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01).

يتضح من نتائج الجدول (3) أن معاملات الارتباط بين درجات كل فقـرة مـن فقرات محور قيم المواطنة ودرجة جميع فقرات المحور، تتـراوح بـين (0.32 و 0.62) ، وهي معاملات ارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، ويتضـح أيضا أن بين درجات كل فقرة من فقرات محور السلوك المنحرف ودرجـة جميـع فقرات المحور، تتراوح بين (0.32 و 0.69) ، وبهذا يتضح الاتساق الداخلي بـين عبارات هذه المحاور، مما يؤكد الصدق البنائي لهما.

جدول (4)

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محاور (المهددات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، والثقافية لقيم المواطنة) والدرجة الكلية لها

المهددات الاجتماعية		المهددات الاقتصادية		المهددات الأمنية		المهددات الثقافية	
رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
1	**0.41	1	**0.49	1	**0.44	1	**0.45
2	**0.37	2	**0.35	2	**0.50	2	**0.38
3	**0.45	3	**0.31	3	**0.34	3	**0.56
4	**0.55	4	**0.35	4	**0.39	4	**0.45
5	**0.45	5	**0.37	5	**0.40	5	**0.41
6	**0.46	6	**0.42	6	**0.44	6	**0.44
7	**0.65	7	**0.50	7	**0.48	7	**0.43
8	**0.54	8	**0.30	8	**0.36	8	**0.38
9	**0.59	9	**0.48	9	**0.41	9	**0.41
10	**0.62	10	**0.41	10	**0.50	10	**0.45
11	**0.44	11	**0.40	11	**0.45	11	**0.57
12	**0.32	12	**0.33	12	**0.36	12	**0.38
13	**0.52	13	**0.33	13	**0.50	13	**0.56
14	**0.33	14	**0.43	14	**0.40	14	**0.39
15	**0.46	–	–	15	**0.43	15	**0.46

المهددات الاجتماعية		المهددات الاقتصادية		المهددات الأمنية		المهددات الثقافية	
16	**0.50	–	–	–	–	16	**0.44
17	**0.41	–	–	–	–	–	–
18	**0.38	–	–	–	–	–	–
19	**0.69	–	–	–	–	–	–
20	**0.54	–	–	–	–	–	–

**دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01).

ويتضح من نتائج الجدول (4) أن معاملات الارتباط بين درجات كل فقرة من فقرات محاور: (المهددات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، والسياسية لقيم المواطنة) ودرجة المحور إجمالاً، تتراوح بين (0.32 و 0.75)، وهي معاملات ارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، وبهذا يتضح الاتساق الداخلي بين عبارات هذه المحاور، مما يؤكد الصدق البنائي لهما.

جدول (5)

معاملات الارتباط بين محاور الدراسة والدرجة الكلية لأداة الدراسة

المحاور	معامل الارتباط
قيم المواطنة	**0.421
السلوك المنحرف	**0.403
المهددات الاجتماعية لقيم المواطنة	**0.451
المهددات الاقتصادية لقيم المواطنة	**0.505
المهددات الأمنية لقيم المواطنة	**0.511
المهددات الثقافية لقيم المواطنة	**0.402

**دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01).

ويتضح من نتائج الجدول (5) أن معاملات الارتباط بين الدرجات الكلية لكل محور من محاور الدراسة ودرجة الأداة إجمالاً، تتـــراوح بـــين (0.402 و 0.511)، وهـــي معاملات ارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، وبهذا يتضح الاتساق الداخلي بين محاور الدراسة والأداة إجمالاً، مما يؤكد الصدق البنائي لأداة الدراسة.

2- الثبات:

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة باستخدام طريقة الاتساق الداخلي بين فقرات الأداة، حيث اعتمدت الدراسة على حساب الثبات من النتائج المتحصلة من تطبيق أداة الدراسة على العينة الاستطلاعية ، وتم حساب معامل الثبات باستخدام المعـــادلات الإحصـــائية المناسبة، ومن المقاييس المستخدمة لقياس الثبات للأداة معامل كرنباخ ألفا Cronbach Alpha، وبعد تطبيق هذا الاختبار على عينة الدراسة الاســتطلاعية جــاءت قيمــة معاملات الثبات لكل محور من محاور أداة الدراسة كما هو مبين في الجداول (6).

جدول (6)

معامل الثبات (كرنباخ ألفا) لمحاور أداة الدراسة

المهددات الأبعاد	عدد الفقرات	معامل الثبات (كرونباخ ألفا)
المحور الأول: قيم المواطنة	20	0.801
المحور الثاني: السلوك المنحرف	20	0.851
المحور الثالث: المهددات الاجتماعية لقيم المواطنة	20	0.917
المحور الرابع: المهددات الاقتصادية لقيم المواطنة	14	0.831
المحور الخامس: المهددات الأمنية لقيم المواطنة	15	0.854
المحور السادس: المهددات الثقافية لقيم المواطنة	16	0.858
معامل ثبات الكلي	105	0.922

يتضح من الجدول (6) تمتع جميع محاور الدراسة بدرجة مرتفعة من الثبات، حيث بلغ معامل الثبات الكلي لأداة الدراسة 0.922.

وبناءً على ما تقدم من نتائج الصدق والثبات وصدق المحكمين يتضح إمكانية تطبيق أداة الدراسة والاعتماد عليهما في التطبيق، والوثوق من النتائج التي ستسفر عنها.

4.3 أساليب المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة

تم تصنيف إجابات فقرات محاور الدراسة في الجزء الثاني والثالث وفقا لمقياس ليكرت الخماسي (Likert) وحدد بخمس إجابات حسب أوزانها رقميا وحسب درجة الموافقة على النحو التالي:

.1	(دائماً)	ويمثل (5 درجات).
.2	(غالباً)	ويمثل (4 درجات).
.3	(أحياناً)	ويمثل (3 درجات).
.4	(نادراً)	ويمثل (درجتان).
.5	(أبداً)	ويمثل (درجة واحدة).

وتصنيف إجابات فقرات محاور الدراسة الرابعة والخامسة في الجزء الثالث وفقا لمقياس ليكرت الخماسي (Likert) وحدد بخمس إجابات حسب أوزانها رقميا وحسب الأهمية ودرجة الممارسة على النحو التالي:

1.(موافق بشدة)	ويمثل (5 درجات).
2.(موافق)	ويمثل (4 درجات).
3.(محايد)	ويمثل (3 درجات).
4.(غير موافق)	ويمثل (درجتان).
5.(غير موافق بشدة)	ويمثل (درجة واحدة).

مع الأخذ بعين الاعتبار أن قيم الأوساط الحسابية التي توصلت إليها الدراسة للمحور إجمالاً سيتم التعامل معها لتفسير المتوسطات على النحو التالي:

مرتفع	متوسط	منخفض
(3.5 فما فوق)	(2.5–3.49)	(2.49 فأقل)

وبناء على ذلك فإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي العام لفقرات المحور إجمالاً أكثر من الوسط الحسابي (3.50) فيكون المستوى مرتفعاً، أما إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي (2.50–3.49) فان المستوى متوسطا، وإذا كان المتوسط الحسابي (2.49 فأقل) فيكون المستوى منخفضا.

وعالجت الدراسة البيانات التي تم الحصول عليها من الدراسة الميدانية إحصائيا، باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS V. 21، حيث تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية التالية:

1- مقياس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures) وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة، اعتماداً على التكرارات Frequency

والنسب المئوية Percente ، ومن أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة، ومعرفة الأهمية النسبية للمحـــاور باســـتخدام الأوســـاط الحســـابية، والانحرافـــات المعيارية.

2- معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation

3- تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA)

4-اختبار شافيه Scheffe للمقارنات البعديـــة One-Way ANOVA: Post Hoc Multiple Comparison.

5- اختبار "ت" للعينات المستقلة .Independent Sample T-test

6- تحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

يتضمن الفصل الحالي الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها ومناقشتها وفقاً لما أظهرته نتائج المعالجات الإحصائية.

1.4 عرض نتائج الإجابة عن أسئلة الدراسة

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما مستوى الالتزام بقيم المواطنة لدى الطلبة في الجامعات من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة ؟

ومن أجل الإجابة عن هذا السؤال تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى الالتزام بقيم المواطنة لدى الطلبة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة وترتيبها تنازليا حسب المستوى.

جدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى استجابة أفراد عينة الدراسة نحو مستوى الالتزام بقيم المواطنة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة

رقم الفقرة	البعد	الوسط الحسابي	الأهمية النسبية (%)	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
9	الحرص والمحافظة على مصالح الوطن واستقراره	4.55	91.0	0.81	1	مرتفع
6	الإيمان بأهمية الوحدة الوطنية في الدولة	4.53	90.6	0.89	2	مرتفع
5	الافتخار بالمسيرة الحضارية والسياسية للدولة	4.37	87.4	0.99	3	مرتفع
10	الالتزام بالدفاع عن الوطن في كل المواقف التي تتطلب ذلك	4.29	85.9	0.99	4	مرتفع

رقم الفقرة	البعد	الوسط الحسابي	الأهمية النسبية (%)	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
4	تقديم أفضل ما أملك من أجل رفعة الوطن وتقدمه	4.20	84.1	1.07	5	مرتفع
1	الولاء للوطن والافتخار بالولاء له	4.20	83.9	1.12	6	مرتفع
17	الالتزام بالصدق والأمانة في التعامل مع الآخرين	4.02	80.5	1.21	7	مرتفع
13	الإيمان بروح التعاون والإخاء بين المواطنين	4.02	80.3	1.19	8	مرتفع
14	رفض العنف واستخدام القوة في تحقيق الأهداف	3.98	79.5	1.26	9	مرتفع
3	المشاركة بتعزيز الأمن والاستقرار في الدولة	3.88	77.7	1.24	10	مرتفع
19	الالتزام بأداء الواجبات الدينية	3.88	77.6	1.30	11	مرتفع
2	القيام بأداء الواجبات وتحمل المسؤوليات تجاه الوطن	3.86	77.1	1.35	12	مرتفع
11	تقديم مصلحة الوطن على المصالح الفردية	3.79	75.8	1.28	13	مرتفع
16	تقديم الدعم لنشر مظاهر الديمقراطية في الوطن	3.53	70.6	1.38	14	مرتفع
7	المساهمة في التصدي للمظاهر السلبية في المجتمع	3.36	67.2	1.40	15	متوسط
20	مساعدة الآخرين في جميع الظروف والأوقات	3.10	61.9	1.41	16	متوسط
12	المشاركة في العمل التطوعي لصالح الوطن	3.05	61.1	1.36	17	متوسط

رقم الفقرة	البعد	الوسط الحسابي	الأهمية النسبية (%)	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
8	تقبل أفكار ومواقف الآخرين ونقدهم	3.05	61.0	1.41	18	متوسط
15	المشاركة في الفعاليات والنشاطات الوطنية	2.94	58.8	1.29	19	متوسط
18	القيام بالتبليغ عن المخالفات السلوكية للآخرين	2.69	53.9	1.21	20	متوسط
1-20	المتوسط الحسابي العام لمتغير الالتزام بقيم المواطنة	3.76	75.3	0.683	-	مرتفع

تبين النتائج الواردة في الجدول (7) إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى الالتزام بقيم المواطنة لدى الطلبة، وقد جاءت تلك الإجابات مؤكدة لالتزام الطلبة بقيم المواطنة، حيث أظهرت النتائج أن المستوى العام للالتزام بقيم المواطنة لدى الطلبة في الجامعات من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة قد جاء بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للإجابات (3.764)، بانحراف معياري 0.683، مما يعني أن أفراد عينة الدراسة موافقون على التزام الطلبة وتحليهم بقيم المواطنة وبدرجة موافقة مرتفعة بشكل عام وبنسبة موافقة 75.3 %، ويتضح من النتائج بأن الفقرات قد حصلت على مستوى مرتفع ومتوسط وتراوحت أوساط استجابات أفراد عينة الدراسة على مضامينها بين الوسط الحسابي (4.55) كحد أعلى على الفقرة رقم (9) التي تنص على " الحرص والمحافظة على مصالح الوطن واستقراره "، والوسط الحسابي (2.96) كحد أدنى على الفقرة رقم (18) التي تنص على " القيام بالتبليغ عن المخالفات السلوكية للآخرين ".

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما أنماط السلوك المنحرف الأكثر انتشارا بين الطلبة في الجامعات من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة ؟

ومن أجل الإجابة عن هذا السؤال تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو أنماط السلوك المنحرف الأكثر انتشارا بين الطلبة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة وترتيبها تنازليا حسب المستوى.

جدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى استجابة أفراد عينة الدراسة نحو أنماط السلوك المنحرف الأكثر انتشارا بين الطلبة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة

رقم الفقرة	أنماط السلوك	الوسط الحسابي	الأهمية النسبية (%)	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
17	السهر مع الأصدقاء لأوقات متأخرة في الليل خارج المنزل	2.82	56.3	1.12	1	متوسط
4	قيادة السيارات بسرعة وتهور	2.71	54.3	1.38	2	متوسط
5	المشاجرة مع أحد أفراد الأسرة	2.68	53.7	1.26	3	متوسط
6	عدم التقيد بأنظمة وتعليمات الجامعة	2.65	53.1	1.22	4	متوسط
16	الغش في الامتحانات	2.45	49.1	1.20	5	منخفض
1	الإخلال بالآداب العامة	2.40	48.0	1.11	6	منخفض
2	الإضرار بممتلكات الجامعة	2.05	41.1	1.17	7	منخفض
8	إهمال الدراسة والإخفاق في الامتحانات	2.05	41.1	1.11	8	منخفض
13	التحريض والمشاركة في الشجار	1.84	36.9	0.96	9	منخفض
7	الانضمام لرفقاء السوء لارتكاب أعمال مخالفة للقانون	1.84	36.9	1.05	10	منخفض

رقم الفقرة	أنماط السلوك	الوسط الحسابي	الأهمية النسبية (%)	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
3	القيام بالتهديد والاعتداء على أحد أفراد الهيئة التدريسية والإدارية في الجامعة	1.84	36.8	1.04	11	منخفض
15	تهديد وضرب بعض الزملاء في الجامعة	1.82	36.5	1.04	12	منخفض
10	تناول العقاقير المنشطة	1.81	36.3	0.98	13	منخفض
19	التحرش ومعاكسة الجنس الآخر	1.80	35.9	0.98	14	منخفض
9	تناول العقاقير المهدئة والمنومة	1.74	34.8	0.82	15	منخفض
11	التدخين (السجائر، النارجيلة)	1.74	34.8	0.93	16	منخفض
14	استخدام العنف للحصول على المال	1.72	34.3	0.86	17	منخفض
18	ترويج ونشر الإشاعات بين الطلبة	1.69	33.9	0.73	18	منخفض
12	ترويج وبيع وتعاطي المسكرات والمخدرات	1.64	32.8	0.74	19	منخفض
20	القيام بالسرقة وأخذ حاجات الغير بالقوة	1.61	32.3	0.64	20	منخفض
1-20	المتوسط الحسابي العام لأنماط السلوك المنحرف الأكثر انتشارا بين الطلبة	2.04	40.8	0.719	–	منخفض

تبين النتائج الواردة في الجدول (8) إجابات أفراد عينة الدراسة اتجاه أنماط السلوك الأكثر انتشارا بين الطلبة في الجامعات، حيث أظهرت النتائج أن المتوسط

الحسابي العام لانتشار أنماط السلوك المنحرف المختلفة بين الطلبة في الجامعات من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة قد جاءت بدرجة منخفضة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للإجابات (2.04)، بنسبة 40.8 % بانحراف معياري 0.683، ويتضح من النتائج بأن الفقرات قد حصلت على مستوى متوسط ومنخفض وتراوحت أوساط استجابات أفراد عينة الدراسة على مضامينها بين الوسط الحسابي (2.82) كحد أعلى على الفقرة رقم (17) التي تنص على " السهر مع الأصدقاء لأوقات متأخرة في الليل خارج المنزل "، والوسط الحسابي (1.61) كحد أدنى على الفقرة رقم (20) التي تنص على " القيام بالسرقة وأخذ حاجات الغير بالقوة ".

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما المهددات الاجتماعية لقيم المواطنة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

ومن أجل الإجابة عن هذا السؤال تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو المهددات الاجتماعية لقيم المواطنة وترتيبها تنازليا حسب المستوى.

جدول (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى استجابة أفراد عينة الدراسة نحو المهددات الاجتماعية لقيم المواطنة

رقم الفقرة	المهددات الاجتماعية	الوسط الحسابي	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى التأثير
13	سوء استخدام وسائل الاتصال الحديثة	3.78	75.6	1.13	1	مرتفع
14	عدم استغلال أوقات الفراغ لدى الشباب	3.72	74.3	1.03	2	مرتفع

رقم الفقرة	المهددات الاجتماعية	الوسط الحسابي	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى التأثير
4	زيادة معدلات العمالة المنزلية من الجنسين في الأسرة	3.71	74.2	1.17	3	مرتفع
6	الاعتماد على العمالة الوافدة في تربية الأبناء	3.66	73.2	1.12	4	مرتفع
3	زيادة حالات الطلاق بين الأسر	3.63	72.7	1.03	5	مرتفع
10	ضعف الوازع الديني لدى الشباب	3.62	72.5	1.10	6	مرتفع
9	ارتفاع المهور وتكاليف الزواج	3.60	71.9	1.04	7	مرتفع
15	التعصب الديني والقبلي	3.57	71.4	1.03	8	مرتفع
7	تضاؤل دور الأسرة في الضبط الاجتماعي للأبناء	3.57	71.4	1.05	9	مرتفع
20	عدم الالتزام بقواعد الآداب العامة مع الآخرين	3.51	70.0	1.11	10	مرتفع
11	غياب الوالدين لفترات طويلة عن المنزل للعمل	3.46	69.2	1.20	11	متوسط
19	عدم احترام خصوصية الغير والتدخل في شؤونهم	3.46	69.1	0.99	12	متوسط
1	ارتفاع سن الزواج لدى الشباب	3.44	68.7	0.86	13	متوسط
12	التشدد في الرأي وعدم قبول النقد من الآخرين	3.41	68.2	0.95	14	متوسط
8	ضعف العلاقات الاجتماعية بين الأفراد في الأسرة	3.37	67.4	1.16	15	متوسط
16	قلة الاهتمام بالعمل الجماعي والتطوعي للصالح العام	3.37	67.3	0.96	16	متوسط

رقم الفقرة	المهددات الاجتماعية	الوسط الحسابي	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى التأثير
17	تنامي الفروق الاجتماعية بين الأغنياء والفقراء في المجتمع	3.35	67.1	1.12	17	متوسط
5	اللجوء للعنف لحل المشكلات وليس للحوار والمناقشة	3.34	66.8	1.25	18	متوسط
2	زيادة معدلات العنوسة بين الفتيات في المجتمع	3.33	66.6	1.19	19	متوسط
18	عدم التسامح مع الآخرين	3.30	66.0	1.16	20	متوسط
1-20	المتوسط الحسابي العام لمستوى المهددات الاجتماعية لقيم المواطنة	3.51	70.1	0.77	-	مرتفع

تبين النتائج الواردة في الجدول (9) إجابات أفراد عينة الدراسة اتجاه مستوى المهددات الاجتماعية لقيم المواطنة، حيث أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي العام لمستوى المهددات الاجتماعية لقيم المواطنة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة قد جاءت بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للإجابات (3.51)، بنسبة موافقة 70.1 % بانحراف معياري 0.77، ويتضح من النتائج بأن الفقرات قد حصلت على مستوى مرتفع ومتوسط وتراوحت أوساط استجابات أفراد عينة الدراسة على مضامينها بين الوسط الحسابي (3.78) كحد أعلى على الفقرة رقم (13) التي تنص على " سوء استخدام وسائل الاتصال الحديثة "، والوسط الحسابي (3.30) كحد أدنى على الفقرة رقم (18) التي تنص على " عدم التسامح مع الآخرين".

النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: ما المهددات الاقتصادية لقيم المواطنة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

ومن أجل الإجابة عن هذا السؤال تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو المهددات الاقتصادية لقيم المواطنة وترتيبها تنازليا حسب المستوى.

جدول (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى استجابة أفراد عينة الدراسة نحو المهددات الاقتصادية لقيم المواطنة

رقم الفقرة	المهددات الاقتصادية	الوسط الحسابي	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى التأثير
4	التباين الكبير في مستويات الدخل بين المواطنين	3.91	78.1	1.27	1	مرتفع
3	سيطرة الحياة المادية على الأفراد	3.73	74.5	1.20	2	مرتفع
1	ارتفاع مستوى متطلبات المعيشة وكمالياتها	3.62	72.5	1.21	3	مرتفع
6	ازدياد معدلات البطالة بين المواطنين	3.52	70.4	1.18	4	مرتفع
10	الاعتماد على القروض البنكية لتلبية الاحتياجات	3.49	69.8	1.29	5	متوسط
11	امتناع بعض المواطنين عن العمل في بعض الوظائف والأعمال	3.48	69.7	1.14	6	متوسط
13	عدم مواكبة مخرجات التعليم لاحتياجات سوق العمل	3.40	68.0	1.36	7	متوسط
12	انتشار مظاهر الفساد الإداري والمالي	3.33	66.6	1.45	8	متوسط
2	الارتفاع المتوالي لأسعار السلع والخدمات	3.32	66.5	1.30	9	متوسط
14	عدم الاهتمام بالتعليم المهني والحرفي	3.31	66.2	1.37	10	متوسط

رقم الفقرة	المهددات الاقتصادية	الوسط الحسابي	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى التأثير
7	الفقر وتدني مستوى الدخل	3.30	65.9	1.24	11	متوسط
5	الخوف من الفشل في إيجاد العمل في المستقبل	3.27	65.4	1.17	12	متوسط
9	ارتفاع معدلات التحويلات المالية للخارج	3.15	63.1	1.10	13	متوسط
8	عدم العدالة في توزيع مشاريع التنمية الاقتصادية	3.08	61.6	1.24	14	متوسط
	المتوسط الحسابي العام	3.56	71.2	0.81	-	مرتفع

تبين النتائج الواردة في الجدول (10) إجابات أفراد عينة الدراسة اتجاه مستوى المهددات الاقتصادية لقيم المواطنة، حيث أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي العام لمستوى المهددات الاقتصادية لقيم المواطنة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة قد جاءت بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للإجابات (3.56)، بنسبة موافقة 71.2 % بانحراف معياري 0.81، وبشكل تفصيلي يمكن ترتيب المهددات الاقتصادية لقيم المواطنة على مفردات هذا المحور في ضوء إجابات أفراد عينة الدراسة والمبينة في النتائج الواردة في جدول (10) بالشكل التالي: إن من أكثر المهددات الاقتصادية لقيم المواطنة تتمثل في " التباين الكبير في مستويات الدخل بين المواطنين ارتفاع مستوى متطلبات المعيشة وكمالياتها" حيث كانت درجة الموافقة على هذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي لها (3.91)، بنسبة موافقة 78.10 %، وبانحراف معياري (1.27) وجاء ترتيب هذا المهدد في الترتيب الأول من حيث درجة الأهمية النسبية، وجاء في الترتيب الثاني من حيث الأهمية الفقرة " سيطرة الحياة المادية على الأفراد " حيث كانت درجة الموافقة على هذه الفقرة

بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي لها (3.73)، بنسبة موافقة 74.50 %، وبانحراف معياري (1.20)، وجاء في الترتيب الثالث عشر وقبل الأخير من حيث الأهمية الفقرة " ارتفاع معدلات التحويلات المالية للخارج " حيث كانت درجة الموافقة على هذه الفقرة بدرجة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي لها (3.15)، بنسبة موافقة 63.10 %، وبانحراف معياري (1.10)، وجاء في الترتيب الأخير من حيث الأهمية الفقرة " عدم العدالة في توزيع مشاريع التنمية الاقتصادية " حيث كانت درجة الموافقة على هذه الفقرة بدرجة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي لها (3.41)، بنسبة موافقة 68.20 %، وبانحراف معياري (0.95).

النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس: ما المهددات الأمنية لقيم المواطنة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

ومن أجل الإجابة عن هذا السؤال تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه المهددات الأمنية لقيم المواطنة وترتيبها تنازليا حسب المستوى.

جدول (11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى استجابة أفراد عينة الدراسة نحو المهددات الأمنية لقيم المواطنة

رقم الفقرة	المهددات الأمنية	الوسط الحسابي	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى
1	عدم الامتثال للأنظمة والقوانين	3.70	74.1	0.96	1	مرتفع
4	الإدمان على المخدرات والمسكرات	3.69	73.9	1.15	2	مرتفع
6	زيادة انتشار النوادي الليلية والإقبال عليها	3.65	73.1	1.12	3	مرتفع

رقم الفقرة	المهددات الأمنية	الوسط الحسابي	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى
9	زيادة خطر الجماعات الإرهابية على الشباب	3.65	72.9	1.09	4	مرتفع
8	تفشي جرائم العمالة الوافدة في المجتمع	3.64	72.8	1.02	5	متوسط
5	انتشار مظاهر الانحلال الأخلاقي والجنسي	3.62	72.5	1.15	6	متوسط
11	زيادة جرائم القرصنة والاحتيال الالكتروني	3.62	72.4	1.06	7	متوسط
13	التساهل والتفاوت في تطبيق العقوبات بحق المخالفين	3.61	72.2	1.01	8	متوسط
10	النشاطات السرية للجماعات المتطرفة	3.60	72.0	1.00	9	متوسط
12	زيادة جرائم غسيل الأموال والتجارة الممنوعة	3.59	71.7	1.02	10	متوسط
3	التهاون في الالتزام بقانون السير والمرور على الطرقات	3.58	71.5	0.93	11	متوسط
2	عدم التعاون مع الأجهزة الأمنية لحل المشكلات	3.55	71.0	0.92	12	متوسط
7	ضعف الدور الوقائي للمؤسسات الأمنية	3.53	70.6	0.91	13	متوسط
14	عدم كفاية الأجهزة الأمنية	3.35	67.0	0.87	14	
15	تدني مستوى الوعي الأمني لدى أفراد المجتمع	3.28	65.5	0.96	15	متوسط
1-14	المتوسط الحسابي العام لمستوى تأثير المهددات الأمنية لقيم المواطنة	3.58	71.6	0.90	–	مرتفع

تبين النتائج الواردة في الجدول (11) إجابات أفراد عينة الدراسة اتجاه مستوى المهددات الأمنية لقيم المواطنة، حيث أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي العام لمستوى المهددات الأمنية لقيم المواطنة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة قد جاءت بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للإجابات (3.58)، بنسبة موافقة 71.6 % بانحراف معياري 0.90، وبشكل تفصيلي يمكن ترتيب المهددات الأمنية لقيم المواطنة على مفردات هذا المحور في ضوء إجابات أفراد عينة الدراسة والمبينة في النتائج الواردة في جدول (11) بالشكل التالي: إن من أكثر المهددات الأمنية لقيم المواطنة تتمثل في " عدم الامتثال للأنظمة والقوانين" حيث كانت درجة الموافقة على هذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي لها (3.70)، بنسبة موافقة 74.10 %، وبانحراف معياري (0.96) وجاء ترتيب هذا المهدد في الترتيب الأول من حيث درجة الأهمية النسبية، وجاء في الترتيب الثاني من حيث الأهمية الفقرة " الإدمان على المخدرات والمسكرات" حيث كانت درجة الموافقة على هذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي لها (3.69)، بنسبة موافقة 73.90 %، وبانحراف معياري (1.15)، وجاء في الترتيب الرابع عشر وقبل الأخير من حيث الأهمية الفقرة " عدم كفاية الأجهزة الأمنية" حيث كانت درجة الموافقة على هذه الفقرة بدرجة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي لها (3.35)، بنسبة موافقة 67.00 %، وبانحراف معياري (0.87)، وجاء في الترتيب الخامس عشر والأخير من حيث الأهمية الفقرة " تدني مستوى الوعي الأمني لدى أفراد المجتمع" حيث كانت درجة الموافقة على هذه الفقرة بدرجة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي لها (3.28)، بنسبة موافقة 65.50 %، وبانحراف معياري (0.96).

النتائج المتعلقة بالسؤال السادس: ما المهددات الثقافية لقيم المواطنة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

ومن أجل الإجابة عن هذا السؤال تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه المهددات الثقافية لقيم المواطنة وترتيبها تنازليا حسب المستوى.

جدول (12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى استجابة أفراد عينة الدراسة نحو المهددات الثقافية لقيم المواطنة

رقم الفقرة	المهددات الثقافية	الوسط الحسابي	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى
12	قلة الوعي بالأخطار المحيطة بالدولة وأبعاد السياسات الأجنبية تجاه العرب والمسلمين	3.78	75.5	1.18	1	مرتفع
6	الدعوة لأفكار التعدية السياسية والفكرية	3.72	74.3	0.96	2	مرتفع
5	الجهل بطبيعة النظام السياسي والقانوني في الدولة	3.68	73.7	0.94	3	مرتفع
16	تعدد الثقافات الفرعية وغياب الهوية الوطنية	3.68	73.6	1.11	4	مرتفع
1	انتشار ثقافة الاستهلاك بين أوساط الشباب في المجتمع	3.65	73.0	1.06	5	متوسط
11	الدعوة لحركات التطرف والإرهاب والتمييز والتعصب	3.64	72.9	1.14	6	متوسط
2	نشر ثقافة الإباحية من خلال القنوات الفضائية	3.64	72.8	1.13	7	متوسط
9	الاضطرابات الفكرية والسياسية والحراك المجتمعي	3.58	71.7	0.94	8	متوسط

رقم الفقرة	المهددات الثقافية	الوسط الحسابي	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى
14	العولمة والتغيرات العالمية المصاحبة لها	3.57	71.4	0.89	9	متوسط
7	تراجع دور المؤسسات التعليمية والتربوية في غرس القيم والمعايير الأخلاقية	3.56	71.2	1.03	10	متوسط
8	تدني مستوى الوعي بأخطار مواقع التواصل الاجتماعي على الإنترنت	3.54	70.8	1.09	11	متوسط
3	الجهل بجهود الأجهزة الأمنية في المحافظة على أمن الوطن	3.52	70.4	1.02	12	متوسط
13	انتشار ثقافة جنسيات العمالة الوافدة بين أفراد المجتمع	3.49	69.9	0.96	13	متوسط
15	تدني مستوى الإعلام الأمني الهادف في المجتمع	3.46	69.2	0.92	14	متوسط
4	عدم الوعي بأهمية المشاركة في الانتخابات والمناسبات الوطنية	3.42	68.3	0.81	15	
10	الغزو الثقافي الغربي للثقافة العربية	3.18	63.6	0.83	16	
1-16	المتوسط الحسابي العام لمستوى تأثير المهددات الثقافية لقيم المواطنة	3.57	71.4	0.84	-	مرتفع

تبين النتائج الواردة في الجدول (12) إجابات أفراد عينة الدراسة اتجاه مستوى المهددات الثقافية لقيم المواطنة، حيث أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي العام لمستوى المهددات الثقافية لقيم المواطنة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة قد جاءت

بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للإجابات (3.57)، بنسبة موافقة 71.4 % بانحراف معياري 0.84، وبشكل تفصيلي يمكن ترتيب المهددات الثقافية لقيم المواطنة على مفردات هذا المحور في ضوء إجابات أفراد عينة الدراسة والمبينة في النتائج الواردة في جدول (12) بالشكل التالي: إن من أكثر المهددات الثقافية لقيم المواطنة تتمثل في " قلة الوعي بالأخطار المحيطة بالدولة وأبعاد السياسات الأجنبية تجاه الدولة" حيث كانت درجة الموافقة على هذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي لها (3.78)، بنسبة موافقة 75.50 %، وبانحراف معياري (1.18) وجاء ترتيب هذا المهدد في الترتيب الأول من حيث درجة الأهمية النسبية، وجاء في الترتيب الثاني من حيث الأهمية الفقرة " الدعوة لأفكار التعدية السياسية والفكرية" حيث كانت درجة الموافقة على هذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي لها (3.72)، بنسبة موافقة 74.30 %، وبانحراف معياري (0.96)، وجاء في الترتيب الخامس عشر وقبل الأخير من حيث الأهمية الفقرة " قلة الوعي بأهمية المشاركة في الانتخابات والمناسبات الوطنية" حيث كانت درجة الموافقة على هذه الفقرة بدرجة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي لها (3.42)، بنسبة موافقة 68.60 %، وبانحراف معياري (0.81)، وفي الترتيب الأخير من حيث الأهمية الفقرة " الغزو الثقافي الغربي للثقافة العربية " حيث كانت درجة الموافقة على هذه الفقرة بدرجة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي لها (3.18)، بنسبة موافقة 63.60 %، وبانحراف معياري (0.83).

2.4 اختبار فرضيات الدراسة :

يتضمن الجزء التالي من الدراسة اختبار فرضيات الدراسة، وفيما يلي عرض للنتائج:

النتائج المتعلقة باختبار الفرضية الأولى: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مهددات قيم المواطنة (الاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية، الثقافية) وأنماط السلوك المنحرف.

ولاختبار هذه الفرضية تم حساب معامل الارتباط بين متغيرات مهـــددات قـــيم المواطنة (الاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية، و"السياسية والثقافية") ومتغير السلوك المنحرف، جدول (13).

جدول (13)

معاملات الارتباط بين مهددات قيم المواطنة "الاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية، والثقافية" وأنماط السلوك المنحرف

المحاور	مهددات قيم المواطنة							
	المهددات الاجتماعية		المهددات الاقتصادية		المهددات الأمنية		المهددات الثقافية	
أنماط السلوك المنحرف	معمل الارتباط	الدلالة الإحصائية	معمل الارتباط	الدلالة الإحصائية	معمل الارتباط	الدلالة الإحصائية	معمل الارتباط	الدلالة الإحصائية
	0.46*	0.00	0.51*	0.00	0.41*	0.00	0.45*	0.00

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$).

ويظهر من الجدول (13)

1- وجود علاقة ارتباط طردية بين مستوى المهددات الاجتماعية لقيم المواطنة وانتشار أنماط السلوك المنحرف حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.46) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

2- وجود علاقة ارتباط طردية بين مستوى المهددات الاقتصادية لقيم المواطنة وانتشار أنماط السلوك المنحرف حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.51) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

3- وجود علاقة ارتباط طردية بين مستوى المهددات الأمنية لقـــيم المواطنـــة وانتشار أنماط السلوك المنحرف حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.41) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

4- وجود علاقة ارتباط طردية بين مستوى المهددات الثقافية لقيم المواطنة وانتشار أنماط السلوك المنحرف حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.45) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

ومن خلال نتائج الجداول (18) يتضح رفض الفرضية الصفرية الأولى التي تنص على: " يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مهددات قيم المواطنة (الاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية، الثقافية) وانتشار أنماط السلوك المنحرف.

النتائج المتعلقة باختبار الفرضية الثانية: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مهددات قيم المواطنة (الاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية، الثقافية) ومستوى الالتزام بقيم المواطنة.

ولاختبار هذه الفرضية تم حساب معامل الارتباط بين متغيرات مهددات قيم المواطنة (الاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية، و"السياسية والثقافية") ومتغير مستوى الالتزام بقيم المواطنة، جدول (14).

جدول (14)

معاملات الارتباط بين مهددات قيم المواطنة "الاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية، والثقافية" والالتزام بقيم المواطنة

المحاور	مهددات قيم المواطنة							
	المهددات الاجتماعية		المهددات الاقتصادية		المهددات الأمنية		المهددات الثقافية	
	معمل الارتباط	الدلالة الإحصائية	معمل الارتباط	الدلالة الإحصائية	معمل الارتباط	الدلالة الإحصائية	معمل الارتباط	الدلالة الإحصائية
الالتزام بقيم المواطنة	-0.39*	0.00	-0.47*	0.00	-0.44*	0.00	-0.48*	0.00

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$).

ويظهر من الجدول (14) النتائج التالية:

1- وجود علاقة ارتباط عكسية بين مستوى المهددات الاجتماعية لقيم المواطنة والالتزام بقيم المواطنة حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (‎−0.39) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

2- وجود علاقة ارتباط عكسية بين مستوى المهددات الاقتصادية لقيم المواطنة والالتزام بقيم المواطنة حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (‎−0.51) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

3- وجود علاقة ارتباط عكسية بين مستوى المهددات الأمنية لقيم المواطنة ومستوى الالتزام بقيم المواطنة حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (‎−0.44) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

3- وجود علاقة ارتباط عكسية بين مستوى المهددات الثقافية لقيم المواطنة الالتزام بقيم المواطنة حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (‎−0.48) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

ومن خلال نتائج الجدول (19) يتضح رفض الفرضية الصفرية الثانية التي تنص على: " لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مهددات قيم المواطنة (الاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية، الثقافية) ومستوى الالتزام بقيم المواطنة.

النتائج المتعلقة باختبار الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى الالتزام بقيم المواطنة لدى الطلبة في الجامعات والتي تعزى إلى اختلاف المتغيرات (الجنس، نوع الكلية، السنة الدراسية، الجنسية، مكان الإقامة، الدخل الشهري).

1- اختبار الفروق باختلاف " الجنس "

ومن أجل الكشف عن الفروق والتي تعزى لمتغير الجنس، تم إجراء اختبار ت (T.test) للعينات المستقلة، وفيما يلي عرضا للنتائج:

جدول (15)

نتيجة اختبار (T.test) لاختبار دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى الالتزام بقيم المواطنة لدى الطلبة في الجامعات والتي تعزى إلى اختلاف الجنس

المحور	الوسط الحسابي		قيمة T	الدلالة الإحصائية
	ذكور	إناث		
الالتزام بقيم المواطنة	3.86	3.68	*4.81	0.00

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha<0.05$).

وبالنظر إلى نتائج الجدول (15) يتبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى الالتزام بقيم المواطنة لدى الطلبة في الجامعات والتي تعزى إلى اختلاف الجنس حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (4.81) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha\leq0.05$). وعليه فإن متوسطات الاستجابات نحو مستوى الالتزام بقيم المواطنة باختلاف الجنس غير متساوية، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الإناث، وبناءً على ما سبق يقتضي رفض الفرضية الصفرية جزئيا التي تنص على: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha\leq0.05$) في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى الالتزام بقيم المواطنة لدى الطلبة في الجامعات والتي تعزى إلى اختلاف متغير الجنس.

2- اختبار الفروق باختلاف " نوع الكلية "

ومن أجل الكشف عن الفروق والتي تعزى لمتغير نوع الكلية، تم إجراء اختبار ت (T.test) للعينات المستقلة، وفيما يلي عرضا للنتائج:

جدول (16)
نتيجة اختبار (T.test) لاختبار دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى الالتزام بقيم المواطنة لدى الطلبة في الجامعات والتي تعزى إلى اختلاف نوع الكلية

المحور	الوسط الحسابي		قيمة T	الدلالة الإحصائية
	علوم طبيعية	علوم إنسانية		
الالتزام بقيم المواطنة	3.77	3.76	0.24	0.81

وبالنظر إلى نتائج الجدول (16) يتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى الالتزام بقيم المواطنة لدى الطلبة في الجامعات والتي تعزى إلى اختلاف نوع الكلية حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (0.24) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). وعليه فإن متوسطات الاستجابات نحو مستوى الالتزام بقيم المواطنة باختلاف نوع الكلية تعد متساوية. وبناءً على ما سبق يقتضي قبول الفرضية الصفرية جزئيا التي تنص على: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى الالتزام بقيم المواطنة لدى الطلبة في الجامعات والتي تعزى إلى اختلاف متغير نوع الكلية.

3- اختبار الفروق باختلاف " الجنسية "

ومن أجل الكشف عن الفروق والتي تعزى لمتغير نوع الجنسية ، تـم إجـراء اختبار ت (T.test) للعينات المستقلة، وفيما يلي عرضا للنتائج:

جدول (17)

نتيجة اختبار (T.test) لاختبار دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى الالتزام بقيم المواطنة لدى الطلبة في الجامعات والتي تعزى إلى اختلاف الجنسية

المحور	الوسط الحسابي		قيمة T	الدلالة الإحصائية
	الجنسية الإماراتية	الجنسيات الأخرى		
الالتزام بقيم المواطنة	3.90	3.58	*8.70	0.00

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α<0.05).

يتضح من نتائج الجدول (17) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى الالتزام بقيم المواطنة لدى الطلبة في الجامعات والتي تعزى إلى اختلاف الجنسية حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (8.70) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (α≤0.05). وعليه فإن متوسطات الاستجابات نحو مستوى الالتزام بقيم المواطنة باختلاف متغير الجنسية غير متساوية، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من المواطنين من الجنسية الإماراتية، وبناءً على ما سبق يقتضي رفض الفرضية الصفرية جزئيا التي تنص على: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى الالتزام بقيم المواطنة لدى الطلبة في الجامعات والتي تعزى إلى اختلاف متغير الجنسية.

4- اختبار الفروق باختلاف " مكان الإقامة "

ومن أجل الكشف عن الفروق والتي تعزى لمتغير مكان الإقامة، تم إجـــراء تحليل التباين الأحادي، وفيما يلي عرضا للنتائج:

جدول (18)

تحليل التباين الأحادي لاختبار دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى الالتزام بقيم المواطنة لدى الطلبة في الجامعات والتي تعزى إلى اختلاف مكان الإقامة

مكان الإقامة	المتوسط الحسابي	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
مدينة	3.73	بين المجموعات	19.21	2	9.60		
قرية	3.63	خلال المجموعات	582.70	1287	0.45	*21.2	0.00
بادية	4.11	المجموع	601.92	1290			

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha<0.05$).

يتضح من نتائج الجدول (18) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابـــات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى الالتزام بقيم المواطنة لدى الطلبة فـــي الجامعـــات والتي تعزى إلى اختلاف مكان الإقامة حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (21.2) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha\leq0.05$) ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار "شافيه" للمقارنات البعدية Scheffe Post Hoc Multiple Comparison بين المتوسطات الحسابية، حيث يظهر من الجدول (19) وجود فروق في مســتوى إجابات أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة

من المقيمين في البادية (4.11) ، في حين بلغ المتوسط الحسابي من المقيمين في القرى (3.63)، وللمقيمين في المدن " (3.73)، مما يؤكد أن الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من المقيمين في البادية، وقد بلغ الفرق في المتوسطات ذات الدلالة الإحصائية (0.48)، والجدول (19)، يبين هذه النتائج:

جدول (19)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر مكان الإقامة في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى الالتزام بقيم المواطنة لدى الطلبة في الجامعات

مكان الإقامة	المتوسط الحسابي	مدينة	قرية	بادية
مدينة	3.73	–	0.10	0.38
قرية	3.63	–	–	*0.48
بادية	4.11	–	–	–

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

وبناءً على ما سبق يقتضي رفض الفرضية الصفرية جزئيا التي تنص على: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى الالتزام بقيم المواطنة لدى الطلبة في الجامعات والتي تعزى إلى اختلاف متغير مكان الإقامة.

5- اختبار الفروق باختلاف " مستوى الدخل "

ومن أجل الكشف عن الفروق والتي تعزى لمتغير مستوى الدخل، تم إجراء تحليل التباين الأحادي، وفيما يلي عرضا للنتائج:

جدول (20)

تحليل التباين الأحادي لاختبار دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى الالتزام بقيم المواطنة لدى الطلبة في الجامعات والتي تعزى إلى اختلاف مستوى الدخل

مستوى الدخل "درهم إماراتي"	المتوسط الحسابي	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
أقل من 10000	3.76	بين المجموعات	5.05	2	2.52		
10000-20000	3.81	خلال المجموعات	596.8	1287	0.46	*5.45	0.00
أكثر من 20000	3.67	المجموع	601.92	1290			

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

يتضح من نتائج الجدول (20) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى الالتزام بقيم المواطنة لدى الطلبة في الجامعات والتي تعزى إلى اختلاف مستوى الدخل حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (5.45) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار "شافيه" للمقارنات البعدية Scheffe Post Hoc Multiple Comparison بين المتوسطات الحسابية، حيث يظهر من الجدول (21) وجود فروق في مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة من فئة الدخل "10000-20000" درهم إماراتي (3.81)، في حين بلغ المتوسط الحسابي من فئة الدخل "أقل من 10000" درهم إماراتي (3.76)، ولفئة الدخل "أكثر من 20000" درهم إماراتي (3.67)، مما يؤكد أن الفروق لصالح

أفراد عينة الدراسة من فئة الدخل "10000-20000" درهم إماراتي، وقد بلغ الفرق في المتوسطات ذات الدلالة الإحصائية (0.14)، والجدول (21)، يبين هذه النتائج:

جدول (21)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر مستوى الدخل في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى الالتزام بقيم المواطنة لدى الطلبة في الجامعات

مستوى الدخل	المتوسط الحسابي	أقل من 10000	10000-20000	أكثر من 20000
أقل من 10000	3.76	-	0.05	0.09
10000-20000	3.81	-	-	*0.14
أكثر من 20000	3.67	-	-	-

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha\leq0.05$).

وبناءً على ما سبق يقتضي رفض الفرضية الصفرية جزئيا التي تنص على: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha\leq0.05$) في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى الالتزام بقيم المواطنة لدى الطلبة في الجامعات والتي تعزى إلى اختلاف متغير مستوى الدخل.

6- اختبار الفروق باختلاف " السنة الدراسية "

ومن أجل الكشف عن الفروق والتي تعزى لمتغير السنة الدراسية، تم إجراء تحليل التباين الأحادي، وفيما يلي عرضا للنتائج:

جدول (22)

تحليل التباين الأحادي لاختبار دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى الالتزام بقيم المواطنة لدى الطلبة في الجامعات والتي تعزى إلى اختلاف السنة الدراسية

السنة الدراسية	المتوسط الحسابي	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
أولى	3.73	بين المجموعات	11.42	3	3.80	*8.29	0.00
ثانية	3.71	خلال المجموعات	590.5	1286	0.45		
ثالثة	3.74	المجموع	601.9	1289			
رابعة فأكثر	3.98						

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

يتضح من نتائج الجدول (22) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى الالتزام بقيم المواطنة لدى الطلبة في الجامعات والتي تعزى إلى اختلاف السنة الدراسية حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (8.29) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار "شافيه" للمقارنات البعدية Scheffe Post Hoc Multiple Comparison بين المتوسطات الحسابية، حيث يظهر من الجدول (23) وجود فروق في مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة من السنة الدراسية الرابعة فأكثر (3.98) ، في حين بلغ المتوسط الحسابي من السنة الدراسية الثالثة (3.74)، ومن السنة الدراسية الثانية (3.71)،

ومن السنة الدراسية الأولى (3.73)، مما يؤكد أن الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من السنة الدراسية الرابعة، وقد بلغ الفرق في المتوسطات ذات الدلالة الإحصائية (0.27) و (0.24)، والجدول (23)، يبين هذه النتائج:

جدول (23)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار أثر السنة الدراسية في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى الالتزام بقيم المواطنة لدى الطلبة في الجامعات

السنة الدراسية	المتوسط الحسابي	أولى	ثانية	ثالثة	رابعة فأكثر
أولى	3.73		0.02	0.01	0.25
ثانية	3.71			0.03	*0.27
ثالثة	3.74				*0.24
رابعة فأكثر	3.98			–	–

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05).

وبناءً على ما سبق يقتضي رفض الفرضية الصفرية جزئيا التي تنص على: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى الالتزام بقيم المواطنة لدى الطلبة في الجامعات والتي تعزى إلى اختلاف متغير السنة الدراسية.

النتائج المتعلقة باختبار الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو درجة انتشار أنماط السلوك المنحرف لدى الطلبة في الجامعات والتي تعزى إلى اختلاف المتغيرات (الجنس، نوع الكلية، السنة الدراسية، الجنسية، مكان الإقامة، الدخل الشهري).

1- اختبار الفروق باختلاف "الجنس"

ومن أجل الكشف عن الفروق والتي تعزى لمتغير الجنس، تم إجراء اختبار ت (T.test) للعينات المستقلة، وفيما يلي عرضا للنتائج:

جدول (24)

نتيجة اختبار (T.test) لاختبار دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو درجة انتشار أنماط السلوك المنحرف لدى الطلبة في الجامعات والتي تعزى إلى اختلاف الجنس

المحور	الوسط الحسابي		قيمة T	الدلالة الإحصائية
	ذكور	إناث		
انتشار أنماط السلوك المنحرف	2.22	1.89	*7.85	0.00

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha<0.05$).

وبالنظر إلى نتائج الجدول (24) يتبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو درجة انتشار أنماط السلوك المنحرف لدى الطلبة في الجامعات والتي تعزى إلى اختلاف الجنس حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (7.85) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha\leq0.05$). وعليه فإن متوسطات الاستجابات نحو درجة انتشار أنماط السلوك المنحرف باختلاف الجنس غير متساوية، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الذكور، وبناءً على ما سبق يقتضي رفض الفرضية الصفرية جزئيا التي تنص على: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha\leq0.05$) في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو درجة انتشار أنماط السلوك المنحرف لدى الطلبة في الجامعات والتي تعزى إلى اختلاف متغير الجنس.

2- اختبار الفروق باختلاف " نوع الكلية "

ومن أجل الكشف عن الفروق والتي تعزى لمتغير نوع الكلية، تم إجراء اختبار ت (T.test) للعينات المستقلة، وفيما يلي عرضا للنتائج:

جدول (25)

نتيجة اختبار (T.test) لاختبار دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو درجة انتشار أنماط السلوك المنحرف لدى الطلبة في الجامعات والتي تعزى إلى اختلاف نوع الكلية

المحور	الوسط الحسابي		قيمة T	الدلالة الإحصائية
	علوم طبيعية	علوم إنسانية		
انتشار أنماط السلوك المنحرف	2.14	1.94	*2.56	0.02

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha<0.05$).

يتبين من الجدول (25) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو درجة انتشار أنماط السلوك المنحرف لدى الطلبة في الجامعات والتي تعزى إلى اختلاف نوع الكلية حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (2.56) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha\leq0.05$). وعليه فإن متوسطات الاستجابات نحو درجة انتشار أنماط السلوك المنحرف باختلاف نوع الكلية غير متساوية، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الكليات الطبيعية، وبناءً على ما سبق يقتضي رفض الفرضية الصفرية جزئيا التي تنص على: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha\leq0.05$) في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو درجة

انتشار أنماط السلوك المنحرف لدى الطلبة في الجامعات والتي تعزى إلى اختلاف متغير الكلية.

3- اختبار الفروق باختلاف "الجنسية"

ومن أجل الكشف عن الفروق والتي تعزى لمتغير نوع الجنسية، تم إجراء اختبار ت (T.test) للعينات المستقلة، وفيما يلي عرضا للنتائج:

جدول (26)

نتيجة اختبار (T.test) لاختبار دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو درجة انتشار أنماط السلوك المنحرف لدى الطلبة في الجامعات والتي تعزى إلى اختلاف الجنسية

المحور	الوسط الحسابي		قيمة T	الدلالة الإحصائية
	الجنسية الإماراتية	الجنسيات الأخرى		
انتشار أنماط السلوك المنحرف	2.06	1.99	1.52	0.13

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha<0.05$).

يتضح من نتائج الجدول (26) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو درجة انتشار أنماط السلوك المنحرف لدى الطلبة في الجامعات والتي تعزى إلى اختلاف الجنسية حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (1.52) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha\leq0.05$). وعليه فإن متوسطات الاستجابات نحو درجة انتشار أنماط السلوك المنحرف باختلاف الجنسية متساوية، وبناءً على ما سبق يقتضي قبول الفرضية الصفرية جزئيا التي تنص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو درجة انتشار أنماط السلوك المنحرف لدى الطلبة في الجامعات والتي تعزى إلى اختلاف متغير الجنسية.

4- اختبار الفروق باختلاف " مكان الإقامة "

ومن أجل الكشف عن الفروق والتي تعزى لمتغير مكان الإقامة، تم إجراء تحليل التباين الأحادي، وفيما يلي عرضا للنتائج:

جدول (27)

تحليل التباين الأحادي لاختبار دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو درجة انتشار أنماط السلوك المنحرف لدى الطلبة في الجامعات والتي تعزى إلى اختلاف مكان الإقامة

مكان الإقامة	المتوسط الحسابي	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
مدينة	2.08	بين المجموعات	14.62	2	7.31		
قرية	2.04	خلال المجموعات	788.8	1287	0.61	*11.9	0.00
بادية	1.73	المجموع	803.4	1289			

يتضح من نتائج الجدول (27) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو درجة انتشار أنماط السلوك المنحرف لدى الطلبة في الجامعات والتي تعزى إلى اختلاف مكان الإقامة حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة

(11.9) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار "شافيه" للمقارنات البعدية Scheffe Post Hoc Multiple Comparison بين المتوسطات الحسابية، حيث يظهر من الجدول (38) وجود فروق في مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة من المقيمين في البادية (1.73) ، في حين بلغ المتوسط الحسابي من المقيمين في القرى (2.04)، وللمقيمين في المدن " (2.08)، مما يؤكد أن الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من المقيمين في المدينة، وقد بلغ الفرق في المتوسطات ذات الدلالة الإحصائية (0.35)، والجدول (28)، يبين هذه النتائج:

جدول (28)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر مكان الإقامة في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو درجة انتشار أنماط السلوك المنحرف لدى الطلبة في الجامعات

مكان الإقامة	المتوسط الحسابي	مدينة	قرية	بادية
مدينة	2.08	-	0.04	*0.35
قرية	2.04	-	-	*0.31
بادية	1.73	-	-	-

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

5- اختبار الفروق باختلاف " مستوى الدخل "

ومن أجل الكشف عن الفروق والتي تعزى لمتغير مستوى الدخل، تم إجراء تحليل التباين الأحادي، وفيما يلي عرضا للنتائج:

جدول (29)

تحليل التباين الأحادي لاختبار دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو درجة انتشار أنماط السلوك المنحرف لدى الطلبة في الجامعات والتي تعزى إلى اختلاف مستوى الدخل

مستوى الدخل "درهم إماراتي"	المتوسط الحسابي	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
أقل من 10000	1.97	بين المجموعات	23.61	2	11.80		
20000-10000	1.95	خلال المجموعات	779.8	1287	0.61	*19.5	0.00
أكثر من 20000	2.26	المجموع	803.4	1289			

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

يتضح من نتائج الجدول (29) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو درجة انتشار أنماط السلوك المنحرف لدى الطلبة في الجامعات والتي تعزى إلى اختلاف مستوى الدخل حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (19.5) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار "شافيه" للمقارنات البعدية Scheffe Post Hoc Multiple Comparison بين المتوسطات الحسابية، حيث يظهر من الجدول (30) وجود فروق في مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة من فئة الدخل "20000-10000" درهم إماراتي (1.95) ، في حين بلغ المتوسط الحسابي من فئة الدخل "أقل من 10000" درهم إماراتي (1.97)، ولفئة الدخل "أكثر من 20000" درهم إماراتي (2.26)، مما يؤكد أن الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من فئة الدخل "أكثر من 20000" درهم إماراتي، وقد بلغ الفرق في المتوسطات ذات الدلالة الإحصائية (0.31) و (0.29)، والجدول (30)، يبين هذه النتائج:

جدول (30)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر مستوى الدخل في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو درجة انتشار أنماط السلوك المنحرف لدى الطلبة في الجامعات

مستوى الدخل	المتوسط الحسابي	أقل من 10000	10000-20000	أكثر من 20000
أقل من 10000	1.97	-	0.02	*0.29
10000-20000	1.95	-	-	*0.31
أكثر من 20000	2.26	-	-	-

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

6- اختبار الفروق باختلاف " السنة الدراسية "

ومن أجل الكشف عن الفروق والتي تعزى لمتغير السنة الدراسية، تم إجراء تحليل التباين الأحادي، وفيما يلي عرضا للنتائج:

جدول (31)

تحليل التباين الأحادي لاختبار دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو درجة انتشار أنماط السلوك المنحرف لدى الطلبة في الجامعات والتي تعزى إلى اختلاف السنة الدراسية

السنة الدراسية	المتوسط الحسابي	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
أولى	1.91	بين المجموعات	17.36	3	5.78	*9.47	0.00
ثانية	2.07	خلال المجموعات	786.1	1286	0.61		
ثالثة	2.15	المجموع	803.4	1289			
رابعة فأكثر	2.20						

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

يتضح من نتائج الجدول (31) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو درجة انتشار أنماط السلوك المنحرف لدى الطلبة في الجامعات والتي تعزى إلى اختلاف السنة الدراسية حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (9.47) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار "شافيه" للمقارنات البعدية Scheffe Post Hoc Multiple Comparison بين المتوسطات الحسابية، حيث يظهر من الجدول (32) وجود فروق في مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة من السنة الدراسية الرابعة فأكثر (2.20) ، في حين بلغ المتوسط الحسابي من السنة الدراسية الثالثة (2.15)، ومن السنة الدراسية الثانية (2.07)، ومن السنة الدراسية الأولى (1.91)، مما يؤكد أن الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من السنة الدراسية الرابعة، وقد بلغ الفرق في المتوسطات ذات الدلالة الإحصائية (0.29) و (0.24)، والجدول (32)، يبين هذه النتائج:

جدول (32)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر السنة الدراسية في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو درجة انتشار أنماط السلوك المنحرف لدى الطلبة في الجامعات

السنة الدراسية	المتوسط الحسابي	أولى	ثانية	ثالثة	رابعة فأكثر
أولى	1.91		0.16	*0.24	*0.29
ثانية	2.07			0.08	0.13
ثالثة	2.15				0.05
رابعة فأكثر	2.20			-	-

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

النتائج المتعلقة باختبار الفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة نحو

مهددات قيم المواطنة (الاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية، الثقافية) والتي تعزى إلى اختلاف المتغيرات (الجنس، نوع الكلية، السنة الدراسية، الجنسية، مكـــان الإقامـــة، الدخل الشهري).

1- اختبار الفروق باختلاف " الجنس "

ومن أجل الكشف عن الفروق والتي تعزى لمتغير الجنس، تم إجراء اختبار ت (T.test) للعينات المستقلة، وفيما يلي عرضا للنتائج:

جدول (33)

نتيجة اختبار (T.test) لاختبار دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مهددات قيم المواطنة والتي تعزى إلى اختلاف الجنس

المحور	الوسط الحسابي		قيمة T	الدلالة الإحصائية
	ذكور	إناث		
المهددات الاجتماعية	3.57	3.45	*2.86	0.00
المهددات الاقتصادية	3.69	3.41	*4.78	0.00
المهددات الأمنية	3.75	3.38	*4.69	0.00
المهددات الثقافية	3.65	3.48	*2.55	0.01

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α<0.05).

وبالنظر إلى نتائج الجدول (33) يتبين وجود فروق ذات دلالـــة إحصـــائية بـــين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مهددات قيم المواطنـــة (الاجتماعيـــة، والاقتصـــادية، والأمنية، والثقافية) والتي تعزى إلى اختلاف الجنس حيث بلغت قيمة (T) المحســـوبة (2.86، 4.78، 4.69، 2.55) على التوالي وهي قيم دالة إحصائيا عند مستوى دلالـــة ($\alpha \leq 0.05$). وعليه فإن متوسطات الاستجابات نحو مهددات قيم المواطنة (الاجتماعية،

والاقتصادية، والأمنية، الثقافية) باختلاف الجنس غير متساوية، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الذكور، وبناءً على ما سبق يقتضي رفض الفرضية الصفرية جزئيا التي تنص على: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مهددات قيم المواطنة (الاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية، الثقافية) والتي تعزى إلى اختلاف متغير الجنس.

2- اختبار الفروق باختلاف " نوع الكلية "

ومن أجل الكشف عن الفروق والتي تعزى لمتغير نوع الكلية، تم إجراء اختبار ت (T.test) للعينات المستقلة، وفيما يلي عرضا للنتائج:

جدول (34)

نتيجة اختبار (T.test) لاختبار دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مهددات قيم المواطنة والتي تعزى إلى اختلاف نوع الكلية

المحور	الوسط الحسابي		قيمة T	الدلالة الإحصائية
	علوم طبيعية	علوم إنسانية		
المهددات الاجتماعية	3.35	3.62	*6.32	0.00
المهددات الاقتصادية	3.19	3.83	*11.8	0.00
المهددات الأمنية	3.01	3.99	*12.7	0.00
المهددات الثقافية	3.04	3.95	*14.1	0.01

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha<0.05$).

وبالنظر إلى نتائج الجدول (34) يتبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مهددات قيم المواطنة (الاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية، والثقافية) والتي تعزى إلى اختلاف نوع الكلية حيث بلغت قيمة (T)

المحسوبة (6.32، 11.8، 12.7، 14.1) على التوالي وهي قيم دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). وعليه فإن متوسطات الاستجابات نحو مهددات قيم المواطنة (الاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية، الثقافية) باختلاف نوع الكلية غير متساوية، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الكليات الإنسانية، وبناءً على ما سبق يقتضي رفض الفرضية الصفرية جزئيا التي تنص على: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مهددات قيم المواطنة (الاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية، الثقافية) والتي تعزى إلى اختلاف متغير نوع الكلية.

3- اختبار الفروق باختلاف " الجنسية

ومن أجل الكشف عن الفروق والتي تعزى لمتغير نوع الجنسية، تم إجراء اختبار ت (T.test) للعينات المستقلة، وفيما يلي عرضا للنتائج:

جدول (35)

نتيجة اختبار (T.test) لاختبار دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مهددات قيم المواطنة والتي تعزى إلى اختلاف الجنسية

المحور	الوسط الحسابي		قيمة T	الدلالة الإحصائية
	الجنسية الإماراتية	الجنسيات الأخرى		
المهددات الاجتماعية	3.55	3.41	*2.97	0.00
المهددات الاقتصادية	3.63	3.39	*3.81	0.00
المهددات	3.70	3.29	*4.69	0.00
المهددات	3.67	3.33	*4.47	0.00

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha < 0.05$).

وبالنظر إلى نتائج الجدول (35) يتبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مهددات قيم المواطنة (الاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية، والثقافية) والتي تعزى إلى اختلاف الجنسية حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (2.97، 3.81، 4.69، 4.47) على التوالي وهي قيم دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). وعليه فإن أوساط الاستجابات نحو مهددات قيم المواطنة (الاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية، الثقافية) باختلاف نوع الجنسية غير متساوية، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من المواطنين من الجنسية الإماراتية، وبناءً على ما سبق يقتضي رفض الفرضية الصفرية جزئيا التي تنص على: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مهددات قيم المواطنة (الاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية، الثقافية) والتي تعزى إلى اختلاف متغير الجنسية.

4- اختبار الفروق باختلاف " مكان الإقامة "

ومن أجل الكشف عن الفروق والتي تعزى لمتغير مكان الإقامة، تم إجراء تحليل التباين الأحادي، وفيما يلي عرضا للنتائج:

جدول (36)

تحليل التباين الأحادي لاختبار دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مهددات قيم المواطنة والتي تعزى إلى اختلاف مكان الإقامة

محاور الدراسة	مكان الاقامة	المتوسط الحسابي	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
المهددات الاجتماعية	مدينة	3.53	بين المجموعات	13.5	2	6.77	*11.5	0.00
	قرية	3.60	خلال المجموعات	752.7	1287	0.59		

محاور الدراسة	مكان الاقامة	المتوسط الحسابي	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
المهددات الاقتصادية	بادية	3.21	المجموع	766.3	1289			
	مدينة	3.61	بين المجموعات	12.2	2	6.09	*5.41	0.00
	قرية	3.39	خلال المجموعات	1447.5	1287	1.13		
المهددات الأمنية	بادية	3.37	المجموع	1459.7	1289			
	مدينة	3.59	بين المجموعات	3.7	2	1.87	0.91	0.40
	قرية	3.43	خلال المجموعات	2633.8	1287	2.05		
المهددات الثقافية	بادية	3.62	المجموع	2637.6	1289			
	مدينة	3.62	بين المجموعات	17.8	2	8.88	*5.91	0.00
	قرية	3.25	خلال المجموعات	1931.8	1287	1.50		
	بادية	3.57	المجموع	1949.6	1289			

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

ومن خلال نتائج الجدول (36) يتبين ما يلي:

1- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه محور المهددات الاجتماعية والتي تعزى لمتغير (مكان الإقامة)، حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة 11.5، وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين الأوساط الحسابية، حيث يتبين من الجدول (36) أن هناك اختلاف في مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه المهددات الاجتماعية لقيم المواطنة باختلاف مكان الإقامة، حيث

بلغ المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة من المدن (3.60)، في حين بلغ لأفـراد عينة الدراسة من القرية (3.53)، وأخيرا للمقيمين في للبادية (3.21)، مما يؤكد أن الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من المدن الذين كان متوسط إجابتهم أعلى مـن أفراد عينة الدراسة من أماكن الإقامة الأخرى، وقد بلغ الفرق في المتوسـطات ذات الدلالة الإحصائية (0.39، 0.32،) على التوالي، والجدول (37)، يبين هذه النتائج:

جدول (37)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار أثر مكان الإقامة في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو المهددات الاجتماعية لقيم المواطنة

مكان الإقامة	المتوسط الحسابي	مدينة	قرية	بادية
مدينة	3.60	-	0.07	*0.39
قرية	3.53	-	-	*0.32
بادية	3.21	-	-	-

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

2- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينـة الدراسـة تجـاه محور المهددات الاقتصادية والتي تعزى لمتغير (مكان الإقامة)، حيث بلغت قيمـة (ف) المحسوبة 5.41، وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين الأوساط الحسابية، حيث يتبين من الجدول (37) أن هناك اختلاف في مستوى إجابات أفـراد عينة الدراسة تجاه المهددات الاقتصادية لقيم المواطنة باختلاف مكان الإقامة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة من المدن (3.61)، في حين بلغ لأفـراد عينة الدراسة من القرية (3.39)، وأخيرا للمقيمين في للبادية (3.37)، مما يؤكد أن

الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من المدن الذين كان متوسط إجابتهم أعلى من أفراد عينة الدراسة من أماكن الإقامة الأخرى، وقد بلغ الفرق في المتوسطات ذات الدلالة الإحصائية (0.24، 0.22،) على التوالي، والجدول (38)، يبين هذه النتائج:

جدول (38)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر مكان الإقامة في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو المهددات الاقتصادية لقيم المواطنة

مكان الإقامة	المتوسط الحسابي	مدينة	قرية	بادية
مدينة	3.61	–	*0.22	*0.24
قرية	3.39	–	–	0.02
بادية	3.37	–	–	–

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

3- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه محور المهددات الثقافية والتي تعزى لمتغير (مكان الإقامة)، حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة 5.91، وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين الأوساط الحسابية، حيث يتبين من الجدول (39) أن هناك اختلاف في مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه المهددات الاقتصادية لقيم المواطنة باختلاف مكان الإقامة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة من المدن (3.62)، في حين بلغ لأفراد عينة الدراسة من القرية (3.25)، وأخيرا للمقيمين في للبادية (3.57)، مما يؤكد أن الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من المدن الذين كان متوسط إجابتهم أعلى من

أفراد عينة الدراسة من أماكن الإقامة الأخرى، وقد بلغ الفرق في المتوســطات ذات الدلالة الإحصائية (0.37، 0.32،) على التوالي، والجدول (39)، يبين هذه النتائج:

جدول (39)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر مكان الإقامة في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو المهددات الثقافية لقيم المواطنة

مكان الإقامة	المتوسط الحسابي	مدينة	قرية	بادية
مدينة	3.62	–	*0.37	0.05
قرية	3.25	–	–	*0.32
بادية	3.57	–	–	–

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

4- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه محور المهددات الأمنية والتي تعزى لمتغير (مكان الإقامة)، حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة 0.91، وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

5- اختبار الفروق باختلاف " **مستوى الدخل** ".

ومن أجل الكشف عن الفروق والتي تعزى لمتغير مستوى الدخل، تم إجراء تحليل التباين الأحادي، وفيما يلي عرضا للنتائج:

جدول (40)

تحليل التباين الأحادي لاختبار دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مهددات قيم المواطنة والتي تعزى إلى اختلاف مستوى الدخل

محاور الدراسة	مستوى الدخل (درهم إماراتي)	المتوسط الحسابي	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
المهددات الاجتماعية	أقل من 10000	3.21	بين المجموعات	36.9	2	18.4	*32.5	0.00
	10000- 20000	3.54	خلال المجموعات	729.4	1287	0.57		
	أكثر من 20000	3.68	المجموع	766.3	1289			
المهددات الاقتصادية	أقل من 10000	3.32	بين المجموعات	104.1	2	52.1	*49.4	0.00
	10000- 20000	3.42	خلال المجموعات	1355.6	1287	1.05		
	أكثر من 20000	4.02	المجموع	1459.7	1289			
المهددات الأمنية	أقل من 10000	3.05	بين المجموعات	230.9	2	115.5	*61.7	0.00
	10000- 20000	3.46	خلال المجموعات	2406.7	1287	1.9		
	أكثر من 20000	4.21	المجموع	2637.6	1289			
المهددات الثقافية	أقل من 10000	3.20	بين المجموعات	108.8	2	54.4	*38.0	0.00
	10000- 20000	3.49	خلال المجموعات	1840.7	1287	1.43		
	أكثر من 20000	4.00	المجموع	1949.6	1289			

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

ومن خلال نتائج الجدول (40) يتبين ما يلي:

1- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه محور المهددات الاجتماعية والتي تعزى لمتغير (مستوى الدخل)، حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة 32.5، وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين الأوساط الحسابية، حيث يتبين من الجدول (41) أن هناك اختلاف في مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه المهددات الاجتماعية لقيم المواطنة باختلاف مستوى الدخل، حيث بلغ المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة من فئة الدخل " أكثر من 20000" درهم إماراتي (3.68)، في حين بلغ لأفراد عينة الدراسة من فئة الدخل "10000-20000" درهم إماراتي (3.54)، وأخيرا من فئة الدخل " أقل من 10000" درهم إماراتي (3.21)، مما يؤكد أن الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من فئة الدخل " أكثر من 20000" درهم إماراتي الذين كان متوسط إجابتهم أعلى من أفراد عينة الدراسة من مستوى الدخل الأخرى، وقد بلغ الفرق في المتوسطات ذات الدلالة الإحصائية (0.47، 0.33،) على التوالي، والجدول (41)، يبين هذه النتائج:

جدول (41)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار أثر مستوى الدخل

في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو المهددات الاجتماعية لقيم المواطنة

مستوى الدخل (درهم إماراتي)	المتوسط الحسابي	أقل من 10000	10000-20000	أكثر من 20000
أقل من 10000	3.21	-	0.33*	0.47*
10000-20000	3.54	-	-	0.14
أكثر من 20000	3.68	-	-	-

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

2- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه محور المهددات الاقتصادية والتي تعزى لمتغير (مستوى الدخل)، حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة 49.4، وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين الأوساط الحسابية، حيث يتبين من الجدول (42) أن هناك اختلاف في مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه المهددات الاقتصادية لقيم المواطنة باختلاف مستوى الدخل، حيث بلغ المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة من فئة الدخل " أكثر من 20000" درهم إماراتي (4.02)، في حين بلغ لأفراد عينة الدراسة من فئة الدخل "10000-20000" درهم إماراتي (3.42)، وأخيرا من فئة الدخل " أقل من 10000" درهم إماراتي (3.32)، مما يؤكد أن الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من فئة الدخل " أكثر من 20000" درهم إماراتي الذين كان متوسط إجابتهم أعلى من أفراد عينة الدراسة من فئات الدخل الأخرى، وقد بلغ الفرق في المتوسطات ذات الدلالة الإحصائية (0.70، 0.60،) على التوالي، والجدول (42)، يبين هذه النتائج:

جدول (42)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار مستوى الدخل الإقامة في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو المهددات الاقتصادية لقيم المواطنة

مستوى الدخل (درهم إماراتي)	المتوسط الحسابي	أقل من 10000	10000-20000	أكثر من 20000
أقل من 10000	3.32	-	0.10	*0.70
10000-20000	3.42	-	-	*0.60
أكثر من 20000	4.02	-	-	-

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

3- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه محور المهددات الأمنية لقيم المواطنة والتي تعزى لمتغير (مستوى الدخل)، حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة 61.7، وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين الأوساط الحسابية، حيث يتبين من الجدول (43) أن هناك اختلاف في مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه المهددات الأمنية لقيم المواطنة باختلاف مستوى الدخل، حيث بلغ المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة من فئة الدخل " أكثر من 20000" درهم إماراتي (4.21)، في حين بلغ لأفراد عينة الدراسة من فئة الدخل "10000-20000" درهم إماراتي (3.46)، وأخيرا من فئة الدخل " أقل من 10000" درهم إماراتي (3.05)، مما يؤكد أن الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من فئة الدخل "أكثر من 20000" درهم إماراتي الذين كان متوسط إجابتهم أعلى من أفراد عينة الدراسة من فئات الدخل الأخرى، وقد بلغ الفرق في المتوسطات ذات الدلالة الإحصائية (0.75، 0.41،) على التوالي، والجدول (43)، يبين هذه النتائج:

جدول (43)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار مستوى الدخل في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو المهددات الأمنية لقيم المواطنة

مستوى الدخل (درهم إماراتي)	المتوسط الحسابي	أقل من 10000	10000-20000	أكثر من 20000
أقل من 10000	3.05	-	*0.41	0.16
10000-20000	3.46	-	-	*0.75
أكثر من 20000	4.21	-	-	-

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

4- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه محور المهددات الثقافية لقيم المواطنة والتي تعزى لمتغير (مستوى الدخل)، حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة 61.7، وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين الأوساط الحسابية، حيث يتبين من الجدول (44) أن هناك اختلاف في مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه المهددات الثقافية لقيم المواطنة باختلاف مستوى الدخل، حيث بلغ المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة من فئة الدخل " أكثر من 20000" درهم إماراتي (4.00)، في حين بلغ لأفراد عينة الدراسة من فئة الدخل "10000-20000" درهم إماراتي (3.49)، وأخيرا من فئة الدخل " أقل من 10000" درهم إماراتي (3.20)، مما يؤكد أن الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من فئة الدخل "أكثر من 20000" درهم إماراتي الذين كان متوسط إجابتهم أعلى من أفراد عينة الدراسة من فئات الدخل الأخرى، وقد بلغ الفرق في المتوسطات ذات الدلالة الإحصائية (0.80، 0.51،) على التوالي، والجدول (44)، يبين هذه النتائج:

جدول (44)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار مستوى الدخل في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو المهددات الثقافية لقيم المواطنة

مستوى الدخل (درهم إماراتي)	المتوسط الحسابي	أقل من 10000	10000-20000	أكثر من 20000
أقل من 10000	3.20	-	0.29	*0.80
10000-20000	3.49	-	-	*0.51
أكثر من 20000	4.00	-	-	-

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

6-اختبار الفروق باختلاف " السنة الدراسية "

ومن أجل الكشف عن الفروق والتي تعزى لمتغير السنة الدراسية، تم إجراء تحليل التباين الأحادي، وفيما يلي عرضا للنتائج:

جدول (45)

تحليل التباين الأحادي لاختبار دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو مهددات قيم المواطنة والتي تعزى إلى اختلاف السنة الدراسية

محاور الدراسة	السنة الدراسية	المتوسط الحسابي	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
المهددات الاجتماعية	أولى	3.50	بين المجموعات	11.4	3	3.81	*6.5	0.00
	ثانية	3.38	خلال المجموعات	754.8	1286	0.59		
	ثالثة	3.56	المجموع	766.3	1289			
	رابعة فأكثر	3.67						
المهددات الاقتصادية	أولى	3.34	بين المجموعات	101.9	3	34.0	*32.2	0.00
	ثانية	3.50	خلال المجموعات	1357.8	1286	1.10		
	ثالثة	3.52	المجموع	1459.7	1289			
	رابعة فأكثر	4.11						
المهددات الأمنية	أولى	3.29	بين المجموعات	165.5	3	55.2	*28.7	0.00
	ثانية	3.51	خلال	2472.0	1286	1.90		

محاور الدراسة	السنة الدراسية	المتوسط الحسابي	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
			المجموعات					
	ثالثة	3.54	المجموع	2637.6	1289			
	رابعة فأكثر	4.27						
المهددات الثقافية	أولى	3.36	بين المجموعات	125.9	3	42.0	*29.6	0.00
	ثانية	3.43	خلال المجموعات	1823.6	1286	1.40		
	ثالثة	3.54	المجموع	1949.6	1289			
	رابعة فأكثر	4.19						

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

ومن خلال نتائج الجدول (45) يتبين ما يلي:

1- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه محور المهددات الاجتماعية والتي تعزى لمتغير (السنة الدراسية)، حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة 6.5، وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين الأوساط الحسابية، حيث يتبين من الجدول (46) أن هناك اختلاف في مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه المهددات الاجتماعية لقيم المواطنة باختلاف السنة الدراسية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة من السنة الرابعة (3.67)، في حين بلغ لأفراد عينة الدراسة من السنة الثالثة (3.56)، ومن السنة الأولى (3.50)، مما يؤكد أن الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من السنة الدراسية الرابعة والثالثة الذين

كان متوسط إجابتهم أعلى من أفراد عينة الدراسة من السنوات الأخرى، وقد بلغ الفرق في المتوسطات ذات الدلالة الإحصائية (0.29، 0.18،) على التوالي، والجدول (46)، يبين هذه النتائج:

جدول (46)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر السنة الدراسية في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو المهددات الاجتماعية لقيم المواطنة

السنة الدراسية	المتوسط الحسابي	أولى	ثانية	ثالثة	رابعة فأكثر
أولى	3.50		0.12	0.06	0.17
ثانية	3.38			*0.18	*0.29
ثالثة	3.56				0.11
رابعة فأكثر	3.67			–	–

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

2- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه محور المهددات الاقتصادية والتي تعزى لمتغير (السنة الدراسية)، حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة 32.2، وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين الأوساط الحسابية، حيث يتبين من الجدول (47) أن هناك اختلاف في مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه المهددات الاقتصادية لقيم المواطنة باختلاف السنة الدراسية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة من السنة الرابعة (4.11)، في حين بلغ

لأفراد عينة الدراسة من السنة الثالثة (3.52)، ومن السنة الأولى (3.34)، مما يؤكد أن الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من السنة الدراسية الرابعة والثالثة الذين كان متوسط إجابتهم أعلى من أفراد عينة الدراسة من السنوات الأخرى، وقد بلغ الفرق في المتوسطات ذات الدلالة الإحصائية (0.77، 0.61،) على التوالي، والجدول (47)، يبين هذه النتائج:

جدول (47)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر السنة الدراسية في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو المهددات الاقتصادية لقيم المواطنة

السنة الدراسية	المتوسط الحسابي	أولى	ثانية	ثالثة	رابعة فأكثر
أولى	3.34		0.16	0.18	*0.77
ثانية	3.50			0.02	*0.61
ثالثة	3.52				0.59
رابعة فأكثر	4.11			-	-

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

3- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه محور المهددات الأمنية والتي تعزى لمتغير (السنة الدراسية)، حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة 28.7، وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين الأوساط الحسابية، حيث يتبين من الجدول (48) أن هناك اختلاف في مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه المهددات الأمنية لقيم المواطنة باختلاف السنة الدراسية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة من السنة الرابعة (4.27)، في حين بلغ

لأفراد عينة الدراسة من السنة الثالثة (3.54)، ومن السنة الأولى (3.29)، مما يؤكد أن الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من السنة الدراسية الرابعة والثالثة الذين كان متوسط إجابتهم أعلى من أفراد عينة الدراسة من السنوات الأخرى، وقد بلغ الفرق في المتوسطات ذات الدلالة الإحصائية (0.98، 0.73، 0.72) على التوالي، والجدول (48)، يبين هذه النتائج:

جدول (48)
نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر السنة الدراسية في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو المهددات الأمنية لقيم المواطنة

السنة الدراسية	المتوسط الحسابي	أولى	ثانية	ثالثة	رابعة فأكثر
أولى	3.29		0.22	0.25	*0.98*
ثانية	3.51			0.03	*0.76*
ثالثة	3.54				*0.73*
رابعة فأكثر	4.27			–	–

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

4- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه محور المهددات الثقافية والتي تعزى لمتغير (السنة الدراسية)، حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة 29.6، وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين الأوساط الحسابية، حيث يتبين من الجدول (49) أن هناك اختلاف في مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه المهددات الثقافية لقيم المواطنة باختلاف السنة الدراسية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة من السنة الرابعة (4.19)، في حين بلغ لأفراد عينة الدراسة من السنة الثالثة (3.54)، ومن السنة الأولى (3.36)، مما

يؤكد أن الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من السنة الدراسية الرابعة والثالثة الذين كان متوسط إجابتهم أعلى من أفراد عينة الدراسة من السنوات الأخرى، وقـد بلـغ الفرق في المتوسطات ذات الدلالة الإحصائية (0.83، 0.76، 0.65) على التوالي، والجدول (49)، يبين هذه النتائج:

جدول (49)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر السنة الدراسية في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو المهددات الثقافية لقيم المواطنة

السنة الدراسية	المتوسط الحسابي	أولى	ثانية	ثالثة	رابعة فأكثر
أولى	3.36		0.07	0.18	*0.83
ثانية	3.43			0.11	*0.76
ثالثة	3.54				*0.65
رابعة فأكثر	4.19			–	–

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

النتائج والتوصيات

3.4 مناقشة النتائج

هدفت الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف على مهددات قيم المواطنة وطبيعة علاقتها بالانحراف السلوكي لدى الطلبة، ولتحديد طبيعة هذه العلاقة تم طرح الأسئلة ووضع الفرضيات الإحصائية التي تقدم مؤشرات واضحة يمكن الخروج منها بقراءة علمية لجوانب عديدة عن العلاقة بين مهددات قيم المواطنة والانحراف السلوكي لدى الطلبة في الجامعات، ومن خلال استعراض نتائج أسئلة الدراسة في ضوء محاورها، واختبار فرضياتها، توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج والمؤشرات، والتي من أبرزها:

أولاً: أظهرت النتائج المتعلقة بالسؤال الأول والمتضمن التعرف على مستوى الالتزام بقيم المواطنة لدى الطلبة في الجامعات من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، أن المستوى العام لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو هذا المحور جاءت بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للإجابات (3.764)، بانحراف معياري 0.683، مما يشير إلى أن هناك التزام لدى الطلبة بقيم المواطنة وبدرجة موافقة مرتفعة بشكل عام، وقد بينت النتائج أن من أهم القيم التي تعكس مستوى مرتفع من التزام الطلبة بقيم المواطنة تتمثل بدرجة مرتفعة في حرصهم ومحافظتهم على مصالح الوطن واستقراره، وأيمانهم بأهمية الوحدة الوطنية في الدولة، وافتخارهم بالمسيرة الحضارية والسياسية للدولة، والالتزام بالدفاع عن الوطن في كل المواقف التي تتطلب ذلك، وتقديمه أفضل ما يملكون من أجل رفعة الوطن وتقدمه، وولائهم للوطن وافتخارهم بذلك، والالتزام بالصدق والأمانة، والعمل بروح الفريق، ورفض العنف، والمشاركة بتعزيز الأمن والاستقرار في الدولة، والالتزام بأداء الواجبات الدينية، وتقديم مصلحة الوطن على المصالح الفردية، وتقديم الدعم لنشر مظاهر

الديمقراطية في الوطن. وقد بينت النتائج أن من أهم القيم التي تعكس مستوى متوسط من التزام الطلبة بقيم المواطنة تتمثل بدرجة متوسطة في المساهمة في التصدي للمظاهر السلبية في المجتمع، ومساعدة الآخرين في جميع الظروف والأوقات، والمشاركة في العمل التطوعي لصالح الوطن، وتقبل أفكار ومواقف الآخرين ونقدهم، والمشاركة في الفعاليات والنشاطات الوطنية، والقيام بالتبليغ عن المخالفات السلوكية للآخرين. وتفسر الدراسة هذا المستوى المرتفع من التزام الطلبة بقيم المواطنة لأسباب كثيرة ومتعددة، وربما يأتي على رأسها نمط ومستوى المعيشة المرتفع الذي توفره الدولة، ولكن الأهم من ذلك هو ما يسود في المجتمع الإماراتي من قيم إيجابية هي التي يستلهم منها أفراد المجتمع عناصر حياتهم وتعايشهم السلمي. قيم الكرم والتسامح وتقبل الآخر المختلف عرقياً ودينياً، كلها قيم مشتقة من عمق الثقافة الإماراتية المتوارثة عبر الأجيال. ومن خلال هذه النتائج يتضح أيضا إلى أن الطلبة جيؤكدون أنهم ملتزمين في أداء واجباتهم نحو وطنهم، وقد يرجع هذا الالتزام إلى اطلاع الطلاب بواجباتهم نحو وطنهم وطريقة تجسيدها على أرض الواقع نتيجة تعلمهم قيم المواطنة وآليات ممارستها على أرض الواقع بطريقة علمية ومنظمة، وزيادة إلى ما سبق يعتقد كثير من الطلبة أن أداء الواجبات تجاه الوطن أولى من الحصول على الحقوق الفردية أو الشخصية، وهذا يترتب عليه أن تصبح قيم المواطنة عبارة عن ممارسة يومية في حياة وضمير الطلاب بل تشكل جزءا من شخصيتهم وتكوينهم، لذلك ينبغي زيادة العمل على تنمية الالتزام بقيم المواطنة لدى الطلاب مهما كانت الظروف لأن الهدف من الالتزام بقيم المواطنة هو المحافظة على البناء الاجتماعي سليما ومستقرا ومتكاملا. وتعكس هذه النتائج نجاح دولة الإمارات العربية المتحدة في تحقيق العدالة الاجتماعية وسيادة القانون، والتي هي من أبرز مقومات الالتزام بقيم المواطنة في أي مجتمع من المجتمعات، وتتفق هذه النتائج مع النظريات الاجتماعية التي تؤكد على الالتزام بالقيم بصفتها محددة للسلوك

والتي يجب أن تعبر عن نفسها من أجل التقدم المجتمعي (Johnson, 2005)، وتؤكد هذه النتائج دراسة (سعد الدين وفوزي، 2014) التي أكدت على تمسك الشباب الجامعي بقيم المواطنة، وتلتقي أيضا مع دراسة (نبيل، 2005) التي أظهرت نتائجها أن درجة التزام الطلبة بالقيم جاءت بدرجة مرتفعة، وتشير هذه النتائج إلى نجاح مؤسسات التنشئة الاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة في تحقيق مستوى مرتفع لالتزام الطلبة بقيم المواطنة بالرغم من وجود ثقافات فرعية متعددة داخل المجتمع الإماراتي. وتلتقي هذه النتيجة مع دراسة (الجهني، 2014) التي أظهرت أن مستوى تمثل الطلبة لأبعاد المواطنة جاءت بدرجة مرتفعة، ودراسة (العامري، 2013) التي أظهرت أن التزام المرأة الإماراتية لقيم المواطنة قد مكنها في المشاركة في إحداث التغيير وحصولها على حقوقها السياسية، وممارستها لهذه الحقوق. وفي هذا السياق تؤكد دراسة (الكلابي، 2009) أن طلبة الجامعات يتمتعون بمستوى ايجابي من الإيمان بالقيم والمعتقدات السياسية الديمقراطية.

ثانياً: أظهرت النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني والمتضمن التعرف على أنماط السلوك المنحرف الأكثر انتشارا بين الطلبة في الجامعات من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، أن المتوسط الحسابي العام لانتشار أنماط السلوك المختلفة بين الطلبة في الجامعات من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة قد جاءت بدرجة منخفضة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للإجابات (2.04)، بنسبة 40.8 % بانحراف معياري 0.683، ويمكن ترتيب أنماط السلوكيات المنحرفة المنتشرة بين الطلبة في الجامعات في ضوء إجابات أفراد عينة الدراسة إن من أكثر أنماط السلوكيات المنحرفة لدى الطلبة تتمثل في " الخروج والسهر مع الأصدقاء لأوقات متأخرة في الليل خارج المنزل، قيادة السيارات بسرعة وتهور، والمشاجرة مع أحد أفراد الأسرة، وعدم التقيد بأنظمة وتعليمات الجامعة، الغش في الامتحانات، والإخلال بالآداب العامة،

والإضرار بالممتلكات العامة، وإهمال الدراسة والإخفاق في الامتحانات، والتحريض والمشاركة في المشاجرات بين الطلبة، الانضمام لرفقاء السوء لارتكاب أعمال مخالفة للقانون، والقيام بالتهديد والاعتداء على أفراد الهيئة التدريسية والإدارية في الجامعة، وتهديد وضرب بعض الزملاء في الجامعة، وتناول العقاقير المنشطة، والتحرش ومعاكسة الجنس الآخر، وتناول العقاقير المهدئة ، والتدخين، واستخدام العنف للحصول على الأموال، وترويج ونشر الإشاعات بين الطلبة، وترويج وبيع وتعاطي المسكرات، وجاء في الترتيب الأخير من حيث درجة الانتشار نمط السلوك " القيام بالسرقات وأخذ حاجات الغير بالقوة" حيث كانت درجة الموافقة لهذا النمط بدرجة منخفضة. وتفسر الدراسة هذا المستوى المنخفض من انتشار السلوكيات المنحرفة لأسباب كثيرة ومتعددة، منها أن بيئة مجتمع دولة الإمارات ومؤسسات التنشئة الاجتماعية فيها تلزم الأفراد بالاتجاه نحو السلوك القويم وتشجع على العمل الأخلاقي والسعي نحو تحقيق مستوى حياة أفضل. فجميع الأفراد في دولة الإمارات منشغل بتحسين وضعهم الاجتماعي والاقتصادي والسعي نحو الأفضل ونحو التميز حتى يتمكن من الارتقاء بذاته وتحقيق مستوى حياة أفضل، فطبيعة الحياة في الإمارات وظروفها الوطنية والاقتصادية والحضارية أفرزت مع الزمن واقعاً فريداً، فإحساس الفرد بأنه يعمل لأجل الارتقاء بذاته ووطنه وتوفير مستوى حياة أفضل لنفسه وأسرته جعلته ينشغل في العمل الايجابي لا السلبي، كما أن توافر القوانين والتشريعات العادلة وتحديثها وتطبيقها على أفراد المجتمع دون استثناء يوفر لأفراد المجتمع العدالة الاجتماعية وهي هدف أساسي من أهداف سياسية دولة الإمارات، كذلك تميزت دولة الإمارات بوجود قدر كبير من التسامح الاجتماعي الذي أنعكس إيجابا على سلوك الأفراد فيها، حيث استطاعت الدولة من خلال هذا النهج التفوق على المستوى الدولي وتحقيق نقاط إيجابية في سجلها الحضاري. وعلى الرغم من أن دولة الإمارات تضم مختلف الجنسيات والأعراق، الأمر الذي قد يبدو عائقاً أمام

الاندماج وتحقيق الأمن الوطني، فإن دولة الإمارات أثبتت على الدوام أنهـا قـادرة على تجاوز أي عقبة اجتماعية وتحويلها لصالحها. وقد دعـا الانسـجام البشـري الموجود في دولة الإمارات العديد من الهيئات والمؤسسات العالمية إلى دراسة سـرّ هذا التعايش السلمي والاجتماعي بين هذه الجنسيات الذي تتميز بـه الدولـة بغيـة الوصول إلى قناعات تشرح لهم أسباب هذا الرضا وتلك السعادة التي يشـعر بهـا قاطنوها. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (نبيل، 2005) التي أظهـرت أن مسـتوى ارتكاب الطلبة للانحرافات السلوكية جاءت بدرجة قليلة، وفي هذا الإطـار أكـدت دراسة (بن منصور، 2010م) الدور الذي تؤديه القيم في تحقيق التنمية الاجتماعية، من منطلق أن القيم هي مجموعة من القواعد والمبادئ الإسلامية الاعتياديـة، مـا يجعلها تتحكم في توجيه السلوك الفردي والجماعي.

ثالثاً: أظهرت النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث والمتضمن التعرف على المهـددات الاجتماعية لقيم المواطنة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة أن المتوسـط الحسـابي العام لمستوى المهددات الاجتماعية لقيم المواطنة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسـة قد جاءت بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للإجابات (3.51)، بنسـبة موافقة 70.1 % بانحراف معياري 0.77، وأظهـرت النتـائج أن أكثـر المهـددات الاجتماعية لقيم المواطنة تتمثل في " سوء استخدام وسائل الاتصـال الحديثـة، عـدم استغلال أوقات الفراغ لدى الشباب، وزيادة معدلات العمالة المنزلية من الجنسين فـي الأسرة، والاعتماد على العمالة الوافدة في تربية الأبناء، وزيادة حالات الطلاق بـين الأسر، وضعف الوازع الديني لدى الشباب، وارتفاع المهـور وتكـاليف الـزواج، والتعصب الديني والقبلي، وتضاؤل دور الأسرة في الضبط الاجتماعي للأبناء، وعدم الالتزام بقواعد الآداب العامة مع الآخرين، غياب الوالدين لفترات طويلة عن المنزل للعمل، عدم احترام خصوصية الغير والتدخل فـي شـؤونهم، وضـعف العلاقـات الاجتماعية بين الأفراد في الأسرة، وقلة الاهتمام بالعمل الجماعي والتطوعي للصالح

العام، تنامي الفروق الاجتماعية بين الأغنياء والفقراء في المجتمع، اللجوء للعنف لحل المشكلات وليس للحوار والمناقشة، وزيادة معدلات العنوسة بين الفتيات في المجتمع" حيث كانت درجة الموافقة على هذه الفقرة بدرجة متوسطة، وفي الترتيب الأخير من حيث الأهمية: عدم التسامح مع الآخرين. وتتفق هذه النتائج مع دراسة (إسماعيل، 2001) التي تناولت ظاهرة الاغتراب الاجتماعي عند الشباب الجامعي في مجتمع الإمارات بوصفها حالة من حالات اللاتوافق مع القيم المعيارية السائدة في المجتمع الإماراتي، وبينت نتائج هذه الدراسة أن هناك تراجع في بعض القيم الاجتماعية التقليدية لدى الشباب الجامعي دون تواجد قيم جديدة معاصرة تقوم مقامها، ومن بين القيم التقليدية التي تراجعت: الولاء والاندماج الاجتماعي، أما القيم الجديدة التي ظهرت فهي: الفردية والقيم المادية والمصلحة الشخصية والاهتمام بالذات والتي جاءت نتيجة للتغيرات الاجتماعية التي أثرت على منظومة القيم، وتتفق مع دراسة (خليفة، 2004) التي بينت أن هناك خلل واضح في منظومة القيم لدى الشباب والتي جاءت نتيجة للتخلي عن بعض القيم الإيجابية في المجتمع. وتتفق أيضا مع نتائج (الشهراني، 2012) التي بينت أن من أهم المهددات الاجتماعية لدول مجلس التعاون الخليجي تتمثل في الضغوط الاجتماعية وضعف الرقابة الاجتماعية. وتشير الدراسة هنا إلى أنه في ظل وجود المهددات الداخلية المتمثلة في وجود فئات وشرائح مختلفة داخل المجتمع الإماراتي تنحدر أصولهم وجذورهم ومعتقداتهم الدينية إلى جذور وأصول متفاوتة ، وفي ظل تحديات خارجية محيطه ومؤثرة وفعالة تثير الطائفية، ففي ظل هذه الظروف، فدولة الإمارات العربية المتحدة بحاجه ماسة إلى وجود برامج وطنية داعمة ورئيسية تدعم من قيم الانتماء والمواطنة والولاء لدى الشباب الجامعي ، وتعزز من خلالها مفاهيم الوحدة الوطنية داخل المجتمع . ولا شك بأن الوعي بمهددات قيم المواطنة وكيفية تجاوزها يشكل نقطة انطلاق للمحافظة على الإنجازات الكبيرة التي حققتها الدولة في كافة الميادين في فترة قصيرة نسبياً.

رابعاً: أظهرت النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع والمتضمن التعرف على المهددات الاقتصادية لقيم المواطنة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة أن المستوى العام للمهددات الاقتصادية لقيم المواطنة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة قد جاءت بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للإجابات (3.56)، بنسبة موافقة 71.2 % بانحراف معياري 0.81، وأظهرت النتائج أن أكثر المهددات الاقتصادية لقيم المواطنة تتمثل في التباين الكبير في مستويات الدخل بين المواطنين، وارتفاع مستوى متطلبات المعيشة وكمالياتها، وسيطرة الحياة المادية على الأفراد، وارتفاع مستوى متطلبات المعيشة وكمالياتها، ازدياد معدلات البطالة بين المواطنين، والاعتماد على القروض البنكية لتلبية الاحتياجات، وامتناع بعض المواطنين عن العمل في بعض الوظائف والأعمال، وعدم مواكبة مخرجات التعليم لاحتياجات سوق العمل، انتشار مظاهر الفساد الإداري والمالي، والارتفاع المتوالي لأسعار السلع والخدمات، وعدم الاهتمام بالتعليم المهني والحرفي، والفقر وتدني مستوى الدخل، والخوف من الفشل في الحصول على العمل في المستقبل، وارتفاع معدلات التحويلات المالية للخارج وجاء في الترتيب الأخير من حيث الأهمية النسبية عدم العدالة في توزيع مشاريع التنمية الاقتصادية حيث كانت درجة الموافقة على هذه الفقرة بدرجة متوسطة. وتتفق هذه النتائج مع (الشهراني، 2012) التي بينت أن من أهم المهددات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي تتمثل في الضغوط الاقتصادية المتمثلة في انتشار البطالة وزيادة أسعار السلع والخدمات. وتتفق هذه النتائج مع النظرية البنائية الوظيفية التي تؤكد على أن التهديدات الاقتصادية ما هي إلا حصيلة خلل في البناء الاجتماعي وخلل في الوظائف الاقتصادية في المجتمع (السمري، 2009).

خامساً: أظهرت النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس والمتضمن التعرف على المهددات الأمنية لقيم المواطنة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة أن المستوى العام

للمهددات الأمنية لقيم المواطنة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة قد جاءت بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للإجابات (3.58)، بنسبة موافقة 71.6 % بانحراف معياري 0.90، وأظهرت النتائج أن أكثر المهددات الأمنية لقيم المواطنة تتمثل في عدم الامتثال للأنظمة والقوانين، وانتشار المخدرات والمسكرات، وزيادة انتشار النوادي الليلية والإقبال عليها، وزيادة خطر الجماعات الإرهابية على الشباب، وتفشي جرائم العمالة الوافدة في المجتمع، وانتشار مظاهر الانحلال الأخلاقي والجنسي، وزيادة جرائم الاحتيال الالكتروني، والتساهل والتفاوت في تطبيق العقوبات بحق المخالفين، والنشاطات السرية للجماعات المتطرفة، وزيادة جرائم غسيل الأموال والتجارة الممنوعة، والتهاون في الالتزام بإشارات المرور على الطرقات، وقلة التعاون مع الأجهزة الأمنية لحل المشكلات ، وضعف الدور الوقائي للمؤسسات الأمنية، وعدم كفاية الأجهزة الأمنية، وجاء في الترتيب الأخير من حيث الأهمية : تدني مستوى الوعي الأمني لدى أفراد المجتمع. وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (السلطان، 2008) و دراسة (الشهراني، 2012) التي أظهرت أن من أهم عوامل التهديد الأمني تتمثل في التهديد الفكري والتطرف والإرهاب وأن أهم "الأسباب" التي ارتبطت بهذا العامل، تمثلت في التطرف الديني والعولمة وغياب الحرية والجريمة المنظمة والإرهاب وازدياد الجرائم الالكترونية والولاء القبلي والفوارق الاجتماعية وإهمال دور المرأة والضغوط الاجتماعية وانتشار ظاهرة تعاطي المخدرات بين الشباب وضعف الرقابة الاجتماعية.

سادساً: أشارت النتائج المتعلقة بالسؤال السادس والمتضمن التعرف على المهددات الثقافية لقيم المواطنة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة أن المستوى العام للمهددات الثقافية لقيم المواطنة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة قد جاءت بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للإجابات (3.57)، بنسبة موافقة 71.4 %

بانحراف معياري 0.84، وأظهرت النتائج أن أكثر المهددات الثقافية تتمثل في قلة الوعي بالأخطار المحيطة بالدولة وأبعاد السياسات الأجنبية تجاه الدولة، والدعوة لأفكار التعدية السياسية والفكرية، والجهل بطبيعة النظام السياسي والقانوني في الدولة، وتعدد الثقافات وغياب الهوية الوطنية، وانتشار ثقافة الاستهلاك بين أوساط الشباب في المجتمع، والدعوة للتطرف والإرهاب والتمييز والتعصب، ونشر ثقافة الإباحية من خلال القنوات الفضائية، والاضطرابات الفكرية والسياسية والحراك المجتمعي، والعولمة والتغيرات العالمية المصاحبة لها، وتراجع دور المؤسسات التعليمية والتربوية في غرس القيم والمعايير الأخلاقية، وتدني مستوى الوعي بأخطار مواقع التواصل الاجتماعي على الإنترنت، والجهل بجهود الأجهزة الأمنية في المحافظة على أمن الوطن، وانتشار ثقافة جنسيات العمالة الوافدة بين أفراد في المجتمع، وتدني مستوى الإعلام الأمني الهادف في المجتمع، وقلة الوعي بأهمية المشاركة في الانتخابات والمناسبات الوطنية" حيث كانت درجة الموافقة على هذه الفقرة بدرجة متوسطة، وفي الترتيب الأخير من حيث الأهمية : الغزو الثقافي الغربي للثقافة العربية " حيث كانت درجة الموافقة على هذه الفقرة بدرجة متوسطة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الخليفة، 2004) ودراسة (الزيود، 2009) التي بينت أن العولمة تمثل تحدياً حقيقياً للقيم المجتمعية وللثقافة والهوية الثقافية العربية، عن طريق انتشار الكثير من المظاهر المادية والمعنوية التي لا ترتبط بالثقافة والهوية الثقافية العربية لدى كثير من أبناء الشعب العربي، بالإضافة إلى أن العولمة أدّت إلى صبغ الثقافة العربية بالثقافة الاستهلاكية، وإلى تعميم استخدام اللغة الانجليزية على حساب اللغة العربية من خلال ازدياد استعمال اللغة الانجليزية في الأسرة والمدرسة والجامعة والإعلام والتأليف. وتتفق هذه النتيجة أيضا مع دراسة Reimers, (2010) من حيث تأكيدها على مواجهة تحديات العولمة باعتبار ذلك مدخلا ضروريا للحفاظ على الهوية الوطنية والخصوصية الثقافية للمجتمع.

سابعاً: بينت النتائج المتعلقة باختبار الفرضية الأولى والمتضمنة الكشف عن العلاقة بين "مهددات قيم المواطنة (الاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية، الثقافية) وانتشار أنماط السلوك المنحرف لدى الطلبة عن وجود علاقة طردية بين مستوى المهددات الاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية، الثقافية لقيم المواطنة وانتشار أنماط السلوك المنحرف، حيث بلغت قيمة معاملات الارتباط (0.46)، (0.51) ، (0.41) (0.45) على التوالي وهي قيم ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq$ (0.05، وتشير هذه النتيجة إلى أن زيادة مهددات قيم المواطنة الاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية، الثقافية في المجتمع تزيد من مستوى انتشار أنماط السلوك المنحرف في المجتمع، وتتفق هذه النتيجة مع جاءت به نظرية الصراع – وحسب هذه النظرية فإن الانحراف هو نتيجة للظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يعيش في ظلها الأفراد، وتتفق هذه النتائج أيضا من حيث مضمونها مع نظرية الأنومي لميرتون Merton التي تعتبر الانحراف السلوكي كنتيجة للتناقضات بين الأهداف التي يحددها البناء الثقافي للمجتمع وبين ما يقره من أساليب للوصول إلى تلك الأهداف، وبالتالي كلما كان هناك توازن بين العنصرين تنعدم أو تقل معدلات الانحراف في المجتمع وكلما قل أو فقد ذلك التوازن بقدر ما ينتشر السلوك المنحرف بين أفراد المجتمع. وفي هذا السياق أظهرت دراسة (سعد الدين وفوزي، 2014) وجود علاقة ارتباطيه موجبة دالة إحصائيا بين اتجاهات الشباب الجامعي نحو الالتزام بالواجبات والحصول على الحقوق، وهذا يعني أن إشباع حاجات الشباب يؤدي إلى زيادة التزامهم بواجباتهم تجاه وطنهم ومجتمعهم، فقد أشارت دراسة (خليفة، 2004) إلى أن القيم السلبية في المجتمع تكشف عن خلل واضح في منظومة القيم، مما يعني حدوث نوع من التخلي عن العديد من القيم الإيجابية وتبني القيم السلبية والتي أثرت بشكل واضح وبشكل سلبي على سلوك الشباب واتجاهاتهم نحو المشاكل التي يعاني منها المجتمع. وتلتقي هذه النتائج مع العديد من الدراسات

السابقة في هذا السياق فقد كشفت نتـائج دراسـة (المرهبـي، 2008)، ودراسـة (الجهني، 2014) أن هناك علاقة سلبية بـين مسـتوى المشـاركة فـي الأعمـال والنشاطات المدنية، ومستوى تقبل المشاركة والانـدماج مـع الآخـرين والسـلوك المنحرف، وتتوافق هذه النتائج مع دراسة (النجار، 2008) من حيث أن هناك تأثير إيجابي للقيم الإيجابية المقدمة خلال المسلسلات المدبلجة على سـلوك المشـاهدين، وأظهرت نتائج دراسة (نبيل، 2005م) وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين السلوك العدواني والالتزام بالقيم، وتلتقي هذه النتيجة مع دراسـة وانـج وهـايكى (Wang&Heikki,2012) التي كشفت نتائجها عن وجود ارتبـاط موجـب ودال إحصائية بين قيم الإثيارية والمسئولية الاجتماعية. وتتفق هذه النتيجة أيضـا مـع جاءت به نظرية الصراع – وحسب هذه النظرية فإن الانحراف هو نتيجة للظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يعيش في ظلها الأفراد، وتتفق هـذه النتـائج أيضا من حيث مضمونها مع نظرية الأنـومي لميرتـون Merton التـي تعتبـر الانحراف السلوكي كنتيجة للتناقضات بين الأهداف التي يحـددها البنـاء الثقـافي للمجتمع وبين ما يقره من أساليب للوصول إلى تلك الأهداف، وبالتالي كلمـا كـان هناك توازن بين العنصرين تنعدم أو تقل معدلات الانحراف في المجتمع وكلما قـل أو فقد ذلك التوازن بقدر ما ينتشر السلوك المنحرف بين أفراد المجتمـع. وبشـكل جزئي تلتقي نتائج هذه الدراسة مع دراسة (الزيود، 2009) التي بينت أن المهددات الثقافية للقيم قد أدت إلى انتشار الجريمة بصور وأشكال متعـددة ومتنوعـة، فمـن الجريمة الأخلاقية إلى الجريمة الاقتصادية، ويعود ذلك إلى التقليد والمحاكاة وما يبث عبر الآلة الإعلامية الغربية الأميركية التي تنشر ثقافة الجريمـة والعنـف بهـدف السيطرة والربح المادي، الأمر الذي أدى إلـى انتشـار الكثيـر مـن السـلوكيات الاجتماعية المنحرفة كالخيانة، والزواج العرفي، وعقوق الوالدين، والعلاقات غيـر الشرعية بين الجنسين. وتلتقي هذه النتائج مع دراسـة (Wood, 2009) ودراسـة

(Reimers, 2010) التي أكدت على ضرورة بذل الجهود لترسيخ قيم المواطنة وتوظيف الإعلام التربوي في المؤسسات التعليمية لمواجه تحديات أخطار العولمة. لذلك فإن التنشئة الوطنية الفاعلة التي يتم تدعيمها بقيم الولاء والانتماء القوي للوطن تؤدي إلى الحفاظ على أمن أفراد المجتمع والدولة ككل واستقرارهما، وهو الهدف الاستراتيجي الذي كان وما يزال محور اهتمام القيادات السياسية عامة في دولة الإمارات العربية المتحدة، فالقضايا والمشكلات والتحديات والتهديدات والأزمات التي تشهدها دولة الإمارات العربية المتحدة في العصر الحديث وبالتحديد في بداية القرن العشرين هي نتاجا لعمليات سريعة ومتواصلة من قوى التدخل والتفاعل السلبي لمجموعة من العوامل والمتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فلذلك لم تعد دراسة هذه التهديدات حكرا على مجال دراسي معين من مجالات العلوم الاجتماعية، وإنما باتت مهمة دراساتها والبحث عنها لمعرفة سلبياتها ومخاطرها مهمة وطنية الهدف.

ثامناً: أظهرت النتائج المتعلقة باختبار الفرضية الثانية والمتضمنة الكشف عن العلاقة بين "مهددات قيم المواطنة (الاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية، الثقافية) ومستوى الالتزام بقيم المواطنة لدى الطلبة عن وجود علاقة عكسية بين مستوى المهددات الاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية، الثقافية لقيم المواطنة ومستوى الالتزام بقيم المواطنة، حيث بلغت قيمة معاملات الارتباط (0.39-)، (0.51-) ، (0.44-) ، (0.48-) على التوالي وهي قيم ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وتشير هذه النتيجة إلى أن زيادة مهددات قيم المواطنة الاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية، الثقافية في المجتمع تقلل من مستوى الالتزام بقيم المواطنة في المجتمع، وتتفق هذه النتيجة مع جاءت به نظرية الضبط الاجتماعي – وحسب هذه النظرية فإن الانحراف هو نتيجة للظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي

يعيش في ظلها الأفراد، وتتفق هذه النتائج أيضا من حيث مضـمونها مـع نظريـة الأنومي لميرتون Merton التي تعتبر الانحراف السلوكي كنتيجة للتناقضات بـين الأهداف التي يحددها البناء الثقافي للمجتمع وبين ما يقره من أساليب للوصول إلـى تلك الأهداف، وبالتالي كلما كان هناك توازن بين العنصرين تنعدم أو تقل معـدلات الانحراف في المجتمع وكلما قل أو فقد ذلك التوازن بقدر ما ينتشر السلوك المنحرف بين أفراد المجتمع. وتلتقي هذه النتائج مع العديد من الدراسـات مثـل دراسـة (Rayan, 2007) التي أظهرت أن القيم المتضمنة في المناهج الدراسية تعمل على إلهام وتحفيز الطلاب ليكونوا مواطنين صالحين في المجتمع، كما تسهم القـيم فـي توجيه سلوك الطلبة بشكل إيجابي مع أفراد المجتمع، كما أنها لها تأثير كبير علـى قراراتهم وتوجهاتهم اتجاه الوطن، وضمن هذا السياق فقد أكدت دراسة Carlsson (& Sonnader, 2006) على ضرورة تزويد الطلبة بالقيم والأفكار الوقائية التـي يراعى فيها التأثير على بناء شخصيته الفكرية، وتشـجيع الطلبـة علـى الانتمـاء والتمسك والالتزام بالنظم والتعليمات السائدة في المجتمع، كما ينبغي على الجامعات تدعيم انتماء الطلبة لثقافة المجتمع من خلال إشراكهم وربطهم بأهداف وقضايا تعمل على تفاعلهم مع القيم الفكرية والثقافية، التي تنعكس علـى سـلوكهم، واختيـارهم للجماعات التي ينتمون إليها. وجاءت هذه النتيجة متوائمة مع ما يشـهده المجتمـع الإماراتي من مهددات لقيم المواطنة والتي تشكل مهددات حقيقية للهويه الوطنية في ظل التغيرات والتطورات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والسياسية والثقافية التي يشهدها المجتمع، فقد شهد المجتمع الإماراتي نقلة هائلة في نصف قرن أو أقل مـن الزمن، فقطع بهذه الفترة الزمنية القصيرة أشواطا، تجد المجتمعات الأخرى صعوبة في استيعابها على مدى قرون، مما عرض المجتمع الإماراتي للكثير من التحـديات على جميع الأصعدة، ولكن بحكمة القيادة الحكيمة للدولـة وبعـد نظرهـا وصـدق

بصيرتها ووفاء مواطنيها استطاعت أن تضع القواعد الأساسية للمواطنة الصالحة في خضم واقع عاصف بالمتغيرات.

تاسعاً: أظهرت النتائج المتعلقة باختبار الفرضية الخامسة والمتضمنة الكشف عن الاختلاف في متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة نحو الالتزام بقيم المواطنة لدى الطلبة في الجامعات والتي تعزى إلى اختلاف المتغيرات (الجنس، نوع الكلية، السنة الدراسية، الجنسية، مكان الإقامة، الدخل الشهري) عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α<0.05) في متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة باختلاف الجنس ولصالح الذكور، وباختلاف الجنسية ولصالح المواطنين من الجنسية الإماراتية، وباختلاف مكان الإقامة ولصالح أفراد عينة الدراسة من المقيمين في البادية، وباختلاف مستوى الدخل ولصالح أفراد عينة الدراسة من فئة الدخل "10000-20000" درهم إماراتي، وباختلاف السنة الدراسية ولصالح أفراد عينة الدراسة من السنة الدراسية الرابعة.

عاشراً: أظهرت النتائج المتعلقة باختبار الفرضية السادسة والمتضمنة الكشف عن الاختلاف في متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة نحو درجة انتشار أنماط السلوك المنحرف لدى الطلبة في الجامعات والتي تعزى إلى اختلاف المتغيرات (الجنس، نوع الكلية، السنة الدراسية، الجنسية، مكان الإقامة، الدخل الشهري) عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α<0.05) في متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة باختلاف الجنس ولصالح الذكور، ، وباختلاف نوع الكلية ولصالح أفراد عينة الدراسة من الكليات الطبيعية، وباختلاف مكان الإقامة ولصالح أفراد عينة الدراسة من المقيمين في المدينة، وباختلاف مستوى الدخل ولصالح أفراد عينة الدراسة من فئة الدخل "أكثر من

20000" درهم إماراتي، وباختلاف السنة الدراسية ولصالح أفراد عينة الدراسة من السنة الدراسية الرابعة. وتلتقي هذه النتيجة مع دراسة (توفيق، 2003) التي أظهرت نتائج المقارنات بين الجنسين في مكونات السلوك العدواني فروقا دالة عند مستوى دلالة 0.05 على عاملي التهور والعدوان البدني، وعلى عاملي العدوان العام، والعداوة والعدوان اللفظي، حيث كانت الفروق لصالح الذكور. وتختلف هذه النتائج جزئيا مع دراسة (نبيل، 2005م) التي بينت نتائجها عدم وجود اختلاف في مستوى السلوك العدواني يعزى إلى اختلاف فئات متغيرات: الجنس، والتخصص، والمعدل التراكمي، والمستوى الأكاديمي. ووجود فروق داله إحصائيا في مستوى السلوك العدواني والقيم يعزى إلى اختلاف مكان الإقامة.

حادي عشر: أظهرت النتائج المتعلقة باختبار الفرضية السابعة والمتضمنة الكشف عن الاختلاف في متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى مهددات قيم المواطنة (الاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية، الثقافية) والتي تعزى إلى اختلاف المتغيرات (الجنس، نوع الكلية، السنة الدراسية، الجنسية، مكان الإقامة، الدخل الشهري) عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha<0.05$) في متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة باختلاف الجنس ولصالح الذكور، وباختلاف نوع الكلية ولصالح أفراد عينة الدراسة من الكليات الطبيعية، وباختلاف الجنسية ولصالح أفراد عينة الدراسة من المواطنين من الجنسية الإماراتية، وباختلاف مكان الإقامة ولصالح أفراد عينة الدراسة من المقيمين في المدينة، وباختلاف مستوى الدخل ولصالح أفراد عينة الدراسة من فئة الدخل "أكثر من 20000" درهم إماراتي، وباختلاف السنة الدراسية ولصالح أفراد عينة الدراسة من السنة الدراسية الرابعة والثالثة.

2.4 التوصيات:

بناءً على النتائج التي تم التوصل لها تقدم الدراسة التوصيات التالية:

(1) ضرورة قيام الجامعات بتدعيم منظومة قيم المواطنة لدى الطلبة في الجامعات مع الأخذ بالاتجاهات المعاصرة في التربية على المواطنة في ظل ثورة الاتصالات والمعلومات والعولمة وما يصاحبها من أخطار اجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية على أسس الديمقراطية والمشاركة وقيم العدل والمساواة.

(2) تفعيل دور الجامعات في دولة الإمارات العربية المتحدة في تدعيم قيم العمل التعاوني والتطوعي بين الطلبة، بما يضمن تعميق شعورهم وإحساسهم بقيم المواطنة وأبعادها مثل الولاء والانتماء وخدمة الوطن.

(3) إنشاء وتطوير المراكز الشبابية في الجامعات والعمل على تفعيلها لتدعيم قيم المواطنة وإشغال أوقات الفراغ لدى الشباب لأبعادهم عن السلوكيات المنحرفة.

(4) زيادة التعاون بين الجامعات والجهات الأمنية في الدولة لتقديم البرامج والدورات التدريبية للطلبة لتدريبهم على مفاهيم قيم المواطنة والتربية الأمنية، بالإضافة إلى توعيتهم بأخطار السلوكيات المنحرفة وخاصة في مجال تعاطي المخدرات والتطرف والعنف، مع تنفيذ برامج وأساليب مساعدة لضبط سلوكيات الطلبة السلبية والحد منها.

(5) تفعيل دور الإرشاد الطلابي في الجامعات في مجال التوعية بمهددات قيم المواطنة، ولاسيما ما يتعلق بالمفاهيم والمستجدات الناجمة عن التغيرات العالمية الجديدة لتكوين الكفايات الأمنية والوطنية اللازمة لدى الطلبة لتطبيقها بصورة فاعلة في سلوكهم اليومي.

(6) ضرورة إجراء المزيد من الدراسات التطبيقية التي تبحث في مصادر أخرى لمهددات قيم المواطنة لدى فئات المجتمع المختلفة، والتعرف على أثرها في السلوك المنحرف.

قائمة المراجع

أ. المراجع العربية

- أسعد، محمد توفيق و شراب يوسف (2005) مجتمع الإمارات الأصالة والمعاصرة، مكتبة الفلاح، الكويت.
- إسماعيل، إجلال حلمي (2001) الاغتراب الاجتماعي بين الشباب في مجتمع الإمـــارات، دراســـة ميدانية على عينة من طلال جامعة الإمارات، مجلد شؤون اجتماعية، العدد 40، المجلد (10) ص ص 5-40، الإمارات العربية المتحدة.
- البنهاني، سعود بن سليمان بن مطر(2007) ،المواطنة والتحديات المعاصرة في المجتمع العماني ، متـــوفر علـــى الانترنـــت: http://www. damascusuniversity.edu.sy /faculties /edu/
- البيومي، محمد أحمد (2013) علم اجتماع القيم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- التابعي، كمال (2008) الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنميـــة، دار المعرفـــة الجامعيـــة، القاهرة، مصر.
- توفيق، توفيق عبد المنعم، 2003 ، المكونات العاملية للسلوك العدواني لدى عينات مـــن طـــلاب المرحلتين الجامعية والثانوية في البحرين، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 31 ، ع 2، ص ص 67-98 ، جامعة الكويت.
- جامعة الإمارات العربية المتحدة (2010) نظرة التغير الاجتماعي والمشكلات الاجتماعية، دراسات في المجتمع الإماراتي، العين، الإمارات العربية المتحدة.
- الجبارة، عبدالله بن محسن (2006) البطالة لدى الخريجين الأسباب المحتملة والانعكاسات الأمنيـــة والحلول المقترحة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنيـــة، الريـــاض، المملكة العربية السعودية.
- جرار، أماني غازي (2011) المواطنة العالمية، دار وائل للنشر، والتوزيع، عمان، الأردن.
- الجسار، سلوى عبدالله (2009) رؤية جديدة نحو تطوير التعليم، المنتدى الثـــاني للمعلـــم، ابريـــل 2009م، جامعة الكويت، الكويت.
- الجنجي، علي، (2007)، دور التربية في وقاية المجتمع من الانحراف الفكـــري، جامعـــة نـــايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

- الجهني، مها صويلح (2014) المواطنة وعلاقتها بالانحراف لدى طلبة الجامعات، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.
- حامد، شكري نزال (2003) مناهج الدراسات الاجتماعية وأصول تدريسها، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات العربية المتحدة.
- الحبيب، فهد إبراهيم (2005) تربية – الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- الحجار، صلاح محمود (2008) المواطنة وحقوق الإنسان، أسس ومبادئ، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.
- الحديد، علي يحيى (2006) دور التلفزيون الأردني في تشكيل منظومة القيم لدى طلاب الجامعة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن.
- الحسن، إحسان محمد (2008) علم اجتماع الجريمة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- أبو حشيش، بسام (2010) المواطنة لدى الطلبة المعلمين بمحافظة غزة، مجلة جامعة الاقصى، المجلد 30 ، العدد الأول، غزة، فلسطين.
- حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، (2012) وثيقة قيم وسلوكيات المواطن الإماراتي، منشور على الموقع الالكتروني لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.
- حميد، سالم محمد (2913) الحريات المدنية والسياسية في دستور الإمارات، مركز المزماة للدراسات والبحوث، دولة الإمارات العربية المتحدة.
- حنفي، حسن (1999) ما العولمة، :دار الفكر العربي، بيروت، لبنان.
- الحولي، عليان (2003) الأصول الاجتماعية والفلسفية للتربية، مكتبة آفاق، غزة، فلسطين.
- الخريف، رشود بن محمد (2009) الخلل السكاني في دول مجلس التعاون الخليجي، ورقة مقدمة في مؤتمر العربي للسكان والتنمية في الوطن العربي: الواقع والآفاق، 18–20 مايو 2009، الدوحة، قطر.
- خطاب، سمير خطاب (2004) التنشئة السياسية والقيم، ط2، ايتراك للطبعة والنشر، القاهرة، مصر.
- خليفة، عبد اللطيف (2004) التغير في نسق القيم لدى الشباب الجامعي: مظاهره وأسبابه، بحث مقدم للمؤتمر السنوي الثاني بجامعة الزرقاء الأهلية بعنوان "الشباب الجامعي ثقافة وقيم في 29 /يوليو/ 2004 . الزرقاء، الأردن.

- بن خميس، عبدالله (2004). تضمين مفاهيم المواطنة في مناهج العلوم، ورقة عمل مقدمـــة إلـــى ورشة المواطنة في المنهج المدرسي، وزارة التربية والتعليم، مسقط 20-2004/3/22.
- دسوقي، كمال (2000) علم الاجتماع ودراسة المجتمع، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر.
- دوركايم، أميل (1988) قواعد المنهج في علم الاجتماع، ترجمة محمد قاسم والسيد محمد بـــدوي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر.
- الرازي، محمد بن شمس (2010) مختار الصحاح، مؤسسة الرسالة العالمية، بيروت، لبنان.
- الرشيدي، براك صنت عايض (2006). درجة تمثل معلمي المرحلـــة الثانويـــة للمفـــاهيم الوطنية واتجاهات الطلبة نحوها في دولة الكويت، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعـــة الأردنية، عمان، الأردن.
- الرشيدي، عبد الرحمن (2013) إسهام كتب التربية الوطنية في تعزيز قيم المواطنة لدى الطلبـــة، من وجهة نظر معلمي مادة التربية الوطنية مي منطقة حائل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.
- الزبون، أحمد محمد (2013) المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بمنظومة القيم الممارسة لدى طلبـــة جامعة البلقاء التطبيقية، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلّد 5، العـــدد 3 ، ص ص 342-367، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- زهران، حامد عبد السلام (2003) علم النفس الاجتماعي، ط 2، عالم الكتب، عمان، الأردن.
- الزهراني، عوض (2007) دور الأساليب التنظيمية في الحد من تخلف الوافدين، رسالة ماجســـتير غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.
- الزيات، السيد عبد الحليم (2002) التنمية السياسية الأبعـــاد المعرفيـــة والمنهجيـــة، دار المعرفـــة الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- زيدان، أكرم (2008) سيكولوجية المال، هوس الثراء وأمراض الثروة، سلســـلة علـــم المعرفـــة، الكويت، الكويت.
- الزيود، ماجد (2006) الشباب والقيم في عالم المتغير، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن.
- الزيود، محمد صايل (2009) تأثير العولمة على الثقافة العربية، دراسة منشـــورة علـــى الموقع الالكتروني www.arabthoughts.com

- الساعاتي، حسن (1999) نسق القيم في المجتمع والتغير الاجتماعي في القيم الأخلاقية المرتبطة بعمل رجل الأمن، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- الساعدي، محمد (2010) المعجم الوسيط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- سامح، فوزي (2007) المواطنة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، مصر.
- السرحان ، حمود سعد (1994) الصراع القيمي لدى الشباب العربي، دراسة حالة الأردن، وزارة الثقافة، عمان، الأردن.
- سعد الدين، وفوزي ميهوبي (2014) اتجاهات الشباب الجامعي نحو قيم المواطنة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 14 لسنة 2014م، ص ص 69- 82، الجزائر.
- السلطان، فهد (2008) التربية الأمنية ودورها في تحقيق الأمن الوطني، ندوة الأمن مسؤولية الجميع، جامعة الملك سعود 11-14 محرم 1429هـ، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- السليحات، ملوح (2014) تصورات طلبة جامعة البلقاء التطبيقية في الأردن لدرجة إسهام البيئة الجامعية في الصراع القيمي في ضوء التغيرات العالمية المعاصرة، مجلة دراسات، المجلد 41، العدد 1، ص ص 204-222، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- السمري، عدلي (2009) علم الاجتماع الجنائي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- سمير، حسن (2002) الثورة المعلوماتية: عواقبها وآفاقها، مجلة جامعة دمشق، المجلد (18) العدد (1) ص ص 207-234، جامعة دمشق، سوريا.
- السيد، عوض (2001م)، الجريمة في المجتمع المتغير، الإسكندرية، المكتبة المصرية.
- الشافعي، مؤمن (2006) التحولات الاقتصادية وانعكاساتها الاجتماعية على أزمة الشباب في مصر، الشباب ومستقبل مصر، المركز العربي للتعليم والتنمية، القاهرة، مصر.
- أبو شاور، ازدهار (2007) الصراع القيمي وعلاقته بالتكيّف الدراسي لدى طلبة كليات العلوم التربوية في الجامعات الأردنية الرسمية، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية. عمان، الأردن.
- الشراح، يعقوب أحمد (2001) التربية والانتماء الوطني، تحليل ونقد، دار الفكر الحديث للنشر والتوزيع، الكويت، دولة الكويت.

- الشريوفي، عمر مساعد (2009) . التحول إلى مجتمع المعرفة وأثره في تعزيز الأمن الفكري ، بحث مقدم للمؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري " المفاهيم والتحديات " المنعقد بجامعة الملك سعود، الفترة 22– 25 جمادى الأول 1430هـ، بالرياض، المملكة العربية السعودية.
- الشهراني، محمد سعيد (2012) مصادر التهديد الأمني لدول مجلس التعاون الخليجي كما يراها الشباب الجامعي الخليجي الدارسين في الأردن، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.
- الشوربجي، منار (2010) الديمقراطية وحقوق المرأة بين النظرية والتطبيق، سلسلة ركائز الديمقراطية، ط2، دولة فلسطين.
- الشويحات، صفاء (2003) درجة تمثل طلبة الجامعات الأردنية لمفاهيم المواطنة الصالحة، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- الصباح، ثامر (2009) خلل التركيبة السكانية بدول الخليج، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر التركيبة السكانية في دول الخليج، مملكة البحرين، 2009.
- صليبا، جميل (2000) المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان.
- ضوء تحديات العصر،المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، مصر.
- عابد، محمد جابري (2009) العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، لبنان.
- عاصي، بولس (2010) المواطنة والدولة: مقاربات واتجاهات، منتدى الفكر اللبناني، بيروت، لبنان.
- العامر، عثمان صالح (2005) أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب السعودي، المؤتمر الثالث للمواطنة، الباحة، المملكة العربية السعودية.
- العامري، صالحة (2013) دور المرأة الإماراتية في المشاركة السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- عبد الفتاح ،إسماعيل (2001) القيم السياسية في الإسلام، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، مصر.
- عبد المعطي، عبد الباسط والهواري عادل مختار (2005) علم الاجتماع والتنمية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر.
- العبدلي، سمير (2003) الثقافة السياسية للناخب اليمني وأثرها على سلوكه الانتخابي: دراسة ميدانية لأمانة العاصمة صنعاء، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية.

- العتيبي، ناصر بن هليل (2011) جرائم العمالة الوافدة في المجتمع السعودي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- العزام، عبد المجيد، محمد، الهزيمة (2008) أثر الثقافة السياسية في المشاركة السياسية في الأردن: دراسة استطلاعية، أبحاث اليرموك "سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية"، المجلد (14) العدد (4) ص ص 80–111، جامعة اليرموك، الأردن.
- عقل، محمود عطا (2006) القيم السلوكية لدي طلاب المرحلتين المتوسطة والثانوية في دول الخليج العربية، مكتب التربية والتعليم لدول الخليج العربي، الطبعة الثانية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- علوان، حسين (2009) إشكالية بناء الثقافة المشاركة في الوطن العربي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.
- عليمات، عبير (2006) تقويم وتطوير الكتب المدرسية للمرحلة الأساسية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- عليوه، إيمان (2004) الانتماء السياسي لدى طلاب الجامعة ودور مؤسسات التنشئة السياسية فى دعمه دراسة ميدانية على عينة من طلاب جامعة المنيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنيا، 2004.
- عمارة، محمد (2005) الروح الوطنية روح الحياة، مجلة المعرفة ، وزارة التربية والتعليم، العدد 56 ،فبراير 2، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- العمر، معن، (2004) التغيّر الاجتماعي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- عمران، عبد المجيد، (2001)، التصوير الفيومينولوجي لمعالجة مشكلة الجريمة والانحراف في الدول العربية، بحث في كتاب: البحث العلمي والوقاية من الجريمة والانحراف، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- العوامرة، عبد السلام والزبون محمد (2014) دور الجامعات الأردنية الرسمية في تعزيز تربية المواطنة وعلاقتها بتنمية الاستقلالية الذاتية لدى طلبة كليات العلوم التربوية من وجهة نظرهم، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد 28، العدد (2) ص 108–149.
- العواملة، عبدالله والشنيكات، خالد (2012) درجة وعي طلبة جامعة البلقاء التطبيقية بمفهوم الثقافة السياسية وأبعادها، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلّد 39 ، العدد 2، الجامعة الاردنية، ص 325– 346.

- غباش، موزة عبيد (2010) هويتي، الإصدار الثاني لرواق عوشة بنت حسين الثقافي، دبي، الإمارات العربية المتحدة.
- غبان، محروس احمد (2009) التنمية الشاملة للمجتمعات الإسلامية ودور التربية الإسلامية في تحقيقها، ط2، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.
- غيث، محمد عاطف (2009) قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر.
- الفخري، جمال سالم (2008) التركيبة السكانية في دول مجلس التعاون الخليجي، مركز الخليج للأبحاث، دبي- الإمارات العربية المتحدة، 2004.
- الفيومي، أبي العباس أحمد (2012) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- القريشي، غنى ناصر (2011) علم الجريمة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن.
- القواسمة، أحمد حسن (2014) درجة ممارسة عضو هيئة التدريس لقيم المواطنة من وجهة نظر طلبة جامعة طيبة فرع العلا، مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي، المجلد 34، العدد (1) ص 31-46.
- الكلابي، قيس اسماعيل (2009) الثقافة السياسية عند طلبة جامعة بغداد " دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، العراق.
- كنعان، أحمد علي (2004) دور التربية في مواجهة العولمة وتحديات القرن الحادي والعشرين وتعزيز الهوية الحضارية والانتماء للأمة، بحث مقدم إلى ندوة:العولمة وأولويات التربية جامعة الملك سعود، الفترة من 17-2004/4/18م، المملكة العربية السعودية.
- الكواري، علي (2004) المواطنة والديمقراطية في البلدان والرقي الحضاري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- أبو لبدة، وفاء (2005) أثر العولمة على الاستقرار الاجتماعي، والاقتصادي في الوطن العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن.
- اللقاني، احمد حسين (1990) تدريس المواد الاجتماعية، عالم الكتب للنشر، القاهرة، مصر.
- لورنس، بسطا زكريا (2002) دور المدرسة في تنمية شخصية المتعلم في
- مبارك، تركي (2008) أثر التراث على الهوية الوطنية، مجلة علوم إنسانية، السنة (5) العدد (36) ص ص 49-79.

- المجادي، فتوح (2009) المواطنة والتربية البيئية، مركز البحوث التربوية والمناهج، الكويت، دولة الكويت.
- محافظه، علي (2008) التربية الوطنية، دار جرير للنشر والتوزيع، ط 2، عمان، الأردن.
- المركز الوطني للإحصاء (2012) بيانات السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة، دبي، الإمارات العربية المتحدة.
- المرهبي، يحيى أحمد حسن (2008) العوامل المؤثرة في قيم المواطنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صنعاء، اليمن.
- مشرف، ميسون (2009).التفكير الأخلاقي وعلاقته بالمسئولية الاجتماعية وبعض المتغيرات لدي طلبة الجامعة الإسلامية بغزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، فلسطين.
- المشهداني، علي حسين (2013) العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي – التحديات والحلول- مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، العراق.
- المصري، نعيم فيصل (2013) أثر المسلسلات المدبلجة في القنوات الفضائية العربية على القيم لدى الشباب، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الثاني، ص 363 – ص 395 يونيو 2013.
- مطر، أحمد عبد الله (2005) واقع التركيبة السكانية ومستقبلها في دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.
- المطوع، أحمد (2007) المنظور الاقتصادي للآثار الإيجابية والسلبية للعمالة الوافدة في دولة الإمارات، دار البشائر للطباعة والنشر، دبي.
- المعمري، سيف بن ناصر (2006) تربية المواطنة، توجهات عالمية في إعداد المواطن الصالح، مكتبة الجيل الواعد، مسقط، عمان.
- مكروم، عبدالودود (2004) الإسهامات المتوقعة للتعليم الجامعي في تنمية قيم المواطنة، مجلة مستقبل التربية العربية، المركز العربي للتعليم والتنمية، القاهرة، مجلد(10)، عدد (33) ص ص 76-96.
- الملا، شيخة محمد (2005) المشاركة السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة، المنتدى العربي – التعليم وآفاق الشراكة في ضوء أهداف الإنمائية الالفية، القاهرة، مصر.

- ممدوح، عبدالحميد (2005) استراتيجيات ونظريات العمل الشرطي، استراتيجية النقــاط الســبع نموذجًا، دورية الفكر الشرطي، العدد (55)، مركز بحوث شرطة الشارقة، الإمارات العربيــة المتحدة. ص ص 23-29.
- منصور، محمد إبراهيم (2008)العولمة ومستقبل الدولة القطرية في الوطن العربــي، مجلــة المستقبل العربي، العدد 282، ص ص 123-158، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيــروت، لبنان.
- منصور، ممدوح (2010) العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعــاد، المكتــب الجــامعى الحديث ، الإسكندرية، مصر.
- بن منصور، يمين (2010) دور القيم الدينية في التنمية الاجتماعيــة، رســالة ماجســتير غيــر منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.
- ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل (1997) لسان العرب، دار إحيــاء التــراث العربــي، ط2، بيروت، لبنان.
- ناريان (2004) تعليم القيم الإنسانية والمواطنة، ندوة المواطنة في المنهج الدراســي، 15 – نيسان-2004، وزارة التربية والتعليم، مسقط، عمان.
- ناصر، إبراهيم ((2002) المواطنة، دار الرائد العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- نبيل، أحمد مخلافي (2005) العلاقة بين السلوك العدواني والقيم ومدى تأثرهــا بعــدد مــن المتغيرات الديمغرافية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك.
- النجار، باقر سلمان (2009) الموارد البشرية والتنمية في الخليج العربــي، مركــز الإمــارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي.
- النجار، دينا عبد الله (2008) القيم التي تقدمها المسلسلات المدبلجة المعروضــة فــي القنــوات الفضائية العربية ومدى إدراك المراهقين لها، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعــة القــاهرة، كلية الإعلام، القاهرة، مصر.
- النجار، لطيفة إبراهيم (2008) العربية وهوية الأمة في مؤسسات التعليم العام والعالي في دولــة الإمارات العربية المتحدة، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين، الإمارات العربية المتحدة.
- نصيف، عايدة (2011) السياسة والدين والديمقراطية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر.
- نوصير، بلقاسم (2010) التنمية والتغير في نسق القيم الاجتماعية، رسالة دكتوراه غير منشــورة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، الجزائر.

- هلال، فتحي (2000) تنمية المواطنة لدى طلبة المرحلة الثانوية بدولة الكويت، دراسة ميدانيـــة، منشورات وزارة التربية والتعليم، الكويت، دولة الكويت.
- الوريكات، عايد (2008). نظريات علم الجريمة، دار الشروق للنشر والتوزيـــع، ط2، عمـــان، الأردن.
- وزارة التربية والتعليم(2014) محتوى مناهج كتب التربية الوطنية، أبو ظبي، دولـــة الإمـــارات العربية المتحدة.
- وطفة، علي اسعد (2002) أشكال الهوية والانتماء، مجلة المستقبل العربي،العدد 282 ، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- وطفة، علي أسعد، والشهاب، علي جاسم، (2004)، علم اجتماع المدرســي، مجمـــع المؤسســـة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- وهبان، أحمد (2003) التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، الدار الجامعيـــة، الإســـكندرية، مصر.

ب. المراجع الأجنبية

- Allport G. , Veronon P., (1961) A study of Value Scale for Measuring The Dominant In Person, Lity, Houghton Mifflin, NEW YORK, USA .
- Arnett, J.(2002) The Psychology Of Globalization. American Psychologist. 57, 10, 774-783-43. NEW YORK, USA .
- Barber, Teree (2009) Participation, Citizenship And Wellbeing, Engaging With Young People, Making Difference, Young, 17(1): 25-40.
- Berkowitz, Leonard (1980) , A survey Of Social Psychology, 2 End Edition , Holt Rinehart And Winston , New York , p 307.
- Carlsson, Umb , Sonnader, O., (2006) The Role Of The Educational Establishment, Journal Of Intellectual Disability Research, Vol. 50, No. 5, P 326-334. Norwich, U.K.
- Clemens Bartollas And Simon Dinitz, (1989) "Introduction To Criminology", Haper And Row Publishing, New York, p.229.
- Clemens Bartollas And Simon Dinitz, (2010) "Introduction To Criminology", Haper And Row publishing, New York.
- Ethier, K & Deaux, K(1994). Negotiating Social Identity When Contexts Change: Maintaining Identification and Responding To Threat. Journal of personality and Social Psychology. Vol 67 No:2, pp. 243-251.

- Frazier, Ch., (1976), Theoretical Approach To Deviance, Columbus, (OHIO), Charles E Merrill Publishing Co.
- Gennaro F. Vito And Ronald M.Holmes, (1994) Criminology, Theory, Research And Policy, Wadsworth Publishing Co.. California, USA.
- Giddens, Anthony (2002) Emile Durkheim, Selected Writings, Cambridge University, London.
- Grady. L. A. (2003). " A comparison Of Selected Social Values In Students Attending Catholic School With Those Of Students Attending Public School, University Of Indiana, Diss cited, Abs vol (40)No (7), p 3721 – A.
- Honohan, I. (2005) Active citizenship In Contemporary Democracy, In Harris, C. The Report Of The Democracy Commission: Engaging Citizens, The Case For Democratic Renewal In Ireland, Dublin: TASC and Democratic Dialogue.
- Johnson, Doyle Paul, (2005) Sociological Theory . Classical Founders And Contem Poroary Perspectives. John Wiley And Sons . New York.
- Judith, T., (2002) The School Role In Developing Civic Engagement: A study Of Adolescents In Twenty Eight Countries, Applied Development Science, Vol. 6, Issue 4, EBSCO.
- Marshall, T.H. (1994) "Citizenship And Social Class", In B.S. Turner And P. Hamilton, Eds Citizenship: Critical Concepts (Volume II). London: Routledge, pp.5–43.
- McKeever, Grainne (2007) Citizenship And Social Exclusion, British Journal Of Criminology, 47(3): 423-438.
- Merton, Robert & K. Nisbet, Robert (1970), The Sociology of Social Problem, New York: Harcourt Brace Jovanovich.
- Merton. R (1961) Social Theory And Social Structure .Free Press, ppb-160, New York: Harcourt Brace Jovanovich.
- Miller, D. (2000). Citizenship And National Identity, Malden, Mass.; Oxford: Polity Press.
- Rayan, G., (2007) Confliction Values Management The Tension Education, Management And Administration, Vol 32, No 4, pp 211-265.
- Reimers, J.(2010) Citizenship, Identity And Education Examining, The Public Purposes Of Schools In An Age Of Globalization, J. Education ,Vol, 6 , No ,4.pp,37-55.
- Richard, H.& James,A.(2008) Globalization: Psychological Problems and Social Needs International And Cultural Psychology Cultural Competency Training In A Global Society, Springer Science+Business Media,25-43.

- Rocher, Guy (1970) Changement Social, Edition, IHMN, Paris, 1970, PP 20-21.
- Sagar, S & Sharma, M., (2010) Globalization, Threatened Identities, Coping and Well-Being, Psychological Studies, 55,4,313-322.
- Sellin , Thorsten (1938) Culture Conflict and Crime, Social Science Research Council, Bulletin 41, New York. USA.
- Simposon, G. (1971) , "Emile Durkheim " The Division Of Labor In Society And Anomic, suicide In K. Thompson And J. Tunstall (Edit, Sociological Perspectives. The Open University .1971. pp 94- 116.
- Sutherland, E.H. & Cresey, D (1974) Criminology, 8th Ed., Philadelphia Jlippincott Co., New York, , Pp. 34-36.
- Tardif, Jean (2002) Intercultural Dialogees And Cultural Security, Foreign Affairs, Planet Agoras Scientific Comity, Available On Internet. http://www.interculturaldialogue.eu/web/index.php.
- Trasler Gordon, (1962) The explanations of Criminality , ,Routledge And Kegan Paul , London.
- Wang, L.& Heikki, J., (2011) The Effects Of Value On The Perception Of Corporate Social Responsibility Implementation: A study Of Chinese Youth Corporate. Social Responsibility And Environmental Management, 18, 4. 246-262.
- Wood, Jason, John (2009): Young People Aand Active Citizenship: An-Investigation , Doctorate Thesis, Mont fort University, UK.